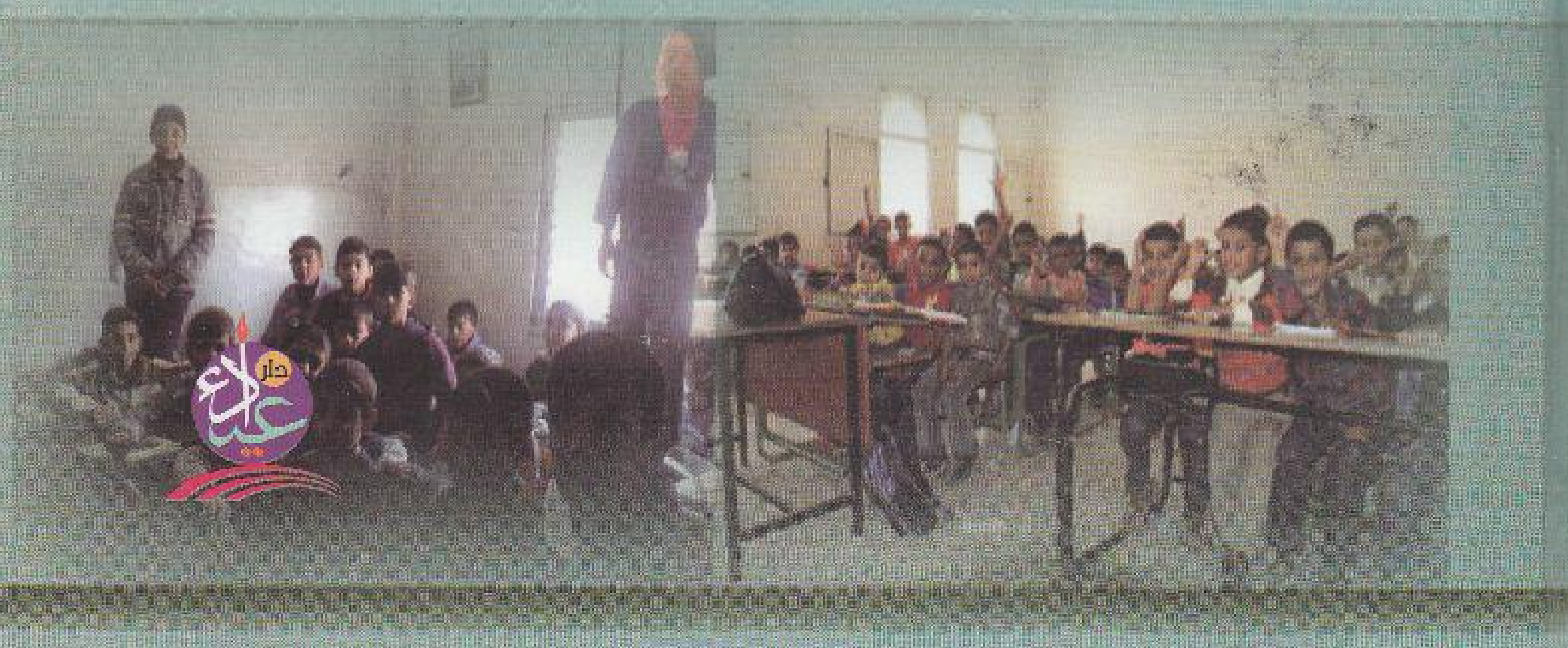
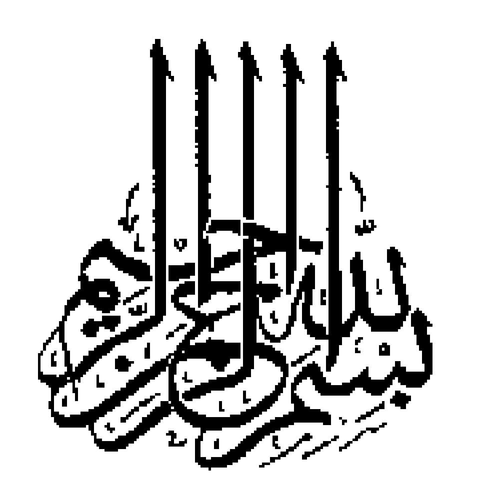
التسرب في المدارس الأساسية

وعلاقته بخصائص المجتمع وأنشطته

الدكتور

محمد قاسم علي قحوان





التسرب في المدارس الأساسية

وعلاقته بخصائص المجتمع وأنشطته

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2010/12/4512)

371.29

قحوان/ محمد قاسم علي

التسرب في المدارس الاساسية وعلاقته بخصائص المجتمع وانشطة/ محمد قاسم قحوان عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010

( ) ص

ر.إ: (2010/12/4512).

الواصفات:/ التسرب من المدرسة// المدارس

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-480-90-5



تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله   مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

تلفاكس : 6353402 6 962+   خلـــوي : 95667143 7 962+

ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن   E-mail: darghidaa@gmail.com

التسرب في المدارس الأساسية
وعلاقته بخصائص المجتمع وأنشطته

د. محمد قاسم على قحوان

أستاذ مساعد ـ كلية التربية

جامعة عمران

الطبعة الأولى

2012 م - 1433هـ

الإهداء

إلى أبي وأمي اللذين رباني وعلماني إجلالاً وبراً ووفاءً أقدم وافر الشكر وأطيب التمنيات من صميم قلبي فقد كانت دعواتهما الحارة مصدراً أمدني بالصبر والقوة وإلى إخواني الشيخ علي، وقحوان، وعبد الله، وتوفيق، الذين قدموا لي التشجيع والدعم المادي تقديراً وعرفاناً بالجميل.

وإلى الوالد / الحاج يحيى أحمد قحوان، وجميع أفراد (ذو قحوان)

وإلى الشيخ / عبد القادر علي الغماري

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلي رائد ومؤسس وواضع اللبنات الأساسية لمحافظة عمران، وجامعة عمران ، العميد / طه عبد الله هاجر، محافظ السلام بمحافظة صعده الذي كان له الفضل الكبير في التحديث والتطوير في محافظتي حضرموت ، وعمران ، وصعده في جميع المجالات وبخاصة في الجانب التربوي.

إليهم جميعاً أقدم هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه على نعمته، وأزجي شكري وامتناني وتقديري العظيم للدكتور الفاضل عبدالغني قاسم الشرجبي الذي ما كان لهذا الجهد لولا توجيهاته، وتعاونه، وتعليماته، ومقترحاته القيمة، التي أسهمت في تسديد خطاي، وسأظل مديناً له مدى حياتي وجزاه الله جزاء الصادقين المخلصين.

كما أعرب عن شكري واحترامي للدكتور العزيز مصطفى ناجي والدكتور فاروق أحمد حيدر، والدكتور أحمد الأنسي، والدكتور محمد عبد الله الصوفي. والدكتور ماجد حمزة الرفاعي، فقد قدموا لي الكثير من الإرشادات، والملاحظات، والتعليقات التي طورت معارفي ومهاراتي المنهجية.

كما أود أن أقدم خالص الشكر، والتقدير، للمساعدة والتعاون الذين لقيتهما من العاملين في مكتبات الجامعة، والجهاز المركزي للإحصاء، وبالأخص الأستاذ رضوان علي عواض، والأستاذ محمد مداعس، والأستاذ شهاب أحمد مهدي، والأستاذ فتحي الوشلي، ومدير مطار صعدة عباس عبد الله نجم الدين، والأستاذ هاشم يحيى نجم الدين.

المؤلف

المحتويات

الفصل الرابع

الخصائص الاجتماعية

الفصل الخامس

الخصائص والأنشطة الاقتصادية

الفصل السادس

منهج وإجراءات الدراسة الميدانية

الفصل السابع

التحليل والنتائج

الملاحق

المـراجـع

فهرس الجداول







فهرس جداول الملاحق

المقدمة

يعتبر التعليم في منظور الثروة البشرية من أهم الموارد القومية في حياة الشعوب، والأمم المتقدمة، والنامية على السواء، وفي عصرنا هذا يعتبر التعليم حقاً مكتسباً لكل مواطن.

وبناءً على ذلك اعتبرت مشكلة تسرب التلاميذ من التعليم الأساسي مشكلة خطيرة تعاني منها أغلب نظم التعليم في المجتماعات النامية.

يمثل التسرب أحد أسباب الهدر التربوي ويشكل عبئاً شديداً على موارد الدولة، وعائقاً لجهودها في محو الأمية.

ومن أجل ذلك كان من المهم دراسة هذه المشكلة، وخاصة في مجتمع الذي يعاني حجماً كبيرا من التسرب، والأمية.

ما تقدم إلى اجراء هذه الدراسة لمعرفة تسرب التلاميذ في المدرسة الأساسية في محافظة صعدة ولكن من منظور جديد وهو علاقة المشكلة بخصائص المجتمع، وأنشطة من وجهة نظر ثلاث فئات هي: القادة التربويين، وأولياء الأمور، والمتسربين، وذلك من خلال الإجابة على الاسئلة التالية:

س1: هل للتسرب علاقة بخصائص المجتمع وأنشطة؟

س2: ما علاقة تسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية بخصائص المجتمع السكانية؟.

س3: ما علاقة تسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية بالخصائص ولاجتماعية؟.

س 4: ما علاقة تسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية بالخصائص والنشطة الاقتصادية؟.

لقد تم تقسيم الكتاب الى سبعة فصول تضمن الفصل الأول منها تعريفا



للاطار العام للتسرب، وحدوده، وأهدافه، وأهميته، ومنهجيته، وأدواته، والاجراءات المتبعة فيه.

وفي الفصل الثاني: قدم المؤلف الدراسات السابقة العربية، والجنبية، وقد أشير إلى عناوين الدراسات، وأهميته، ومنهجيته، وأدواته، والاجراءات المتبعة فيه.

وفي الفصل الثاني: قدم المؤلف الدراسات السابقة العربية، والأجنبية، وقد أشير إلى عناوين الدراسات، وأصحابها، والسنوات والأماكن التي نفذت بها، وأهدافها، وإجراءاتها، ونتائجها، وبعض توصياتها، وأوجه الشبه، والاختلاف بين البحث الحالي وتلك الدراسات، وأوجه الاستفادة من تلك الدراسات.

وفي الفصل الثالث: تم التطرق إلى لمحة تاريخية، وشملت الموقع، والحدود، والمساحة، والسكان، وعاصمة المحافظة، ومميزات المحافظة، والتوزيع الجغرافي للسكان، والتكوين الطبيعي، والظروف الطبيعية، والخصائص السكانية من حيث: النمو السكاني، والتركيب النوعي للسكان، وحجم الأسرة ومتوسط عدد أفرادها، والخصوبة، وذلك بتحديد معالم الخصائص السكانية للمجتمع تمهيداً للدراسة الميدانية.

وأما الفصل الرابع: فقد اشتمل على الخصائص الاجتماعية للمجتمع من خلال منافشة الحالة التعليمية، والمية، والعادات والتقاليد السائدة، وواقع تعليم البنات وأعمالهن، وواقع الأعباء الأسرية، وعلاقة الزواج، والاختلاط بالتعليم، ومكانة المرأة، وهجرة الزوج.

وفي الفصل الخامس: تناول الخصائص والنشطة الاقتصادية التي يمارسها المجتمع من خلال مناقشة المقومات الاقتصادية، والقوة البشرية، والنشطين اقتصادياً، والقطاعات الاقتصادية التي يعمل بها المجتمع.

ولقد توصل من خلال منا تضمنته الفصول السابقة إلى تصميم أداة



الدراسة، ولمعرفة العلاقة بين التسرب وتلك الخصائص والنشطة.

و الفصل السادس: تناول منهج البحث وإجراءاته بالتفصيل، وكان المنهج المستخدم في البحث هو المنهج الوصفي، وشمل مجتمع الدراسة: القادة التربويين، والمتسربين، وأولياء الأمور، بلغ مجموع عددهم (14783) فرداً، وقم تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الفئات الثلاث، وبلغت (393) فرداً.

ولمعرفة علاقة تسرب تلاميذ المدرسة الأساسية بالخصائص السكانية، والاجتماعية، والخصائص والنشطة، الاقتصادية من وجهة نظر القادة التربويين، وأولياء المور، والمتسربين قام المؤلف ببناء أداة الدراسة وتمثلت بالأستبانة متبعاً الخطوات التالية:

إعداد قائمة أولية بالخصائص الاجتماعية، والنشطة الاقتصادية، وعرضها على محكمين من كلية التربية لمعرفة صدقها، ومدى صلاحيتها لقياس علاقة التسرب بتلك الخصائص، والأنشطة، وتم تعديل الاستبانة وفق تلك الملاحظات ثم قام بعد ذلك بتطبيقها على مجموعة من أفراد المجتمع تم اختيارهم بطريقة عشوائية للتعرف على ثبات أداة الدراسة وباستخدام معادلة (الفاكرونباخ) للثبات، تم حساب ثبات الاستبانة، وبلغت نسبته (.85845) وهي نسبة مقبولة تربوياً.

وبعد ذلك تم إعداد الاستبانة بصورتها النهائية، وتطبيقها على عينة الدراسة، ومن ثم أدخلت البيانات للحاسب الآلي لإجراء المعالجة الإحصائية، حيث تم تحديد درجات كل بديل، حيث أعطي البديل الأول (سبب رئيس) درجتان والبديل الثاني (ليس سبباً) درجة واحدة، بعدها تم عرض المعالجات الإحصائية وتحليلها حيث استخدم التكرارات، والنسب المئوية، واختبار قيمة كاي تربيع لحسن المطابقة، ومستوى الدلالة لمعرفة العلاقة هل هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05).



وفي الفصل السابع: تناول المؤلف عرض التحليل النتائج ومناقشتها.

تحديث التشريعات التربوية اللازمة للحد من ظاهرة التسرب، وكذا التوسع في الخدمات التعليمية، والاهتمام برعاية الأبناء الآباء ومتابعتهم ودوام الاتصال بالمدرسة، والعمل على تغيير النظرة التقليدية نحو تعليم المرأة، والتأكيد عل محو أمية المجتمع، وكذا العمل منح النظام التعليمي في الريف مرونة تتناسب مع أوقات الأعمال التي يقوم بها التلاميذ، وبناء مدارس مستقلة للبنات، وعلى أجهزة الأمن محاربة ظاهرة التهريب، وأخيراً على وسائل الإعلام القيام بتوعية الجمهورية بأهمية التعليم للحد من ظاهرة التسرب في المجتمعات النامية.

المؤلف

الفصل الأول
التسرب في المدارس الأساسية

الفصل الأول
التسرب في المدارس الأساسية

المقدمة:

لقد شهدت اليمن نمواً رأسياً، وأفقياً في التعليم خلال العقود الثلاثة الماضية، ويزداد التقدير لما حققه اليمن في مجال التعليم من خلال معرفة البداية التي انطلق منها النظام التعليمي الحديث، والظروف الاقتصادية، والاجتماعية التي عاشتها وتعيشها البلاد [1].

فلقد كان لزاماً على الدولة أن تبدأ من نقطة قريبة من الصفر لتبني نظاماً تعليمياً حديثاً، وتواجه طلباً متزايداً على التعليم، ولذلك ظل تعميم التعليم في المرحلة الابتدائية من أهم أولوياتها، غير أنه في المقابل لم تتمكن من توفير متطلبات، ومستلزمات العملية التعليمية بنفس السرعة، والحجم، وبالنوعية المناسبة، وهذا أحدث خللاً في التوازن بين الكم، والنوع في تطوير التعليم [2].

وعلى الرغم من الجهود، والأموال التي بذلت في تحسين المستوى التعليمي والمتمثل في إنشاء المدارس وتوفير متطلبات العملية التعليمية، ومن أبرز مظاهر الخلل في النظام التعليمي هو التسرب في مرحلة التعليم الأساسي ، وتأتي خطورة مشكلة التسرب من كونه رافداً أساسياً من روافد الأمية، وعائقاً لجهود التنمية في شتى المجالات [3].

---

(1) تقرير التنمية البشرية: التعليم في ضوء مفهوم التنمية البشرية، صنعاء، 1998م، ص58.

(2) نفس المصدر، نفس الصفحة .

(3) وزارة التربية والتعليم الكويت: التسرب هدر للموارد وعائق لنمو الشباب، التربية، العدد (99)، 1991م، ص105.



إن مشكلة التسرب قد استحوذت على اهتمامات الباحثين لأنها تمثل تحدياً للنظام التعليمي باعتبار أن ذلك التسرب يشكل عبئاً كبيراً، وخسارة فادحة لموارد الدولة وإمكاناتها المادية [1].

وفي صعده ما زالت الأمية التي يتسبب التسرب الكبير في زيادتها تشكل عائقاً كبيراً أمام تحسين مستوى السكان ومعيشة الفرد، وتمثل من إجمالي السكان (10سنوات فأكثر) عام (1986م)، نسبة (79.60٪)، وفي الحضر بلغت (53.26٪) والريف بلغت (82.22٪) [2].

وتتفاوت نسبة الأمية بين الإناث، والذكور، فيلاحظ أنها مرتفعة بشكل حاد بين الإناث أكثر من الذكور، حيث بلغت (91.08٪)،(49.86٪) على التوالي في تعداد (1994م) من إجمالي الفئة، وهذا التفاوت يدل على أن حظ الإناث من التعليم أقل من حظ الذكور في المناطق الريفية [3]. وقد يعود هذا بدرجة أساسية إلى اهتمام الأسرة بتعليم الذكور أكثر من الإناث، كما أن الظاهرة سائدة في كل المحافظات تقريباً.

ولقد أتضح أن التسرب في اليمن خلال الفترة (1992م – 1994م) بين أوساط الإناث يتزايد بعد الصف الرابع فلا يتسرب منهن قبل ذلك سوى (15.5٪) بين الصف الخامس، والتاسع، وفي المقابل فإن التسرب بين الذكور أقل حدة فلا يتسرب منهم في نهاية الصف الرابع سوى (6.5٪)، و (4.4٪) بين الصف الخامس، والصف التاسع، وفي محافظة صعدة أتضح أن نسبة التسرب بين الذكور

---

(1) فهمي محمد غانم: الإهدار التربوي في التعليم، أسبابه وطرق علاجه، ط5، مكتب التربية لدول الخليج العربي، 1990، ص72.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: النتائج النهائية لمحافظة صعدة، صنعاء، 1996، ص118.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء: النتائج النهائية لمحافظة صعدة، التقرير الثاني، صنعاء، 1994م، ص119.



(51٪) بين الإناث (78٪)، يمثل هذا التسرب فاقداً اقتصادياً باعتباره إنفاقاً ضائعاً يحول دون تحقيق الأهداف المرسومة[1].

ومن خلال الإحصائيات الرسمية اتضح أنه يوجد حوالي (60) طفلاً من كل (100) طفل خارج المدارس، ويلاحظ أن معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي للأعمار (6-15) سنة في العام الدراسي (1994م-1995م) بلغ في محافظة صعدة (40.36٪) من إجمالي الأطفال في سن المدرسة لكلا الجنسين[2]، ويعتبر التسرب صورة من صور التخلف الدراسي بين إجمالي السكان في الفئة العمرية الموازية للتعليم في المرحلة الأساسية (6: 15 سنة) الذي تلعب العوامل الاجتماعية، والسكانية، والاقتصادية، والظروف البيئية دوراً كبيراً في زيادة حجمه، ورغم الجهود التي تبذلها الدولة لمواجهة أسباب المشكلة، إلا أن القصور ما زال موجوداً.

وبالنسبة للعادات والتقاليد السلبية فهي موجودة وراسخة في محافظة صعدة، ومن هذه العادات السلبية الموقف من التعليم بصورة عامة، ومن تعليم الفتاة بصورة خاصة، حيث يرى قطاع كبير من المواطنين عدم ضرورة تعليم الفتاة.

إن مجمل الظروف الثقافية، والحضارية للوطن سواءً على مستوى المحافظات، أو بين الريف، والمدينة ينعكس أثرها على اتساع هذه الظاهرة؛ فمن المعلوم أن بعض المحافظات لم تصلها الروافد الحضارية المتمثلة في التعليم والثقافة بعد بصورة كافية لأسباب مختلفة، ومن هذه المحافظات صعدة. كما أن انخفاض مستوى المحافظة المعيشي جعلها تعيش في جو ثقافي متخلف، ويرتبط بهذا كله أو يعتبر جزءاً مكملاً له المستوى التعليمي الضعيف للآباء؛ فمن المعروف أن وطننا كبلد نام يعاني من الأمية بصورة واسعة ونسبتها (64٪)، ونتيجة لقصور الوعي الثقافي لدى الآباء،

---

(1) تقرير التنمية البشرية: التعلم في ضوء مفهوم التنمية البشرية، صنعاء، 1998م، ص63.

(2) نفس المصدر السابق، ص 119.



وضعف إدراكهم لمنافع التعليم فقد يرغمون أولادهم على ترك المدرسة قبل إكمالهم المرحلة الأساسية للتعليم أو عدم دفع أبنائهم للدخول للمدرسة أصلاً[1].

إن العوامل المتداخلة والمتشابكة التي تؤدي إلى ارتفاع التسرب تفصح عن مدى خطورة هذه المشكلة على المجتمع لأنها تعكس الأبعاد الأسرية، والتربوية، والثقافية، وهي مشكلة لو تصدت لها الدولة، والمجتمع، والسلطة التربوية بجدية لأمكن إحداث تغير تربوي جذري في البلاد، والدراسات الميدانية لهذه المشكلة ستساعد على معرفة أهم خصائص المجتمع التي لها علاقة بتسرب تلاميذ المدرسة في محافظة صعدة، كما ستساعد المعنيين على تبني الحلول الملائمة لها.

إن المشاكل الأسرية، والتعليمية من أهم المشاكل التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة التسرب؛ فوجود الأسرة المتعلمة، والمثقفة تحد من وجود هذه الظاهرة، كما أن الإدارة المدرسية التي تتصف بالكفاءة العالية تسهم في التقليل من الفقد التربوي.

والمعلم المتمكن من عمله، والمتمتع بالكفايات التي يتطلبها عمله يسهم إلى حد كبير في أن تعطي العملية التربوية ثمارها المتوقعة، كما أن المناهج المناسبة لعقليات التلاميذ ولجوانب الضعف، والقوة فيهم، والمستجيبة لحاجات البيئة وتحديات العصر، ومشكلات المجتمع تسهم في التخفيف من مشكلة التسرب.

إن التسرب يشكل عبئاً هائلاً على موارد الدولة لأنها في أمس الحاجة إلى استثمار مواردها القليلة المتاحة في أغراض شتى.

ويعتبر التسرب من أبرز العوامل المعيقة لجهود الدولة في حل مشكلة الأمية، وذلك أن جانباً كبيراً من الجهود التي تبذل في سبيل محو أمية الأفراد، وإقامة مجتمع متعلم عن طريق سد منابع الأمية تضيع هباءً بسبب تسرب التلاميذ.

---

(1) عديلة أحمد حزام: التسرب بين تلاميذ المدرسة الموحدة، التربية الجديدة، عدن العدد 4، 1982م، ص62.



إن هذه المشكلة تضاعف من مشاكل سوق العمل لأن المتسربين من التعليم الأساسي هم الذين لم يتمكنوا بعد من اكتساب مهارات، القراءة، والكتابة، والحساب ويمثلون معيناً كبيراً لعمالة أمية غير ماهرة، ولا يمتلكون إمكانيات التنمية الذاتية أو مواصلة التعليم، والتدريب، كما أن ارتفاع معدل التسرب يزيد من الضغط على المصادر المتاحة والمحدودة [1].

ومن أجل ذلك فقد كان من المهم دراسة هذه المشكلة لمعرفة أسباب التسرب في المدرسة الأساسية، وعلاقتها بخصائص المجتمع السكانية، الاجتماعية، وبالخصائص والأنشطة الاقتصادية، وخاصة في مجتمع مثل اليمن الذي يعاني من التخلف الشديد والأمية المرتفعة.

إن الدراسات التي تطرقت لهذه المشكلة في اليمن قليلة، وبما أن نسبة التسرب في الأرياف أكثر منها في المدن، فقد تم اختيار محافظة صعدة ميداناً للدراسة الحالية بهدف التعرف على أهم الأسباب المؤدية إلى التسرب، ومن ثم بلورة المقترحات التي يمكن أن تسهم في حل هذه المشكلة في هذه المنطقة التي يغلب عليها الطابع الريفي، ويشتد فيها الحرمان من الخدمات التعليمية، وترتفع فيها نسبة الأمية وينخفض فيها معدل استيعاب البنات مقارنة بالبنين.

مما سبق يمكن بلورة أسئلة لتحليلها وإيجاد أجوبة وحلول لها على النحو الآتي:

س1: هل لتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية علاقة بخصائص المجتمع وأنشطته؟

س2: هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية بالخصائص السكانية؟

---

(1) تقرير التنمية البشرية: مصدر سابق، ص62.

س3: هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية بالخصائص الاجتماعية؟

س4: هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية بالخصائص والأنشطة الاقتصادية؟

الحدود:

سوف يقتصر هذا البحث على عينة ممثلة لمدارس محافظة صعدة في الجمهورية اليمنية في الفترة (1990- 1999م) لمعرفة أسباب التسرب في المدرسة الأساسية، وعلاقتها ببعض خصائص المجتمع، وأنشطته في التعليم الأساسي (1-9) من وجهة نظر كل من القادة التربويين، والمتسربين، وأولياء الأمور.

الأهمية :

تحتل مرحلة التعليم الأساسي (1-9) في الجمهورية اليمنية مكانة هامة في إطار العملية التربوية، باعتبارها تمثل قاعدة المستويات التعليمية اللاحقة، حيث تهدف هذه المرحلة إلى تقديم تعليم عام وموحد لجميع التلاميذ، يتم من خلاله اكتشاف وتنمية ميولهم، وقدراتهم الذاتية، وتسليحهم بالقدر الضروري من المعارف، والمهارات، والاتجاهات، والخبرات المهنية، بحيث يتمكنوا من إنهاء هذه المرحلة ومواصلة تعليمهم في المراحل التعليمية اللاحقة لكي يواجهوا متطلبات الحياة في سوق العمل.

أن أهمية الدراسة تكمن في تسليط الضوء على محافظة لا تزال قاصرة في التعرف على مشكلاتها التعليمية، وتلمس طرق علاجها، من شأنه أن يسهم في تطوير جوانب كثيرة من التعليم الأساسي وتطوير المراحل اللاحقة.

وسوف تفتح هذه الدراسة المجال لدراسات وبحوث أخرى تتناول المشاكل التربوية بالمدرسة الأساسية من منظور جديد، ومدى مراعاة النظام التعليمي لخصائص المجتمع وأنشطته، وما تستلزمه البيئة المحيطة بالمدارس من تجديدات تربوية

تناسب حاجاتها، وطبيعتها، وعرض أهم أسباب التسرب ذات العلاقة بخصائص وأنشطة المجتمع .

وسوف يستفيد من هذه الدراسة الباحثون، والمعنيون برسم السياسات والخطط التربوية لتطوير التعليم الأساسي.

المنهج:

اتبع الباحث المنهج الوصفي الذي يهدف إلى وصف أبعاد الظاهرة المدروسة وتشخيص واقعها، وذلك من خلال ما يلي:

- الإطلاع على بعض السجلات الخاصة بتعليم تلاميذ التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية محافظة (صعدة) من الفترة (1990م-1999م).
- الإطلاع على بعض اللوائح، والنشرات، والتقارير الرسمية ذات العلاقة في وزارة التربية والتعليم.
- الإطلاع على بعض المراجع، والمصادر المحلية، والعربية، والأجنبية التي تناولت هذه المشكلة، وتحليل ما ورد فيها من بيانات ومعلومات.
- الإطلاع على بعض الدراسات، والمقترحات التي قدمتها الندوات، والمؤتمرات، والدورات، وورش العمل في مجال التعليم الأساسي.
- الإطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالمشكلة.
- تصميم الأداة المناسبة لطبيعة البحث الميداني وما يتصل به من أهداف.

الأدوات :

استخدام استبيان موجهه إلى كل من:

- أولياء الأمور – المتسربين– القادة التربويين.

وتم تطبيق الاستبيان على عينة عشوائية من المجتمع الأصل للفئات الثلاث في محافظة صعده.



المصطلحات:

1. **التسرب:** انقطاع التلميذ عن المدرسة لسبب من الأسباب الاقتصادية، أو الاجتماعية والتربوية وغيرها، قبل نهاية السنة من المرحلة الدراسية التي تم التسجيل فيها[1].
2. **التعليم الأساسي:** هو تعليم إلزامي عام وموحد لجميع الطلاب في ومدته (9) سنوات للفئة العمرية ما بين (6–15سنة) ويشمل الدارسين في المدارس النظامية[2].
3. **الخصائص:** هي الصفات، أو السمات التي تميز الشيئ وتحدده ويقصد بها في هذا البحث إجرائياً هي: السمات السكانية، والاجتماعية التي يتسم بها المجتمع، ولها علاقة بظاهرة التسرب في المدرسة الأساسية [3].
4. **الأنشطة:** هي الممارسة الصادقة لعمل من الأعمال ويقصد بها في هذا البحث إجرائياً الأنشطة الاقتصادية وغيرها التي يمارسها المجتمع كالزراعة والرعي، والتجارة وغيرها ولها علاقة بظاهرة التسرب في المدرسة الأساسية [4].

---

(1) عبدالله عبدالدائم: تسرب التلاميذ في البلاد العربية، المنظمة العالمية للتربية والثقافة، والعلوم، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1973م، ص90.

(2) عوض محمد قاسم: المشكلات الإدارية التي تواجه الإدارة المدرسية في مرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية التربية، ص7.

(3) إبراهيم مصطفى، وآخرون: المعجم الوسيط، الجزء الأول، دار العودة، استانبول، 1989م، ص932.

(4) نفس المصدر ص922.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة



الفصل الثاني
الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية:

1- دراسة علي محمود رسلان (1969م) وعنوانها: مشكلة تسرب تلاميذ المدرسة الابتدائية[1].

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة التعرف على مشكلة التسرب في المدرسة الابتدائية في مصر وتحديد حجمها، وأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، وأسبابها، وبلورة المقترحات والتوصيات التي تساعد على حلها في كل من الريف، والمدينة.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي واعتمد في أدوات دراسته على الاستبيان وبلغ حجم العينة (100) فرد من مجتمع الريف و(100) فرد من مجتمع المدينة.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- توصلت الدراسة إلى أن لكل بيئة ظروفها وطبيعتها التي تؤثر من قريب أو من بعيد في تسرب التلاميذ، وأكدت الدراسة على صعوبة إرجاع تسرب التلاميذ إلى سبب واحد، فهي عديدة، وتتشابك فيما بينها.
- ومن أهم أسباب التسرب في الريف: عدم تغذية التلاميذ، وعدم كفاية دخل الأسرة، وكثرة النسل، ومعاونة الأبناء لأسرهم في أعمال الزراعة، وعدم اهتمام المدرسة بعلاج مشكلة التخلف الدراسي، وغياب التلاميذ في بعض الأيام وبُعْدُ المدرسة على المنزل.

---

(1) علي محمود رسلان: مشكلة تسرب تلاميذ المدرسة الابتدائية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1969م.

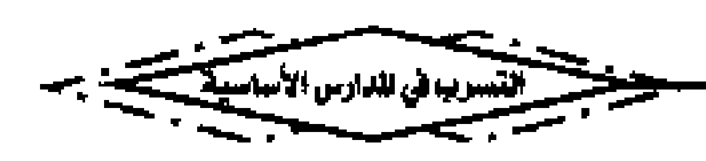
- أما أهم أسباب التسرب في المدينة: عدم توافر المبنى الملائم الصالح للتعليم، وعدم استطاعة الآباء الإنفاق على أبنائهم، وكثرة عدد التلاميذ في الفصل مما يؤدي إلى ضعف مستواهم، وإهمال المدارس للتلاميذ الضعاف، وعدم مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ.
- ومن أهم مقترحات وتوصيات الدراسة لعلاج مشكلة التسرب في الريف والمدينة: توفير التغذية المدرسية، وتقديم المساعدات، والمعونات المالية، وتوعية الأهالي بضرورة تنظيم النسل، وتوعية الآباء بأهمية تعليم أولادهم، ومحاربة العادات والتقاليد التي تحرم البنات من التعليم ومواصلته على قدم المساواة مع البنين، وتشكيل لجنة لمواجهة جوانب المشكلة، واقتراح خطة عاجلة لعلاج المشكلة.

أوجه التشابه والاختلاف:

- الدراسة السابقة تناولت مجتمعين هما: الريف، والمدينة بينما تناول البحث الحالي مجتمع واحد.
- الدراستان استخدمتا المنهج الوصفي، الاستبيان.
- الدراسة السابقة اكتفت بدارسة الأسباب المؤدية إلى التسرب أما البحث الحالي أهتم بالتعرف على خصائص المجتمع وأنشطته وعلاقة ذلك بالتسرب.

الاستفادة من الدراسة السابقة:

ان من أهم أسباب التسرب في الريف: معاونة الأبناء لآبائهم في أعمال الزراعة التي لها علاقة بخصائص المجتمع المتشابهة.



2- دراسة محمد وجيه الصاوي (1976م) وعنوانها: أسباب انصراف التلاميذ من التعليم الابتدائي في قرية سمادين.[1]

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على بعض جوانب مشكلة انصراف التلاميذ عن متابعة الدراسة بالتعليم الابتدائي في قرية سمادين ومعرفة أسباب ذلك، ودراسة حالة التلاميذ الذين لم يتيسر لهم الالتحاق بالمدرسة، ومعرفة الأسباب التي تجعل التلاميذ يتسربون قبل أن يتمكنوا من إجادة مهارات القراءة والكتابة.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث في دراسته التتبعية والاستبيان، والمقابلة الشخصية مع كل الذين لم يلتحقوا بالمدارس الموجودة في مجتمع الدراسة، وبلغ حجم العينة العشوائية(98) فرداً.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

خلصت الدراسة إلى أن من أهم أسباب عدم الالتحاق بالتعليم الابتدائي في قرية سمادين هي:

- أسباب متصلة بظروف الأسرة الاقتصادية، والاجتماعية، ومنها حاجة الآباء إلى أبنائهم الذكور لمساعدتهم في أعمالهم، وحرص الأسرة على زيادة عدد الأطفال ووجود أسباب تتصل بالظروف الثقافية.
- أسباب تتعلق بالمدرسة، والمنهج الدراسي مثل: عدم توفر المباني وصعوبة بعض المقررات.
- ومن مقترحات، وتوصيات الدراسة: العمل على توعية المجتمع وتعريفه بأهمية التعليم، والتوسع في فتح المدارس، وإنشاء مراكز محو الأمية كي

(1) محمد وجيه الصاوي: أسباب انصراف التلاميذ عن التعليم الابتدائي في قرية سمادين، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، 1976م.

يتعرف الآباء على وجوب تعليم أولادهم، وتوفير التسهيلات والمساعدات التي تشجع التلاميذ على التعليم.

أوجه التشابه والاختلاف:

- لقد استخدم الباحث الدراسة التتبعية والمقابلة، أما البحث الحالي فعمد إلى استخدم الاستبيان.
- الدراسة السابقة تناولت بعض جوانب المشكلة بعكس البحث الذي سوف يربط جوانب المشكلة بخصائص المجتمع، وأنشطته.

الاستفادة من الدراسة:

من بعض نتائج الدراسة وتوصياتها، وعلى وجه الخصوص التوصية بإنشاء مراكز محو الأمية لتوعية الآباء بوجوب توعية أولادهم.

3- **دراسة سالم عبدالعزيز (1976م) وعنوانها: المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم - دراسة تطبيقية على ظاهرة التسرب في التعليم الابتدائي في مصر**[1].

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة معرفة العوامل الاجتماعية، والاقتصادية التي تعيق تخطيط التعليم العام في مصر، ومعرفة مدى مسؤولية النظام التعليمي في خلق تلك المعوقات، وتحديد العلاقة بين التعليم، والتنمية الاجتماعية، والاقتصادية.

منهجية الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة استخدام المنهج المقارن، كان مسرح الدراسة النمطان الحضري، والريفي، ومثل النمط الأول: القاهرة، والإسكندرية، والنمط الثاني:

---

(1) سالم عبدالعزيز: المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم، دراسة تطبيقية على ظاهرة التسرب في التعليم الابتدائي في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1976م.



الوجه البحري، والمنوفية، وقد وظف المنهج المقارن في عرض الدراسات المقارنة لظاهرة التعليم الابتدائي في كل من مصر، والسودان، والعراق، واستخدم الاستبيان، وكانت عينة الدراسة من أولياء أمور التلاميذ المتسربين.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تتعلق بالمعوقات الاجتماعية والاقتصادية المسببة للتسرب النابعة من النظام التعليمي، وتوصلت إلى عدد آخر من النتائج التي تتعلق بالمعوقات الاجتماعية، والاقتصادية المسببة لظاهرة التسرب في التعليم الابتدائي النابعة من أفراد المجتمع، والتي تشكل اتجاهاتهم السائدة نحو التعليم، وعزت الدراسة تفاقم ظاهرة التسرب إلى غياب الأهداف الواقعية للنظام التعليمي وإلى قلة إمكانياته وإلى انتشار ظاهرة الأمية في المجتمع.

ومن مقترحات وتوصيات الدراسة: معالجة أوجه القصور في النظام التعليمي مثل: المبنى المدرسي وتحسين الإدارة المدرسية، ورفع كفاءة المعلم، والعمل على حل المشكلات التي تقف عائقاً أمام النظام التعليمي، والوقوف بحزم أمام ظاهرة الأمية، والتسرب.

أوجه التشابه والاختلاف:

- استخدمت الدراسة السابقة المنهج المقارن ولم يستخدم ذلك المنهج في البحث الحالي.
- اهتمت الدراسة السابقة بمدخلات التعليم وكلفته، وما له علاقة باقتصاديات التعليم، وأما البحث الحالي فقد اهتم بالمجتمع، وأنشطته، وعلاقة ذلك بالتسرب.

الاستفادة من الدراسة السابقة:

- كيفية استخدام المنهج المقارن.
- كيفية اختيار العينة العشوائية المقصودة.
- كذلك كيفية إجراء دراسة معينة على نمطين مختلفين.

4- أحمد محمد السمان (1977م) وعنوانها (العوامل المدرسية المؤثرة في التسرب في المرحلة الإبتدائية)[1].

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة تحديد حجم ظاهرة التسرب على المستوى القومي في جمهورية مصر، وعلى المستوى المحلي في محافظة أسيوط، وكذلك معرفة أهم العوامل المدرسية التي تؤدي إلى التسرب في المرحلة الابتدائية، والعمل على بلورة الحلول، والمقترحات التي تحد من انتشار الظاهرة.

منهجية الدراسة:

تطلبت الدراسة استخدام المنهج الوصفي المقارن، واعتمد الباحث في دراسته على الاستبيان لمعرفة الأسباب المدرسية المؤدية إلى التسرب، وكانت العينة عشوائية من الفئات الآتية: المعلمين، والمعلمات، والنظار، والموجهين، ومدراء المدارس.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى أن نسبة التسرب ترتفع في الصفوف الثلاثة الأخيرة، وأن من أسباب التسرب عدم اهتمام المعلم بالتلاميذ المنقطعين، واستخدام المعلمين العقاب البدني، وكثرة المواد الدراسية، وعدم ارتباط المنهج بالبيئة، وعدم رغبة التلاميذ في الاستمرار في الدراسة، وكثرة عدد التلاميذ في الفصل، وبُعْدُ السكن عن المدرسة.

ومن مقترحات الدراسة: العمل على حسن إعداد المعلم، وإعادة النظر في المناهج بما يتلاءم مع ظروف البيئة وتوفير الجو المريح للتلاميذ الجدد، وبناء المدارس بالقرب من التجمعات السكانية، والاهتمام بحضور وغياب التلاميذ، ورفع المستوى الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي للأسرة.

---

(1) أحمد محمد السمان: العوامل المدرسية المؤثرة في التسرب في المرحلة الابتدائية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، 1977م.



أوجه التشابه والاختلاف:

- استخدمت الدراسة السابقة المهج المقارن أما البحث الحالي فقد استخدم المنهج الوصفي.
- الدراستان استخدمتا الاستبيان المغلق، والمفتوح.
- الدراسة السابقة شاملة لجمهورية مصر، وأما البحث الحالي فهو خاص بمحافظة صعدة.
- الدراسة السابقة ركزت على معرفة العوامل المدرسية التي تؤدي إلى التسرب، بينما البحث الحالي حاول التعرف على العلاقة بين ظاهرة التسرب وخصائص المجتمع وأنشطته.

الاستفادة من الدراسة:

بعض المقترحات التي لها علاقة بالمشكلة الحالية.

5- **دراسة علي زكي ثابت، (1980م) وعنوانها (الفاقد الكمي في التعليم الإعدادي في جمهورية مصر العربية[1]:**

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة معرفة الفاقد التعليمي المتمثل في الرسوب، والتسرب، وكذلك معرفة ما تتكلفه الأسرة في تعليم أبنائها، وكذلك الحكومة، وانتهت الدراسة بعدد من الحلول، والمقترحات التي تقلل من انتشار هذه الظاهرة.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي حيث استخدم الاستبيانات وطبقها على عينة عشوائية، وذلك لحساب ما تتكلفه الأسرة، والحكومة لتعليم أبنائها، وحساب الخسارة التي تلحقها نتيجة تسرب، ورسوب التلاميذ.

---

(1) علي زكي ثابت: الفاقد الكمي في التعليم الإعدادي في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنيا، 1980م.



نتائج الدراسة وتوصياتها:

توصلت الدراسة أن من أهم أسباب التسرب هي: غياب إلزامية التعليم للتلاميذ الذين دخلوا الصف الأول واستمروا فيه، غياب الوعي التعليمي لدى الآباء.

ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة: العمل على تطبيق إلزامية التعليم، والتوسع في انتشار مجالس الآباء للعمل على نشر الوعي بين المواطنين، وحث الأهالي على عدم التسرع في تزويج أبنائهم، وبناتهم، والاهتمام بتعليم البنات أكثر من الأولاد نظراً لتوفر فرص العمل لدى الذكور أكثر من الإناث.

أوجه التشابه والاختلاف:

- لقد تعرضت كل من الدراستين لظاهرة التسرب في حين أن البحث الحالي لم يتعرض لظاهرة الرسوب كما فعلت الأولى.
- يختلف مجتمع الدراسة في الدراسة السابقة والحالية.
- الدراسة السابقة اهتمت بالكلفة، وهذا البحث ليس معني بذلك وإنما بعلاقة التسرب بخصائص المجتمع وأنشطته.

الاستفادة من الدراسة:

أن من عوامل التسرب ذات العلاقة بخصائص المجتمع: التسرع في زواج البنات، والاهتمام بتعليم الذكور أكثر من تعليم الإناث.

6- **دراسة وهيبة فارع الفقيه (1982م) وعنوانها: (تعليم البنات في الجمهورية العربية اليمنية بين الإحجام وتكافؤ الفرص التعليمية"[1]:**

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة التعرف على وضع تعليم البنات في اليمن، والتطورات التي لحقت به، وأنواع الفرص التعليمية المتاحة لهن، ومن ثم الإشارة إلى أهم المشكلات التي تواجه تعليمهن، وكذلك التعرف على أهم العوامل التي تؤدي إلى

---

(1) وهيبة فارع الفقيه: تعليم البنات في الجمهورية العربية اليمنية، بين الإحجام وتكافؤ الفرص التعليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1982م.



إحجام البنات عن التعليم في المرحلة الابتدائية، ومدى علاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية وأثرها على التعليم الحالي للبنات، وتحديد بعض المقترحات، والتوصيات لعلاج المشكلة.

منهجية الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج التاريخي، وذلك لتتبع الظروف التعليمية للبنت اليمنية والمنهج والوصفي لتحليل واقع تعليم البنات في سنة الدراسة، واستخدمت الاستبيانات، وكانت العينة عشوائية، والفئات المستهدفة هي: مدراء المدارس، والتلميذات، وأولياء الأمور (رجالاً ونساءً) في محافظة الحديدة، وصنعاء، وتعز.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

لقد توصلت الدراسة إلى تحديد العوامل المسؤولة عن تأخر تعليم البنات ومنها: الزواج المبكر، ومحدودية دخل الأسرة، والمعتقدات والتقاليد، وصعوبة المواصلات، والواجبات المنزلية، ومساعدة الأهل في الأعمال الزراعية، والحرفية، والتخوف من الاختلاط، وقلة توفر فرص العمل بالنسبة للبنات بعد التخرج من الدراسة.

ومن التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: ألاّ ينفصل تعليم البنات في مساره عن تعليم البنين في أهدافه، وأغراضه، والعمل على توفير المدرسات اليمنيات المتخصصات عن طريق إعداد دور المعلمات، وتخصيص عدد من الأبنية المدرسية للبنات، والعمل على مراعاة الظروف المادية للبنات.

أوجه التشابه والاختلاف:

- الدراسة السابقة استخدمت منهجين، أما البحث الحالي فقد استخدم منهجاً واحداً لعدم الحاجة إلى المنهج التاريخي.
- الدراسة السابقة اهتمت بمشكلة إحجام البنات عن التعليم، أما البحث الحالي فقد اهتم بتسرب كل من البنات، والبنين وعلاقته بخصائص المجتمع.

- الدراسة السابقة اهتمت بتعليم البنات فقط، وأما البحث الحالي فقد اهتم بالجنسين.

الاستفادة من الدراسة:

تحديد بعض خصائص المجتمع، وأنشطته المتعلقة بتعليم البنات، وما يتطلبه ذلك من سياسات وإجراءات من قبل القائمين بالنظام التعليمي.

7- **دراسة إبراهيم علي السادة، (1982م) وعنوانها: (التسرب في التعليم الابتدائي في دولة قطر)[1]:**

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة الكشف عن أهم الأسباب التربوية – الاجتماعية، والاقتصادية التي تؤدي إلى تسرب التلاميذ من المدرسة الابتدائية في دولة قطر ومحاولة ترتيبها من حيث قوة تأثيرها على التسرب وانتهت الدراسة باقتراح عدد من الوسائل الكفيلة بمعالجة الظاهرة.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي وصمم استبياناً، وشملت العينة كلاً: من مدراء المدارس، وأولياء الأمور، والتلاميذ المتسربين، وكانت العينة عشوائية.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى تحديد عدد من الأسباب التي تسبب التسرب ومن أهمها: قلة دخل الأسرة، وكبر حجمها، وهبوط المستوى الثقافي للوالدين، وتعدد الزوجات، والزواج المبكر، والانفصال العائلي، والنظرة الاجتماعية لتعليم البنت، أما العوامل التربوية فقد شملت الإدارة المدرسية، والمناهج، وطرق التدريس، والكتاب المدرسي، والوسائل التعليمية، وأسلوب الامتحان والتقويم.

---

(1) إبراهيم علي السادة: التسرب في التعليم الابتدائي في دولة قطر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، 1982م.



ومن التوصيات، والمقترحات التي خرجت بها الدراسة: العمل على تنمية الكوادر التي تعمل في إدارة المدرسة، والقيام بتطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع البيئة القطرية، والاهتمام باستخدام الوسائل التعليمية، والأنشطة، والتجهيزات التربوية، وتطوير طرق التدريس، ومحو أمية الآباء، وعدم إلحاق الأبناء بسوق العمل قبل إكمال تعليمهم، وإقرار تطبيق إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية.

أوجه التشابه والاختلاف:

- الدراسة السابقة اهتمت بدراسة عوامل التسرب بشكل إجمالي أما البحث الحالي فركز على الخصائص الاجتماعية والسكانية، والاقتصادية التي تؤدي إلى التسرب.
- الدراسة السابقة شملت كل أنحاء دولة قطر، أما البحث الحالي فاقتصر على إحدى محافظات الجمهورية اليمنية.
- المنهج واحد في الدراستين.

الاستفادة من الدراسة:

التعرف على بعض خصائص المجتمع التي لها علاقة بظاهرة التسرب مثل: الزواج المبكر، والنظرة الاجتماعية لتعليم البنت مع مراعاة الفوارق بين البيئتين.

8- **دراسة فاروق أحمد حيدر (1986م) وعنوانها: (تسرب تلاميذ المدرسة الابتدائية في الجمهورية العربية اليمنية – دراسة عينية على مدارس محافظة صنعاء)[1]:**

أهداف الدراسة:

- استهدفت الدراسة تحديد الحجم الحقيقي لظاهرة التسرب في المدرسة الابتدائية باليمن، وبلورت عدداً من المقترحات التي قد يؤدي لتطبيقها وتقلل من انتشار ظاهرة التسرب.

---

(1) فاروق أحمد حيدر: تسرب تلاميذ المدرسة الابتدائية في الجمهورية العربية اليمنية، دراسة ميدانية على مدارس محافظة صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، 1986م.



منهجية الدراسة:

- اقتضت طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفي، وكانت العينة عشوائية من أولياء أمور التلاميذ المتسربين، ومدراء المدارس في محافظة صنعاء، وقد أعد لذلك استبياناً شمل الفئتين.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- من النتائج التي تم التوصل إليها واعتبرت من أسباب التسرب هي: المعلم، والمبنى المدرسي، والإدارة المدرسية، والكتاب المدرسي، والتوجيه والإشراف، والامتحان، والتقويم وطرق التدريس، وضعف المناهج، والنظام المدرسي، وغياب الوسائل التعليمية.
- ومن التوصيات والمقترحات التي توصلت الدراسة إليها ما يلي: العمل على توفير المعلم والاهتمام بإعداده إعداداً جيداً، والقيام بعقد دورات تدريبية للمدراء، والعمل على اختيار المدراء وفق قواعد وشروط، والعمل على تطوير وتنظيم الإشراف والتوجيه التربوي، والعناية بتزويد المدارس بالوسائل التعليمية، وضرورة مشاركة الآباء في إدارة المدرسة، وتحسين ظروف العمل داخل المدرسة.

أوجه التشابه والاختلاف:

- الدراسة السابقة اهتمت بدراسة العوامل المدرسية التي تؤدي إلى التسرب والبحث الحالي اهتم بدراسة العوامل السكانية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تؤدي إلى التسرب.
- الدراسة السابقة طبقت على محافظة صنعاء، والبحث الحالي طبق على محافظة صعدة.
- المنهج في الدراستين واحد وكذلك الأدوات.

الاستفادة من الدراسة:

التوسع في مجال استخدام طرق قياس التسرب.

9- دراسة ابتسام عبدالتواب عبد اللطيف محمد (1999م) وعنوانها: (التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التعليم بمنطقة الزاوية الحمراء)[1]:

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة الكشف عن بعض الآثار الاجتماعية، والاقتصادية التي مرت بها محافظة القاهرة، والتي أدت إلى تضخمها سكانياً، وحضرياً، وكذلك هدفت إلى الكشف عن المشكلات التي تعاني منها المناطق الحضرية المختلفة وبالذات منطقة الدراسة كمثال لها، والتعرف على العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية والمتغيرات التعليمية في منطقة الزاوية الحمراء.

منهجية الدراسة:

لقد استخدمت الباحثة المنهج الأنثروبولوجي للتعرف على التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، وأثرها على التعليم، كما تتجلى مظاهرها في بيئة معينة بحيث تكشف العلاقة في الواقع بين تلك المتغيرات، وقد استخدمت الدراسة بطاقة الملاحظة والمقابلة الشخصية للتعرف على الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، وعلاقاتها باتجاهات الآباء نحو تعليم أبنائهم، ولمعرفة حالة التعليم في المدرسة عملت استبياناً، ووجهته إلى الطلاب ومدراء المدارس وكانت العينة عشوائية.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- توصلت الدراسة إلى أنه قد حدث تحسنٌ في نسبة قوة العمل داخل العينة إلى جملة أفرادها مع ثبات شبه نسبي في نسبة الإسهام في النشاط الاقتصادي مع زيادة البطالة عما كانت عليه في منطقة الدراسة في تعداد (1986م)، كما

---

(1) ابتسام عبدالتواب عبداللطيف محمد: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التعليم بمنطقة الزاوية الحمراء، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 1999م.



حدث تحسن نوعي في المستوى التعليمي للأسرة، حيث أظهرت انخفاض المستوى التعليمي للأمهات مقارنة بالآباء .

- كما توصلت الدراسة إلى أن من أسباب التسرب: تكرار الرسوب، والاضطهاد المدرسي، والظروف الأسرية مثل: وفاة الأب، وتدني دخل الأسرة، وسوء معاملة الآباء للأولاد.
- ومن مقترحات وتوصيات الدراسة: العمل على إيجاد صيغة عملية جديدة لبناء المدارس في الأماكن المكدسة بالسكان، والعمل على زيادة المدارس، والفصول في كل مرحلة وتوعية الأهالي بأسلوب التربية السليم، وإعادة احتساب درجات أعمال السنة كي يتحقق الانضباط داخل الصف، وتنمية قدرات الطلاب، وحل مشاكلهم.

أوجه التشابه والاختلاف:

- اهتمت الدراسة السابقة بالتعرف على مدى تأثر التعليم بالمتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية المصاحبة لسياسة الانفتاح الاقتصادي، بينما البحث الحالي اهتم بدراسة خصائص المجتمع، وأنشطته، وعلاقة تلك الخصائص والأنشطة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية.
- الدراسة السابقة شملت الرسوب، والتسرب، وما سبباه من هدر في الميزانية وتدهور في الأبنية المدرسية، وسائر الإمكانيات المادية، بينما البحث الحالي اهتم بدراسة التسرب فقط، والخصائص الاجتماعية، والاقتصادية ذات العلاقة به.
- الدراسة السابقة استخدمت المنهج الأنثروبولوجي، والبحث الحالي استخدم المنهج الوصفي.

الاستفادة من الدراسة:

التعرف على بعض الخصائص الاجتماعية المتصلة باتجاهات الآباء نحو تعليم أبنائهم عند بناء الاستبيان.

10- دراسة عبد العظيم عبد السلام، (1992م) وعنوانها: (الفقد في التعليم الأساسي) دراسة لمدينة أبو حمادة[1]:

أهداف الدراسة:

- استهدفت الدراسة معرفة مظاهر الفقد في التعليم الأساسي، وتحديد العوامل المسببة له، وتوصلت إلى عدد من الحلول، والمقترحات لعلاج ذلك، وأوصت بالتخطيط للتقليل من ذلك الفقد.

منهجية الدراسة:

- استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للتعرف على واقع التعليم الأساسي والفقد فيه كماً، وكيفاً، كما استخدمت طريقة دراسة الحالة بهدف التعمق في دراسة الواقع التعليمي بمدينة (أبو حمادة).

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- لقد توصلت الدراسة إلى أن انخفاض المستوى الاقتصادي، والاجتماعي للتلاميذ يعد من العوامل الأساسية المسؤولة عن الفقد الكمي في هذه المرحلة، وأن نسبة الفقد في التعليم الأساسي قد كان كبيراً حيث وصل (66.4٪)، وأن نسبة التسرب كانت عالية في الصف التاسع من التعليم الأساسي، وذلك بسبب فشل التعليم الأساسي في تحقيق معظم أهدافه الكيفية.
- وأوصت الدراسة بإعادة النظر في أهداف التعليم الأساسي، والعمل على تحسين المستوى التربوي عن طريق إعداد المعلم، وتحسين المنهج، وتوفير الوسائل، والإمكانات المادية.

---

(1) عبدالعظيم عبدالسلام: الفقد في التعليم الأساسي، دراسة حالة لمدينة أبو حمادة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 1992م.

أوجه التشابه والاختلاف:

- إن الدراسة السابقة تركزت على معرفة حجم الفاقد الذي تسببه كل من ظاهرتي التسرب، والرسوب، أما البحث الحالي فقد اقتصر على دراسة ظاهرة التسرب (فقط) وعلاقتها بخصائص المجتمع، وأنشطته.
- اعتمدت الدراسة السابقة على دراسة الحالة بالإضافة إلى المنهج الوصفي، أما البحث الحالي فقد استخدم المنهج الوصفي فقط.

الاستفادة من الدراسة:

التعرف على ما يتطلبه حجم الفاقد الكبير من سياسات وإجراءات تطويرية للنظام التعليمي، وفي معرفة بعض مفردات الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية المتصلة بالأسرة، مع مراعاة الفارق بين البيئتين.

11- **دراسة ناصر عبد العزيز الداود (1993م) وعنونها: (أسباب ظاهرة التسرب في المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية)[1]:**

أهداف الدراسة:

- استهدفت الدراسة معرفة حجم مشكلة التسرب في المملكة العربية السعودية، وهل لهذه الظاهرة علاقة بالدخل المادي للأسرة، ومعرفة العلاقة بين عمل الوالدين وتسرب الأبناء، ومعرفة تأثير عدد الأطفال في الأسرة على وجود الظاهرة ووضع الحلول، والمقترحات، والتوصيات التي يمكن أن تسهم في التقليص في حجم الظاهرة.

منهجية الدراسة:

- استخدمت هذه الدراسة المنهج العلمي من خلال الدراسة الوصفية لظاهرة التسرب وما يحيط بها من عوامل بالمدارس المتوسطة، وذلك للوقوف على

(1) عبدالعزيز ناصر الداود: أسباب ظاهرة التسرب في المرحلة المتوسطة، كلية التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1993م.

العوامل التربوية، والاجتماعية التي تؤثر على هذه الظاهرة، واستخدم الباحث الاستبيان كأداة للتعرف على أسباب التسرب، وكانت العينة عشوائية من الطلاب والمعلمين.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- لقد توصلت الدراسة إلى أن انخفاض الدخل المادي للأسرة من العوامل المؤدية إلى التسرب وإلى أن أكثر المتسربين هم الطلاب الذين يعمل آباؤهم في المهن المتدنية، وإلى أن ارتفاع عدد الأطفال في الأسرة الواحدة يؤدي إلى التسرب. وأن عدم اهتمام إدارة المدرسة بمشكلات الطلاب تسبب في عزوف الطلاب عن الذهاب إلى المدرسة.
- ومن مقترحات وتوصيات الدراسة: العمل على إيجاد ملف متكامل عن الطالب في المدرسة منذ التحاقه بها وحتى انقطاعه ليسهل متابعة أحواله، وضرورة التعرف على الظروف الأسرية والاجتماعية للتلاميذ عند التحاقهم بالمرحلة المتوسطة، وتقديم المساعدات المادية للأسر ذات الدخل المحدود، واقترحت الدراسة تشجيع الآباء، والأمهات على الالتحاق بمراكز محو الأمية.

أوجه التشابه والاختلاف:

- تتشابه الدراستان في تحديد بعض العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التسرب.
- اختلاف مجتمع الدراستين حيث أن مجتمع الدراسة السابقة يتمتع بمستوى معيشي أفضل وإمكانات تحسين مستوى التعليم متوفرة، في حين أن البحث الحالي قد تم في بيئة فيها نسبة الأمية عالية، والإمكانيات غير كافية ومستوى الخدمات التعليمية متدنٍ إلى حد كبير.
- البحث الحالي تعمق في دراسة العوامل المؤدية إلى التسرب وعلاقتها بخصائص المجتمع.

- الدراسة السابقة شملت كل المجتمع السعودي بينما البحث الحالي تناول إحدى محافظات المجتمع اليمني.

الاستفادة من الدراسة:

ان هناك بعض العوامل الاجتماعية التي تؤثر على ظاهرة التسرب في إطار تحديد الخصائص الاجتماعية مثل: ارتفاع عدد الأطفال في الأسرة الواحدة.

12- دراسة مركز البحوث التربوية بالخرطوم (1973م) وعنوانها: (الهروب والغياب والتسرب في المرحلة الابتدائية)[1]:

أهداف الدراسة:

- استهدفت الدراسة التعرف على العوامل التي تؤدي إلى التسرب ومسبباته في المدرسة، والأسرة، والمجتمع، وتشمل: الأسباب الاقتصادية، والصحية، والتربوية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من المقترحات للتقليل من حجم الظاهرة.

منهجية الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، ومن أدواتها الاستبيانات، والمقابلات وكانت العينة عشوائية.

نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي المؤدي إلى الهروب، والتسرب والغياب من المدرسة في المناطق الريفية: استخدام الأبناء في طفولتهم في النشاط الزراعي، والرعوي، وانخفاض المستوى المعيشي للأسرة، وانتشار الأمراض، وبعد تحليل البيانات تبين أن المناطق الرعوية ترتفع فيها نسبة التسرب.

---

(1) وزارة التربية والتعليم: مركز التوثيق التربوي، الهروب والغياب والتسرب في المرحلة الابتدائية، دار النشر التربوي، الخرطوم، 1973م.

- ومن مقترحات وتوصيات الدراسة: توثيق الصلة بين المدرسة، والمنزل، وعدم إجراء التنقلات بين المعلمين خلال العام الدراسي، وفتح المدارس بالقرب من أماكن توفير الخدمات الصحية، وتطبيق إلزامية التعليم.

أوجه التشابه والاختلاف:

- الدراسة السابقة تناولت الغياب، والهروب، والتسرب، وهذا البحث اقتصر على التسرب.
- تم تطبيق الدراسة الميدانية في البحث السابق من خلال المراسلات، أما البحث الحالي فقد اعتمد على الصلة بأفراد العينة مباشرة.
- مجتمع الدراسة مختلف في الدراستين.
- مجتمع الدراسة السابقة واسع أما البحث الحالي فقد طبق على مجتمع صغير.
- هناك إشارة في الدراسة السابقة إلى ما يتفق مع الدراسة الحالية من حيث الربط بين ظاهرة التسرب، وبعض خصائص المجتمع وأنشطته.

الاستفادة من الدراسة:

التعرف على بعض عوامل التسرب ذات العلاقة بخصائص المجتمع، وأنشطته في بناء أداة الجزء الميداني من البحث.

13- **دراسة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1973م) وعنوانها: (حلقة تسرب التلاميذ وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي)**[1]:

أهداف الدراسة:

- استهدفت الدراسة التعرف على الأسباب التربوية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والطارئة التي أدت إلى تسرب التلاميذ من التعليم الابتدائي

(1) جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، حلقة تسرب التلاميذ وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة،1973م.



في بعض الدول العربية، وكذلك التعرف على حجم المشكلة بصفة عامة في البلاد العربية في جميع المراحل التعليمية وبالأخص المرحلة الابتدائية، وكذلك التعرف على آثار التسرب وتوضيح معناه وأنواعه، والأدوات المستخدمة في قياسه، كما اهتمت الدراسة بتحليل المشكلة من جميع نواحيها وذلك للخروج بحلول، ومقترحات، وتوصيات للحد منها في جميع الأقطار العربية.

منهجية الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على مناقشة أوراق العمل التي قدمت من جميع الدول العربية، حيث كانت جميع أوراق العمل التي قدمت دراسة نظرية مكتبية معتمدة على جمع البيانات، والإحصاءات من الوزارات، والمدارس، لذلك كان المنهج الوصفي هو المستخدم في الدراسة.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة التسرب منتشرة في جميع الدول العربية، وأنها تتفاقم في مرحلة التعليم الابتدائي، وأن أسبابها عوامل اجتماعية، واقتصادية، وتربوية، لذلك أوصت الدراسة بوضع استمارة موحدة وشاملة لجميع البيانات الإحصائية المتعلقة بحركة التلاميذ في التعليم وإعادة النظر في النظام التعليمي بصفة عامة، والابتدائي بصفة خاصة للعمل على تجنب الإهدار، ودعوة الدول العربية إلى إنشاء مدارس خاصة للأطفال.

أوجه التشابه والاختلاف:

- إن أوراق العمل التي قدمت في الدراسة السابقة كانت تحتوي على كم هائل من المعلومات لذلك وجد تشابه بين الدراستين في بعض العوامل ومنها العوامل الاجتماعية، والاقتصادية التي تؤدي إلى التسرب.

- جميع أوراق العمل التي قدمت في الدراسة السابقة تناولت التسرب من جميع الجوانب بشكل عام، أما البحث الحالي فركز على معرفة العلاقة بين خصائص المجتمع، وأنشطته وظاهرة التسرب في إحدى محافظات اليمن.

الاستفادة من الدراسة:

تم التعرف على بعض الأسباب التي أدت على التسرب في الوطن العربي، ومعرفة طرق قياس التسرب، وأنواعه، والإفادة من المقترحات، والتوصيات التي تسهم في الحد من انتشار هذه الظاهرة في الوطن العربي، وبما يتناسب مع وضع المجتمع.

14- **دراسة عديلة أحمد حزام، (1982م) وعنوانها: (التسرب بين تلاميذ المدرسة الموحدة)، عدن**[1].

أهداف الدراسة:

- استهدفت الدراسة التعرف على ظاهرة التسرب في المدرسة الموحدة، وكذلك توضيح أنواع التسرب، ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى التسرب، والآثار المترتبة على الفرد، والمجتمع والخروج من الدراسة بعدد من التوصيات، والمقترحات الملائمة لحل المشكلة.

منهجية الدراسة:

- اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، حيث كانت الدراسة نظرية اعتمدت على البحوث، والبيانات المتعلقة بالظاهرة وحجمها.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- توصلت الدراسة إلى أن العوامل التي أدت إلى التسرب تربوية، وثقافية واجتماعية، واقتصادية وأن هذه العوامل هي التي تعرقل السير الطبيعي

---

(1) عديلة أحمد حزام: التسرب بين تلاميذ المدرسة الموحدة، التربية الجديدة، عدن، العدد الرابع، 1982م، ص64.

للتربية والتعليم، وموقع المدرسة وقانون الإلزام، والظروف البيئية، والسكانية وهيئة التدريس، ومن توصيات، ومقترحات الدراسة: التأكيد على ضرورة الاهتمام برياض الأطفال بشتى الوسائل لما لها من أثر بالغ في حياة الطفل، ودعم الصلة بين المدرسة والمنزل عن طريق مجالس الآباء والمعلمين، والتأكيد على ضرورة الاهتمام بتعليم المرأة، ونشر الوعي بشتى الوسائل للحد من العادات، والتقاليد السلبية.

15- **دراسة مركز البحوث والتطوير التربوي (1985م) وعنوانها: (ديناميكية القبول والتدفق في المرحلة الابتدائية)[1]:**

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة معرفة حركة تدفق تلاميذ المرحلة الابتدائية خلال سنوات الدراسة في الفترة ما بين (1977م-1978م) إلى (1982م-1983م)، وكذلك تحديد نسبة التسرب بين البنين، والبنات بمتابعة الفوج الدراسي، ومعرفة الإعادة بين الجنسين، وكذلك حساب عدد السنوات التي يحتاجها التلاميذ لإكمال المرحلة الابتدائية، كما هدفت الدراسة إلى معرفة ظاهرة التسرب، والإعادة، وحصرها بشكل أدق، لكي يتم وضع المقترحات، والتوصيات الكفيلة بتقليل حجم ظاهرة التسرب، والإعادة.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي للتعرف على حجم الظاهرة، وحجم الفاقد التربوي، وكانت العينة عشوائية، حيث تم اختيار عينة من مدارس الجمهورية اليمنية، واستخدمت الاستبيانات التي وجهت إلى كل من الطلاب، والمعلمين، والعاملين في الحقل التربوي.

---

(1) عبدالرحمن كدوك، محمد هاشم الشهاري، حسين عبدالملك: ديناميكية القبول والتدفق في المرحلة الابتدائية، مركز البحوث التربوي، صنعاء، 1985م.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

توصلت الدراسة إلى أن مجموعة مدارس الجمهورية وما نسبته (31٪) منه غير صالحة للاستعمال، وأن (58٪) من العدد الكلي غير مزودة بالكهرباء، وأن ما نسبته (44٪) غير مزودة بالمياه وحوالي (81٪) منها تستخدم الغرف كمكاتب، وأن حوالي (58٪) من مجموعة المدارس غير مزودة بالحمامات، أما من حيث الفاقد التربوي فإن النسبة كبيرة، حيث بلغ الفاقد في الصفين الأول، والسادس بالنسبة للفوج الظاهري (52٪) من مدارس العينة، وبالنسبة للفوج الظاهري لكل مدارس الجمهورية فبلغ (80.61٪) وأما الفوج التتابعي في كل مدارس الجمهورية فبلغ (75٪) أما الفوج التتابعي الحقيقي لمدارس العينة فبلغ (75٪).

- كما توصلت الدراسة إلى أن من أسباب الإعادة: ازدحام الفصول، واشتغال التلاميذ بأعباء أسرية ثقيلة، والنقص في عدد الكتب المدرسية، وعدم توفير العناية الطبية، والنقص في عدد المعلمين.
- ومن أسباب التسرب التي توصلت إليها الدراسة: عدم وعي أولياء الأمور بأهمية التعليم، وإهمال الآباء لأطفالهم، والزواج المبكر للبنات، وبُعد المدرسة عن المسكن.
- ومن مقترحات وتوصيات الدراسة: استغلال وسائل الإعلام في توعية الجمهور، وتوضيح أهمية التعليم، وتطبيق قانون الإلزام، وقانون الغياب، وإلغاء الرسوم الدراسية، وإيجاد معلم فصل دائم، وعدم جمع الصفوف مع معلم واحد، وتوفير المواصلات والتغذية.

أوجه التشابه والاختلاف:

- الدراسة السابقة اهتمت بدراسة العوامل الاقتصادية، والتربوية بينما البحث الحالي اهتم بدراسة خصائص المجتمع، وأنشطته التي تؤدي إلى التسرب.



- الدراسة السابقة شملت الإعادة، والتسرب والكلفة، وهذا البحث معني فقط بدراسة التسرب.
- الدراسة السابقة شملت الجمهورية كلها، بينما البحث اقتصر على محافظة صعده.

الاستفادة من الدراسة:

- كيف يمكن متابعة الفوج الدراسي.
- كيفية أخذ العينة من مجتمع واسع.
- التعرف على جدولة تحليل النتائج وما هي الطرق المتبعة في ذلك.
- الإفادة من التوصيات، والمقترحات السابقة باعتبار أن مجتمع الدراسة الحالية جزء من مجتمع الدراسة السابقة.

16- **دراسة مكتب التربية الدولي بعمان (1985م) وعنوانها: (العوامل المؤثرة في تدني مستوى التعليم في الريف الأردني)[1]:**

أهداف الدراسة:

- استهدفت الدراسة تشخيص الواقع التربوي، وتدني المستوى التعليمي في الريف الأردني، والعمل على استخلاص العوامل، والأسباب التي تسهم في تدني التعليم، وبلورة الحلول، والمقترحات التي تحسّن من مستوى التعليم.

منهجية الدراسة:

- استخدم في الدراسة المنهج الوصفي، وكانت العينة عشوائية مختارة من بعض مناطق الريف الأردني، والأداة التي استخدمت لجمع المعلومات هي الاستبيان، وكانت الفئات المستهدفة هي مدراء المدارس، والمعلمين، وأولياء أمور الطلاب.

---

(1) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: العوامل المؤثرة في تدني مستوى التعليم في الريف الأردني، إعداد مكتب التربية الدولي، عمان، 1985م.



نتائج الدراسة وتوصياتها:

- ومن خلال تحليل نتائج الاستبيانات وجد أن من أسباب التسرب غياب الأب عن المنزل لفترة طويلة، وتدني المستوى التعليمي لرب الأسرة، وتكرار الرسوب، وتدني المستوى الاقتصادي للأسرة.
- ومن توصيات ومقترحات الدراسة: ضرورة العمل على تحسين أوضاع المزارعين ودعمهم، والعمل على مكننة أساليب الزراعة بالريف، والحد من هجرة أهل الريف، وتوعية المجتمع بأهمية تعليم المرأة، والإسهام بوضع خطة شاملة لمحو أمية الكبار.

أوجه التشابه والاختلاف:

- الدراسة السابقة شاملة لأسباب تدني التعليم، أما البحث الحالي فقد عني بالأسباب التي أدت إلى التسرب فقط.
- بيئتا الدراستين متشابهتين، حيث أنهما تركزنا على المناطق الريفية في الدولتين.
- الدارسة السابقة ركزت على المزارعين ولم تتعرض لباقي الشرائح الاجتماعية الأخرى، والبحث الحالي طال جميع الشرائح الاجتماعية.

17- **دراسة دائرة التخطيط والإحصاء بعدن (1988م) وعنوانها: (التسرب ومشكلات تعليم الفتاة في المدارس الموحدة والثانوية العامة)[1]:**

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة التعرف على مشكلات التسرب، والأسباب التي تحول دون استمرار البنات في التعليم، وهدفت إلى إتمام اهتمامات الحزب الاشتراكي في أن تنال المرأة كامل حقوقها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية أسوة بأخيها الرجل، ومن هذه الحقوق حقها في التعليم، وكذلك تنفيذ مبدأ ديمقراطية

(1) وزارة التربية والتعليم دائرة التخطيط والإحصاء: دراسة ميدانية حول التسرب ومشكلات تعليم الفتاة في المدارس الموحدة والثانوية العامة، بعدن، 1988م.

التعليم، ومعرفة نسبة الهدر في صفوف الفتيات وخصوصاً في التعليم الأساسي وبلورة الحلول، والمقترحات التي من شأنها تحسين شروط استمرار الفتاة في التعليم.

منهجية الدراسة:

- استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وكانت العينة عشوائية استهدفت فئات المدراء والموجهين، والفتيات، واستخدم الاستبيان.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- توصلت الدراسة إلى أن أقل المحافظات حدة في التسرب ذكوراً كانوا أم أناثاً محافظة عدن، حضرموت، وتتمتع عدن بتسجيل أدنى نسبة لتسرب الفتيات، وحضرموت تتمتع بأعلى نسبة لتسرب الفتيات للتجمعات السكانية لعدم وصول بعض المدارس المتناثرة في أجزاء المحافظة، وأكثر المحافظات معاناة للترك المبكر للفتيات من المدارس محافظة شبوة، المهرة، لحج، أبين.
- ومن توصيات، ومقترحات الدارسة: التوسع في التعليم الأساسي، بحيث يشمل جميع الفتيات، والفتيان، والرجال، والنساء، وعقد ندوات علمية حول مشكلات تعليم البنت، والتحديد الواضح لسن القبول في المدرسة الموحدة.

أوجه التشابه والاختلاف:

- الدراسة السابقة اهتمت بتعليم الفتاة، أما البحث الحالي فقد اهتم بتعليم الجنسين.
- الدراسة السابقة شملت التعليم الموحد، والتعليم الثانوي، أما البحث الحالي فقد اهتم بالتعليم الأساسي.
- الدراسة السابقة شملت أكثر من محافظة، أما البحث الحالي اهتم بدراسة محافظة واحدة.

18- **دراسة مركز البحوث التربوي، عدن (1986م) وعنوانها: (تعليم الفتاة في طور الباحة)[1]:**

أهداف الدراسة:

- استهدفت الدراسة بدرجة رئيسية إلى التعرف على فرص مساواة الفتاة مع الفتى في مجال التعليم الأساسي، والتعرف على الأسباب والمشكلات التي تحول دون التحاق الفتيات، واستمرارهن في التعليم الأساسي في المدرسة الموحدة، وبلورة المقترحات، والحلول التي من شأنها تحسن فرص التحاق الفتيات بالمدارس ومواكبتهن للفتيان جنباً إلى جنب في مسيرة التقدم.

منهجية الدراسة:

- لقد تم استخدام المنهج الوصفي وكانت الأداة المستخدمة هي المقابلات والاستبيانات، وكانت العينة عشوائية. والفئات المستهدفة كلاً من المدرسين والمدرسات، والأطر القيادية.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- توصلت الدراسة إلى تحديد أسباب تدني التحاق البنات بالتعليم ومن أهمها: عدم التحاق الفتاة بالمدرسة، والزواج المبكر، والتقاليد، والمعتقدات، والواجبات المنزلية، وكثرة عدد الأطفال، وصعوبة المواصلات، وعدم توفر رياض الأطفال، وغياب الأب عن البيت، ومن مقترحات وتوصيات الدراسة: التوعية بمضار الزواج المبكر، وإقناع الفلاحين والعمال بأهمية التعليم، وتقديم بعض المستلزمات الدراسية للفتيات ذوات الدخل الأسري المحدود، أو ضمان فرص عمل للفتيات بعد التخرج.

أوجه التشابه والاختلاف:

- يعتبر هذا البحث الوحيد الذي اهتم بدارسة خصائص المجتمع وأنشطته، وعلاقة ذلك بالتسرب في منطقة البحث لذلك تتشابه الدراستان من هذه

---

(1) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف): تعليم الفتاة في طور الباحة، إعداد مركز البحوث التربوي، عدن، 1986م.



الناحية.

- إن الدراسة السابقة درست أسباب تعليم الفتيات، أما البحث الحالي فقد درس تسرب الذكور، والإناث من المدرسة الأساسية، وعلاقته بخصائص المجتمع.
- الدراسة السابقة كانت معدة من قبل فريق متكامل بعكس هذا البحث الذي قام به الباحث وحده.

الاستفادة من الدراسة:

من معوقات تعليم البنات: غياب الآباء عن المنزل، والتقاليد السلبية السائدة، حيث تم توظيف ذلك في أداة الدراسة.

19- **دراسة مركز البحوث التربوي، بالكويت (1989م) وعنوانها: (التسرب والرسوب من مدارس التعليم العام)[1]:**

أهداف الدراسة:

- استهدفت الدراسة التعرف على ظاهرة حجم التسرب، والرسوب في المدارس الكويتية في مراحلها الثلاث (الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية) وكذلك توضيح أسباب الظاهرتين وسبل علاجهما، والخروج ببعض المقترحات للحد من الظاهرتين.

منهجية الدراسة:

- الدراسة نظرية، استخدم المنهج الوصفي، وقد تم فيها الإفادة من الكتابات، والبحوث، والدراسات العربية، والأجنبية التي أجريت على التسرب، والرسوب.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- توصلت الدراسة إلى أن من أسباب التسرب، والرسوب: سوء التغذية، وصعوبة بعض المواد، والغياب المتكرر، وكبر السن، وكثرة عدد الطلاب

---

(1) فتحية أحمد النمر، وسميحة الشريدة: التسرب والرسوب في التعليم العام بدولة الكويت، دراسة إحصائية وثائقية، مركز البحوث التربوي، 1989م.

في الفصل الواحد، وضعف شخصية المدرس، ونقص التوجيه والإرشاد المدرسي، وتفكك الأسرة، وضعف المستوى الثقافي للأسرة، والزواج المبكر، والتطرف في تدليل الأولاد.

- ومن مقترحات وتوصيات الدراسة: عقد لقاءات مستمرة لأولياء أمور الطلبة لإطلاعهم على مشكلات أبنائهم وتشجيع ما يكتسبه التلاميذ من معارف، والأخذ بفكرة فتح المدارس كنوادٍ اجتماعية في فترة ما بعد الظهر في إطار الإشراف التربوي.

أوجه التشابه والاختلاف:

- الدراسة السابقة نظرية في حين أن البحث الحالي نظري، وميداني.
- الدراسة السابقة اهتمت بدراسة التسرب، والرسوب، والبحث الحالي تعرض للتسرب فقط.
- الدراسة السابقة شملت جميع المراحل، والبحث الحالي اهتم بدراسة مرحلة التعليم الأساسي.

الاستفادة من الدراسة:

التعرف على بعض عوامل التسرب التي لها علاقة بخصائص المجتمع مثل: كبر السن، والزواج المبكر مع مراعاة الفرق بين المجتمعين.

20- **دراسة مكتب التربية العربي لدول الخليج (1990م) وعنوانها: (الإهدار التربوي في التعليم العام – أسبابه وطرق معالجته)**[1]**:**

أهداف الدراسة:

- استهدفت الدراسة التعرف على واقع الإهدار التربوي في التعليم العام بدول الخليج ومعرفة أضراره، والنتائج المترتبة عليه، وطرق قياسه، والأسباب المسؤولة عنه، وبلورة التوصيات، والمقترحات الخاصة بمعالجتها.

منهجية الدراسة:

(1) مهنى محمد غنايم: الإهدار التربوي في التعليم العام، أسبابه وطرق معالجته، ط5، مكتب التربية لدول الخليج العربي، 1990م.



- الدراسة وصفية، اعتمدت على الإفادة من المصادر والمراجع، والبحوث، والتقارير، والمؤتمرات، والندوات، الدراسات السابقة للإطار النظري، وقد استخدمت الدراسة الاستبيانات، وكانت العينة عشوائية، ومن عيوب الدراسة أنها اعتمدت (فقط) في دراستها على المراسلات.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- توصلت الدراسة إلى أن للإهدار التربوي أضراراً عديدة منها: ضياع الأموال، والإمكانات المادية، والبشرية، لأن التسرب يؤدي إلى زيادة وحدة التكلفة في التعليم، وأن التسرب خسارة للتلميذ في صورة حرمانه من فرص التعليم، وخسارة للأسرة يتمثل في فقدانها عاملاً يضعف قوتها المادية، كما توصلت الدراسة إلى أن التسرب في صفوف البنين أكثر من البنات، وذلك يعود إلى التحاق البنين بالعمل، وانصراف البنين عن الدراسة بسبب الرفاهية، والدلال الزائد، وكذلك توفير الحرية للبنين أكثر من البنات، ومن مقترحات وتوصيات الدراسة: ربط المناهج الدراسية ببيئة الطلبة، والاهتمام بالتوجيه المهني، والإرشاد الطلابي، وتعيين المؤهلين التربويين في التدريس، وتطوير أساليب التقويم، والامتحانات.

أوجه التشابه والاختلاف:

- الدراسة السابقة اقتصرت على العوامل التربوية، أما هذا البحث فقد تناول الخصائص السكانية، والاجتماعية، والاقتصادية التي أدت إلى التسرب.
- الدراسة السابقة معنية بالتكلفة وما يقابله من إهدار في الإمكانات المادية والتربوية وهذا البحث معني بمعرفة أسباب التسرب، وعلاقة تلك الأسباب بما يمارسه المجتمع من أنشطة، وما يتصف به من خصائص.

21- دراسة نورية علي حمد، (1990م) وعنوانها: (تعليم الإناث في الجمهورية اليمنية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية المؤثرة فيها) دراسة نظرية تحليلية[1]:

أهداف الدراسة:

- استهدفت الدراسة تحديد ملامح تعليم الإناث، والإمكانات المتاحة لهن في مجال التعليم، وإبراز بعض العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية المؤثرة على تعليمهن، وذلك لوضع الحلول، والمقترحات التي تحسن من مستوى ذلك التعليم.

منهجية الدراسة:

- الدراسة نظرية اعتمدت الباحثة فيها على البحث المكتبي، وتم الاستعانة بالمراجع، والدراسات السابقة التي اهتمت بدارسة تعليم الإناث.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- توصلت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل الاجتماعية، والاقتصادية التي يتأثر بها واقع تعليم الإناث، ومنها: شيوع ظاهرة الزواج المبكر للإناث، وضعف الاهتمام بتعليم الإناث، والاتجاهات السلبية في النظرة العامة إلى وظيفة المرأة ودورها في الحياة، وعدم تطبيق مبدأ الإلزامية في التعليم، وعدم توافر الدراسات التي تناولت وضع تعليم الإناث، وعدم وجود متابعة مستمرة.
- ومن مقترحات وتوصيات الدراسة: تكثيف الدراسة العلمية الجادة المتعلقة بالمرأة اليمنية وحث وسائل الإعلام المختلفة في المجتمع على الاهتمام بتعليم المرأة، والعمل على مساعدة الفتيات في الريف، وإنشاء المدارس الخاصة بهن.

---

(1) نورية علي حمد: تعليم الإناث في الجمهورية اليمنية، والعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية المؤثرة فيها، دراسة نظرية تحليلية، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، 1990م.



الاستفادة من الدراسة:

التعرف على بعض مفردات الخصائص الاقتصادية، والاجتماعية وعلاقتها بتعليم البنات.

22- **دراسة مركز البحوث والتطوير التربوي بصنعاء، (1993م) وعنوانها: (أسباب تدني التحاق البنات بالتعليم الابتدائي في الريف اليمني)[1]:**

أهداف الدراسة:

- استهدفت الدراسة التعرف على الأسباب الكامنة وراء تدني مشاركة الإناث في التعليم الابتدائي في ريف المحافظات الشمالية، والكشف عن الإجراءات التي يمكن القيام بها توخياً لرفع مشاركة الإناث في التعليم الابتدائي في ريف المحافظات الشمالية.

منهجية البحث:

- استخدم المنهج الوصفي، وكانت الفئة المستهدفة أولياء الأمور، والعاملين بالمدرسة، وصممت عدداً من الأدوات (البطاقة المدرسية، وصحيفة المقابلة) وكانت العينة عشوائية.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- من النتائج التي توصلت إليها الدراسة: بُعد المسافة بين المدرسة والتجمع السكاني، وعدم توفر مدرسات، وعدم توفر مدارس للبنات، وعدم وجود فصول مستقلة للبنات، وسيادة التعليم المختلط، وعدم قدرة الأسر على دفع الرسوم، والحالة المادية المتدنية للآباء، والجهل بأهمية التعليم، والعادات والتقاليد السلبية، والاعتقاد بأن التعليم عيب، وحاجة أولياء الأمور للبنات لمساعدتهم في أعمال الزراعة والرعي، وعدم وجود وعي بأهمية تعليم المرأة.

---

(1) مركز البحوث والتطوير التربوي: أسباب تدني التحاق البنات بالتعليم الإبتدائي في الريف اليمني، صنعاء، 1993م.



- ومن التوصيات والمقترحات التي خرجت بها الدراسة: توفير مدارس خاصة للبنات، وإعفاء البنات من الرسوم المدرسية، وتحسين الظروف الاقتصادية للمواطنين، ونشر الوعي بين أفراد المجتمع، والإشراف التربوي الجيد، وتطبيق قانون الإلزام.

أوجه التشابه والاختلاف:

- إن الدراسة السابقة استخدمت عدداً من الأدوات لتحقيق أهداف الدراسة، وهذا البحث اقتصر على الاستبيانات.
- إن الدراسة السابقة اهتمت بتعليم الفتاة، وهذا البحث ركز على تسرب الجنسين.
- الدراسة السابقة شملت جميع المحافظات الشمالية، والبحث الحالي تناول محافظة واحدة من تلك المحافظات.
- الدراسة السابقة كانت مقتصرة على أسباب تدني مشاركة الإناث في التعليم، وهذا البحث حاول تحديد الخصائص السكانية، والاجتماعية، والاقتصادية التي أدت إلى تسرب الجنسين.

الاستفادة من الدراسة:

- كيفية إعداد البطاقات المدرسية، واستخدامها كأداة من أدوات البحث العلمي.
- تم التعرف على الأسباب التي تحد من التحاق الإناث بالتعليم، وكيفية وضع الحلول والمقترحات للحد من الظاهرة.

23- **دراسة سعيد جميل سليمان، (1998م) وعنوانها: (التسرب والرسوب في التعليم الأساسي)[1]:**

أهداف الدراسة:

- استهدفت الدراسة تقديم أساس مرجعي لعدد من القضايا ذات الصلة

---

(1) سعيد جميل سليمان: التسرب والرسوب في التعليم الأساسي، تعليم الجماهير، العدد (45)، 1998م، ص7،8،10،11.

بظاهرة الرسوب، والتسرب من مرحلة التعليم الأساسي استناداً إلى ما يجري في هذا المجال من بحوث ودراسات وبخاصة في المنطقة العربية، كما استهدفت أن تقف على الأسباب التي أدت إلى التسرب وبلورة الحلول، والمقترحات، والتوصيات التي تعالج هذه الظاهرة.

منهجية الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على الإفادة من الأدبيات، والدراسات السابقة، وجمع البيانات والإحصاءات عن التسرب وتعتبر دراسة نظرية شاملة لمشاكل التسرب، والرسوب في الوطن العربي.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- لقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عوامل أدت إلى التسرب، والرسوب ومنها: عدم ملاءمة المنهج لبيئة التلاميذ، وضعف كفاءة المعلمين وخاصة معلمي التعليم الأساسي، والظروف المادية للأسرة، وتدهور المستوى الثقافي، والظروف الاجتماعية، وعدم مراعاة المتطلبات البيئية وما في المجتمع من عادات وتقاليد.
- ومن مقترحات وتوصيات الدراسات: تطوير بعض الجوانب ذات الصلة بالمعلم سواءً بالنسبة لاختياره، أو توفير الأعداد الكافية، وتطوير مناهج المدرسة الابتدائية وتحسين ظروف العمل داخل المدرسة عن طريق إقامة علاقات ودية بين المعلمين، والتلاميذ، والإدارة، وتدريب المعلم الذي يعمل في تعليم الصفوف الأساسية على أساس استراتيجيات التدريس.

ثانياً: الدراسات السابقة الأجنبية:ـ

1- دراسة Golina Mahran (1995) **وعنوانها: (تسرب الفتيات من المدارس الابتدائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)**(2)**:**

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة التعرف على حجم التسرب، والإعادة في المدارس الابتدائية في الإقليم، وكذلك التعرف على واقع تعليم الفتيات في المدارس

الابتدائية، والتعرف على الأسباب التي أدت إلى التسرب، والإعادة، وبلورة الحلول النظامية، وغير النظامية التي تحد من المشكلة.

منهجية الدراسة:

- الدراسة نظرية، تحليلية، استندت إلى تحليل البحوث، والمعلومات الإحصائية حول مشكلة التسرب، وإلى تحليل التقارير الرسمية ذات العلاقة بالموضوع من منظمة اليونسيف، واليونسكو، والبنك الدولي، والتقارير الرسمية المكتوبة التي أرسلتها الجهات المعنية في بلدان الإقليم.

نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى أن أسباب التسرب هي: ضيق غرفة الصف، وضعف مستوى المدرسين، وطرق التدريس التقليدية، وتدني المستوى المعيشي للأسرة، وتدني المستوى الثقافي، وارتفاع نسبة الأمية، وكثرة عدد أفراد الأسرة، وحاجة الآباء للأبناء، وخاصة في الأعمال الزراعية، والخوف من العقاب المدرسي.
- ومن مقترحات وتوصيات الدراسة: تقديم التدريب التمهيدي قبل التعليم، وتبني أساليب التعليم غير النظامية مثل: إنشاء المدارس الإسلامية، وتقديم التعليم بالأقران، أي أن يعلم الطلاب بعضهم البعض، وتقديم وحدات إرشادية متحركة عند التحاق الطفل بالمدرسة، وتأسيس بيوت ثقافية، وتقديم التعليم المستمر للمتسربين.

أوجه التشابه والاختلاف:

- الدراسة السابقة تناولت بعض أسباب التسرب: التربوية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، بما في ذلك النشاط الاقتصادي السائدة للأسرة، وذلك في منطقة جغرافية واسعة في حين أن البحث الحالي قد وسع من إطار تلك الأسباب وركز على العلاقة بينها، وبين ظاهرة التسرب فشملت دراسة العوامل السكانية، الاجتماعية، والاقتصادية التي أدت إلى التسرب.
- الدراسة السابقة نظرية، البحث الحالي نظري، وميداني.

- الدراسة السابقة شملت عدداً من الدول، وهذا البحث اقتصر على محافظة واحدة.

الاستفادة من الدراسة:

التعرف على بعض الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، وعلى بعض الأنشطة السكانية، وتوظيفها في البحث الحالي لتبين العلاقة بين خصائص المجتمع، وظاهرة التسرب مع مراعاة خصوصيات بيئة البحث.

2- **دراسة** Kirui، Paul، Martin، Kipngetich (1982) **وعنوانها: (دراسة للعوامل التي تؤثر في زيادة نسبة المعيدين ونسبة المتسربين في المدارس الابتدائية في مقاطعة ناندي بكينيا**[1]**:**

خلاصـــــة:

لقد تم فحص العوامل المسببة للتسرب والإعادة في نفس الصف في المدارس الابتدائية في مقاطعة ناندي في كينيا، الدراسة تطلبت تحليلاً تاريخياً لمدى استيعاب المدارس من عام (1976م) إلى (1982م) في خمس مدارس، واستخدمت الاستبيانات، والمقابلات مع موظفي الإدارة التعليمية للمقاطعات، وكذلك مدراء المدارس، وأولياء الأمور، ورؤساء الأقسام، والمناطق، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، وتم التعرف من خلال أدوات الدراسة على الخلفيات الاجتماعية، والاقتصادية، لعائلات الطلاب المتسربين، ومواقف أولياء الأمور تجاه التعليم المدرسي، وقد أوضحت النتائج أن جهل أولياء الأمور، وعدم اهتمامهم بالتعليم، والمستوى الاقتصادي المنخفض من العوامل الرئيسة المسؤولة عن التسرب، وأما العوامل الأخرى فتشمل الحاجة إلى الزي المدرسي، وتكاليف الرسوم المدرسية، والهجرة والحاجة إلى الاستقرار، ومن مقترحات الدراسة: الاهتمام بتعليم الجنسين لمنع الفتيات من التسرب نتيجة للزواج المبكر، أو الحمل الغير شرعي، وإعادة الاهتمام بقيم الأخلاق في المجتمع، وإعادة الارتباط بالمضامين الثقافية التي ابتعد المجتمع عنها.



3- دراسة Fuller, Bruce (1986) وعنوانها: (هل نوعية المدرسة الابتدائية تتقلص في العالم)[2]:

خلاصـــــة:

هذه الدراسة فحصت التغيرات من عام (1970م،1980م) في مؤشرات خصائص المدرسة الابتدائية في البلدان ذات الدخل المنخفض، والمتوسط، وحددت الإنفاق على كل تلميذ، ونسبة الطلاب إلى المدرسين، ونسبة الطلاب الذين يدخلون الصف السادس والأعداد المطلوبة من المدرسة بشكل كافٍ، وقد تناولت الدراسة مشكلات التسرب، والرسوب في العالم، وكيف يمكن الحد من هاتين الظاهرتين؟. وناقشت جميع المشاكل التربوية، وحجم كل قطاع تعليمي، ونسبة التسجيل.

4- دراسة Xiaurong, chan (1987) وعنوانها: (ظاهرة التسرب والجنح الإجرامية لدى طلاب المرحلة الابتدائية والمتوسطة في منطقة بجنيف)[1]:

خلاصـــــة:

الدراسة شملت تقارير إحصائية عن جرائم الأحداث (الصبية)، ونسبة التسرب لطلاب المرحلة الأساسية، والمتوسطة والموجودة في مجلس بلدية جنيف خلال الأعوام (1978م – 1984م)، وقد تضمنت الدراسة مناقشة الأسباب وبعض الاقتراحات لحل هذه المشكلة.

- دراسة صندوق الأمم المتحدة (1991م) وعنوانها: (طفولة الفتاة)[3]:

خلاصـــــة:

هناك اختلاف يمكن إدراكه بين حالتي الفتيات الجزائريات والفتية الجزائريين عند اقتراب سن البلوغ فيما يتعلق بالتقدم العلمي، أو معرفة القراءة والكتابة؛ فحوالي (19٪) من الفتيات الجزائريات لا يحضرن أبداً المدرسة أو يتسربن، ولكن العديد من عائلات الفتيات لا يرسلون بناتهم إلى المدرسة كلما قرب سن البلوغ، والكثير من الفتيات يرحلن من المدارس، وبلغت نسب تسرب الأولاد في سن الحادية عشرة (6.35٪) فيما بلغت نسب تسرب الفتيات (10.42٪) وهذا الشيء يوجد بشكل واضح في المناطق الريفية الجزائرية حيث نسب الحضور للفتيات

الريفيات بالمدارس الابتدائية تكون منخفضة بنسبة (45٪)، والتباين موجود بين الأولاد والفتيات فيما يتعلق بمعرفة القراءة والكتابة، حيث بلغت نسبة الأمية بين الأولاد في عمر (15-16عاماً)، (7.23٪) فيما بلغت عند الفتيات (25.30٪) كما إن نسبة الأمية بين الفتيات في الريف أكثر من نسبتها في المدن؛ فتتراوح نسبة أمية فتيات المدن بين (4.91٪) و(7٪) وتتراوح نسبة أمية فتيات الأرياف بين(46.33٪) و(48.89٪)، وهذه نسب نستنتج منها أن الفتيات في الجزائر ينظر إليهن بشكل مغاير (نظرة تميز) بخصوص دخولهن المدرسة؛ فالفتيات الريفيات يواجهن تميزاً، ويساعد على مقارنة هذا الواقع الاحتياج إلى الفتاة الريفية في أعمال البيت، والزراعة، عكس ما هو عليه الحال في المدن.

5- **دراسة** Mc Ginn. Neclf (1991) **وعنوانها: (الحضور إلى المدرسة، والتعليم، والإعادة وترك المدرسة)** [1]:

خلاصـة:

- هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على العوامل التي تسهم في الإعادة في المدارس الابتدائية، والتسرب، والمعلومات تم جمعها من خلال مشاهدات مسجلة، وعن طريق المدرسين، والطلاب، ومقابلة أولياء الأمور، و شملت ألفاً ومائتين وثلاثة وخمسين طالباً في الصف الأول، والثالث، في أربعين مدرسة من المناطق الريفية، ومن نتائج الدراسة: إن(الإعادة) لا تساعد في التسرب من التعليم، و(الخلفية الاقتصادية والاجتماعية) لها علاقة بالإعادة، وكذلك انشغال المدرسين بالتدريب في صفوف عديدة يؤدي إلى رفع نسبة الإعادة.
- ومن مقترحات الدراسة زيادة تدريب المدرسين، والتوسع في دور الحضانة وتبسيط واجبات الطلاب، وإعطاء وقت كافٍ للمدرسة لتغيير الأوضاع، وزيادة كفاءة التعليم.



6- دراسة Desai, uday (1991) وعنوانها: (محددات الإنجاز التربوي في الهند - دور المنزل والعائلة)[1]:

خلاصة:

اهتمت هذه الدراسة بتحديد تأثير العائلة وخصائص الطالب على التعليم الأكاديمي للأطفال في المدارس الابتدائية في الهند، من خلال دراسة الطلاب الذين تسربوا قبل إكمال التعليم الابتدائي، وقد توصلت إلى نتائج تتعلق بمساندة التعليم، والخدمات الصحية للمنزل، ومدى بعد مصادر مياه الشرب عن المنزل، وطبيعة عمل الوالد، ومدى معرفة الأسرة للقراءة والكتابة، وإكمال التعليم، وعلاقته بالإنجاز الأكاديمي.

7- دراسة Mortimore, peter (1991) وعنوانها: (التعرف على الاتجاهات والميول وتشجيع تعليم مدني ناجح)[1]:

خلاصة:

تناولت الدراسة الاتجاهات الرئيسية في التعليم المدني وبصفة خاصة في إنجلترا مع وصف وتحليل سلسلة من المشاريع والمبادرات، ووصفت الدراسة ذلك بالحالة الراهنة للتعليم في المدن، ومع الأخذ في الاعتبار نطاق التغير، واقترحت عدداً من خطوات تشجيع التعليم المدني الناجح، ثم تبنتها عدد من البلدان المتقدمة في إطار تخلف التعليم المدني، وتشخيص مشكلة التسرب، وعلاقة ذلك بمشكلة الفقر، وقد ناقشت الدراسة برامج الطفولة المبكرة، وطرق تحسين التدريب الصفي، وطرق تحسين الهيكل المدرسي، والإدارة المدرسية، والبرامج المدرسية المبكرة، والمشاريع ذات الصلة بالمدرسة، والاهتمام ببرامج للأطفال تحت سن الخامسة، والاهتمام بتركيبة البيئة التعليمية نظراً لأهميتها في المرحلتين الابتدائية، والثانوية، والربط بين أولياء الأمور، والمجتمع.

---

(1) Mortimore, peter: Bucking the Trends: promoting Successful urban Education.(1991) 432.

8- **دراسة** Glewwe, pual, jacoby, Hauan (1993) **وعنوانها: (الالتحاق المتأخر بالمدرسة وسوء التغذية للأطفال في غانا – تحليل اقتصادي)**[2]:

خلاصة:

أجابت الدراسة على هذا السؤال: لماذا يتأخر التحاق الأطفال في المدارس الابتدائية في البلدان الفقيرة؟ وقد تم تحليل السياسات التعليمية خلال الفترة (1988م-1989م)، وحددت الدراسة نسب التسرب لألف وسبعمائة وسبعة وخمسين من الأطفال في عمر (6-15سنة)، وقد بينت النتائج أن التسجيل المتأخر في المدرسة الابتدائية كان نتيجة لسوء التغذية خلال فترة الطفولة المبكرة، وتقدم السن كان سلبياً فيما يتعلق بالتأخر في الالتحاق بالمدرسة، كما أن مدى البُعد عن المدرسة الابتدائية كان عاملاً ملحوظاً في تأخر تسجيل التلاميذ.

9- **دراسة** Chawie, Mary (1993) **وعنوانها: (العوامل العائلية والمؤسسية والدولية التي تؤثر على حضور الفتيات إلى المدارس في المجتمعات النامية)**[1]:

خلاصة:

استهدفت الدراسة الإجابة على السؤالين الآتيين، لماذا عدد الذين يدخلون المدرسة من الأولاد أكثر من الفتيات؟. ما الذي يمكن عمله لزيادة التحاق الفتيات بالمدارس في الدول النامية؟.

وقد بينت الدراسة أن هناك ستة اختلافات لها علاقة بفعالية المدرسة الابتدائية، ونسبة الفاقد في البلدان النامية، والفعالية لها صلة بمشكلة الالتحاق، أما الفاقد فيشمل كلفة كل من الإعادة، والتسرب، وقد تعرضت الدراسة للخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية، ولمستويات التسجيل بالمدرسة الابتدائية التي لها علاقة بالفاقد للعوامل المؤسسية في النظام التعليمي، وللعوامل العائلية، وببقاء الفتيات في المدرسة.

وقد تناولت الدراسة عدداً من المقترحات السياسية التي تهدف إلى: زيادة حضور الفتيات في المدارس الابتدائية في كل أرجاء العالم النامي.

الفصل الثالث
الخصائص السكانية

الفصل الثالث
الخصائص السكانية

أولاً: لمحة عن محافظة صعده:

1- موقع المحافظة:

تقع محافظة صعده في الجزء الشمالي الغربي للجمهورية اليمنية يحدها من الشرق والجنوب محافظات الجوف، وعمران، وحجة، ومن الغرب، والشمال المملكة العربية والسعودية، كما تقع بين دائرة عرض 61° و71° وبين خطي طول 46°، 74° وهذا الموقع المحاذي للسعودية جعلها مركزاً لتجارة البضائع من وإلى السعودية [1].

2- المساحة:

تبلغ مساحة المحافظة حوالي (12.345كم2) تتوزع في (14) مديرية متباينة المساحة، وتعتبر مديرية كتاف، ومديرية البقع أكبر مديريات المحافظة ومساحتها (5190كم2)، في حين تعد مديرية شداء أصغر المديريات ومساحتها (68كم2)، لذلك فإن مساحات المديريات لا يتفق مع التجمعات السكانية، ولا مع حجم المنشآت التعليمية.

وعلى سبيل المثال يلاحظ من واقع الإحصاءات أن مديرية الحشوة بلغ عدد سكانها عام (1994م) (10.376نسمة) في مساحة (427كم2)، وعدد المنشآت (28) منشأة تعليمية، بينما في مديرية باقم بلغ عدد السكان لنفس العام (20256نسمة) في مساحة (10721 كم2)، وعدد المنشآت التعليمية (28) منشأة، ومن خلال المقارنة وجد أن الفارق كبير بين المديريتين من حيث المساحة،

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: التقارير الميدانية والمكتبية الخاصة بمسح تحديث الخرائط والأطر الأحصائية والخدمية، محافظة صعدة، صنعاء، 2001م - ص10.

والسكان، والتساوي في المنشآت التعليمية، وقد يرجع ذلك إلى غياب الخارطة المدرسية، أو نقص في الإحصائيات، وإلى التشتت السكاني، وصعوبة التضاريس[1].

3- السكان:

بلغ عدد إجمالي السكان المقيمين في محافظة صعدة لعام (1994م) (481.617 نسمة) وتعتبر مديرية سحار أكبر مديريات المحافظة سكاناً (118.272 نسمة) لأنها كانت تضم مدينة صعدة (عاصمة المحافظة) في حين تعتبر مديرية شداء أقل المديريات من حيث عدد سكانها البالغين (8.883 نسمة) وأصغر المديريات مساحةً (68كم2).

ويتوزع السكان في تجمعات سكانية على امتداد المحافظة الجبلية منها والسهلية، وتعتبر المناطق الغربية أكثر تمركزاً للسكان من الأجزاء الشرقية وتبلغ الكثافة السكانية في محافظة صعدة (39نسمة في كم2).

4- عاصمة المحافظة:

مدينة صعدة هي عاصمة المحافظة تتبع إدارياً مديرية سحار، وتتميز بموقعها الذي يكاد يتوسط المحافظة، مما يسهل للسكان عملية التواصل بها لمتابعة قضاياهم، والحصول على احتياجاتهم، ومتطلباتهم لدى مكاتب، وفروع الوزارات، والمؤسسات الحكومية، ومن مميزات مدينة صعدة أنها تقع فوق سهل واسع، وشبه مستوي، وتحيط بالمدينة مساحة زراعية متميزة بخصوبتها، وتوجد فيها العديد من المزارع، والحقول الزراعية التي تنتج أنواعاً مختلفة من المحاصيل الزراعية في مواسم متعددة[2].

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير الثاني لمحافظة صعدة، النتائج النهائية، صنعاء، 1996م، ص25.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير الثاني لمحافظة صعدة، النتائج النهائية، صنعاء، 1996م، ص25.

وقد أصبحت مدينة صعدة سوقاً مركزياً لتلك المحاصيل سواء التي تنتجها مديرية سحار، أو المديريات الأخرى، ومن هذه المدينة يتم تصدير تلك المحاصيل، والمنتجات إلى عموم الجمهورية.

ولا تزال هذه المدينة شامخة البنيان من قديم الزمان محتفظة بنمطها المعماري اليمني الأصيل، وسورها الذي يحيط بالمدينة من جميع الجهات، وله خمس بوابات لا تزال هي الأخرى قائمة حتى اليوم وتسمى (باب السلام، وباب المنصور، وباب نجران، وباب الحرية، وباب اليمن) [1].

5- **مميزات المحافظة:**

تمتاز محافظة صعدة بموقعها في الجزء الشمالي الغربي للجمهورية اليمنية، وهي بذلك تتصل بثلاث محافظات، وهذا أكسبها ميزة، على الصعيد الاقتصادي لأن موقعها بالقرب من الحدود السعودية جعلها مركزاً لبيع السيارات المستجلبة من دول الخليج إلى سوق الطلح، ويعتبر هذا السوق من أشهر أسواق المحافظة، حيث أصبح السوق يحتوي على الكثير من السلع من سيارات، وسلاح، وذخائر وغيرها، وبذلك أسهم هذا السوق في انتعاش الحركة التجارية بشكل كبير جداً، كما أن ذلك السوق أصبح مركزاً لتصدير المنتجات الزراعية إلى السعودية ومنها: الرمان، والعنب، والمواشي، والبن وباستثناء يصدر بعد ذلك القات.

ومن السلبيات عن محافظة صعدة بسوقها التجاري الطلح أضحت مقلباً لنفايات السيارات المنتهية الصلاحية، والمنتجات الأجنبية التي أصبحت غير صالحة للاستهلاك الآدمي مثل: العصائر، والبسكويت، والأدوية، كما أنّ هذا السوق قد أتاح للقبائل شراء أضخم الرشاشات، والبازوكات، وصواريخ كتف، وكل هذه المعدات يستخدمها القبائل في الصراع بين بعضهم البعض.

إن وجود مثل هذه الأسواق تسهم مساهمة كبيرة في تسرب التلاميذ حيث إن معظم التلاميذ يخرجون من المدارس، ويقومون بشراء المسدسات، ويهربونها إلى البدو في السعودية، والغالبية العظمى يمتهنون تهريب القات، والبرتقان (الشمة)

---

(1) حسين علي الويسي: جغرافيا اليمن الكبرى، مصدر سابق، ص122.



والبعض يهربون المواشي، كذلك أصبحت المنافذ الحدودية باباً ميسوراً لتهريب السموم، والمبيدات الإسرائيلية، والأمريكية التي تؤدي إلى الإصابة بالأمراض السرطانية وتسهم في تقريب آجال العباد، ومعظم هذه المبيدات تستخدم في رش القات، وبعض الفواكه.

6- **التكوين الطبيعي:**

يغلب على سطح المحافظة الطابع السهلي شبه المستوي خصوصاً الأجزاء الشرقية، وتخترق الجزء الغربي من السطح سلسلة جبلية تمتد من الشمال إلى الجنوب، وتشكل جزءاً من الأقاليم في المرتفعات الغربية، كما تنتشر العديد من المنخفضات، والأودية التي تنحدر باتجاهات مختلفة، ويتناول الباحث التنوع في سطح المحافظة كما يلي [1]:

1- **المناطق الجبلية:**

يغلب على الجزء الغربي من سطح المحافظة الطابع الجبلي، حيث تتوسط هذه الأجزاء سلسة جبلية ذات ارتفاعات عالية، وقمم متعددة بعضها ذات انحدارات شديدة، وتخترق هذه السلسلة من جهة الشمال مديريات: باقم، مجز، ساقين، كما تنحدر هذه الأجزاء الشمالية من مديرية حيدان والأجزاء الغربية من مديرية سحار، كما تنحدر هذه السلسلة في الجزء الشمالي منها نحو الغرب حتى الأجزاء الشرقية لمديريات قطابر، والأجزاء الشمالية الشرقية لمديرية منبه.

وتمثل هذه السلسلة أعلى ارتفاع عن مستوى سطح البحر، وتشكل هذه السلاسل الجبلية عائقاً طبيعياً يحول دون إيصال الخدمات لكل قرية لا سيما الخدمات التعليمية والصحية.

كما أن عدم مراعاة أماكن التجمعات السكانية الكثيفة يسهم في تسرب التلاميذ، وذلك لصعوبة وصولهم إلى المدارس، ومن المفترض إيصال الطرق إلى كل

---

(1) شهاب محسن، وجابر السنباني: مدخل إلى جيومورفولجية اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 1999م، ص28.

قرية لكي تعم الخدمات التعليمية، ويتم إيصال التعليم إلى كل بيت [1].

2- **المناطق السهلية والصحراوية:**

إن معظم سطح المحافظة من جهة الشرق عبارة عن مناطق سهلية، وصحراوية وتكاد هذه الأجزاء تشكل أكثر من نصف سطح المحافظة، وتقع عليها مديريات كتاف، والبقع، والحشوه، والصفراء، وسحار، والأجزاء الشرقية من مديريتي باقم، ومجز، وفي كل من المناطق الصحراوية، والساحلية يتشتت السكان على سطحها وأضحت القرى مترامية الأطراف، وهكذا حرمت التجمعات الصغيرة من المدارس، حيث من الصعب فتح مدرسة لكل مجموعة من الأفراد [2].

3- **الأوديـة:**

تنتشر على سطح المحافظة العديد من الأودية سواء المائية منها، أو الجافة، أو الموسمية، وتنحدر باتجاهات مختلفة، حيث تصب باتجاه الشمال معظم الأودية الواقعة في مديريات: باقم، وقطابر، وكتاف، والبقع، وكذلك الأودية الواقعة في الأجزاء الشمالية من مديرية الصفراء بالإضافة إلى بعض الأودية الواقعة في مديرية سحار والحشوة[3]، ولأن الزراعة هي المصدر الوحيد للدخل الاقتصادي للسكان، فإن الأودية الخصبة تنتشر بها الزراعة، لذلك تحتاج الأسر إلى من يساعدها في جني المحاصيل فلا تجد عند ذلك سوى التلاميذ الذين ينسحبون من المدرسة.

أ - **الأودية المائية:**

توجد عدد من الأودية المائية في عدد من مديريات المحافظة منها أودية قهر، وأفق، والغيض، والنافلة، والثعبان، وخلب، وجاف، وأودية جدعان، وتتميز هذه الأودية بجريان المياه فيها على مدار العام.

---

(1) يحي العرومي: جيومورفولوجية اليمن، دار المنار، صنعاء، 1996م ص19.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: تقدير العمليات الميدانية والمكتبية، لمحافظة صعدة، 1996م، ص19.

(3) شهاب محسن، وجابر السنباني: مدخل إلى جيومورفولوجية اليمن، مصدر سابق، ص29.

إن هذه الأودية انتشرت فيها زراعة شجرة القات بشكل كبير جداً، والحالة المادية لمن يمارس هذه الزراعة متحسنة جداً، أما من اعتمد علي زراعة الحبوب في تلك الأودية فحالته المعيشية متردية، وقد أنقلب ذلك على الوضع التعليمي لأن قطف القات لا يحتاج إلى مجهود عضلي، لذلك؛ أغلب من يمتهنون زراعة وقطف القات هم من التلاميذ، وهؤلاء يشكلون معظم المتسربين من المدارس بسبب حاجة أسرهم إلى تحسين مستواها المادي، من خلال قيام أبنائهم بأنشطة قطف القات وبيعه، ويزداد هذا البلاء بسبب تعود التلاميذ على مضغ القات في سن مبكرة، وهم في الصفوف الأولى من المرحلة الأساسية، وبعد أن ترسخ عادة تناول القات في سلوكهم ينصرفون من المدارس بعد الساعة العاشرة صباحاً (بعد الراحة) لتلبية رغباتهم الثابتة، وعندما يستمرون في هذا السلوك ينقطعون عن المدرسة نهائياً.

ب- الأودية الجافة:[1]

تنتشر هذه الأودية في جميع أجزاء المحافظة، حيث تشكل مجاري تصريف مياه الأمطار الموسمية، ومن أهمها: أودية أملح، وبني حباة، وبني هويدي، ومذاب، وزرحه، وشودان.

7- الظروف الطبيعية (المناخية):

إن بلاد اليمن تمتاز بتنوع تضاريسها بين السهول، والجبال، والهضاب والصحاري، وهذا أدى إلى التنوع في مناخها بين الحار، والبارد، والجاف، كما أن موقع اليمن على المسطحات المائية أسهم كثيراً في تلطيف المناخ، وفي توزيع مياه الأمطار، والغطاء النباتي:

أ. الأمطـــار:

تسقط الأمطار الصيفية على معظم أجزاء المحافظة، وتكون أكثر غزارة على الأجزاء الغربية، كما تسقط الأمطار الشتوية على أجزاء متفرقة من المحافظة، ولكن بكميات قليلة ونادرة.

---

(1) عبدالعباس فضيح الغريري:، وآخرون: جغرافية اليمن، المكتبة المركزية، تعز، 2000م،ص99.

وتُستخدم معظم مياه الأمطار في زراعة الحبوب، كما أن هناك سدوداً لحجز المياه المتدفقة من الشعاب، والجبال، والأودية، وفي موسم الأمطار يترك التلاميذ مدارسهم ويمارسون أعمال الزراعة حتى يحين موعد الحصاد، وهذه الأعمال التي يمارسها التلاميذ، والنساء تسهم في تسرب كثير من التلاميذ من المدارس وخاصة في أيام الحصاد[1].

ب. الغطاء النباتي:

تمتلك المحافظة غطاءً نباتياً، متنوعاً ويتباين هذا الغطاء من حيث النوع، والكم من جزء إلى آخر حسب طبيعة السطح، والمناخ السائد فيها، حيث يكون أكثر وفرة وتنوعاً في الأجزاء الغربية التي تكثر فيها الأشجار المعمرة كالسدر، والقرض، والطنب، والطلح، والعرعر[2].

إن توفر الغطاء النباتي أسهم إسهاماً كبيراً في تسرب الفتيات من المدارس حيث أتاح هذا الغطاء النباتي توفر الأغنام، والمواشي، لذلك ينصرف الكثير من الفتيات إلى المراعي، وكذلك تسرب الفتيان باعتبار أن المراعي تعود بفائدة اقتصادية للأسرة على حين أن التعليم يكلف الآباء مصروفات يومية للأولاد لا يقدرون على استمرار دفعها، ومن هنا فإن الرعي من وجهة نظر الآباء أجدى فائدة من التعليم الذي لا يجلب لهم في النهاية إلا المزيد من الفقر والحاجة، فهو لا يتكيف مع أنشطتهم الاقتصادية الضرورية، ولا يقدم لهم بديلاً يحسن من أوضاعهم المعيشية.

جـ. الحيوانات البرية:

وتوجد في المحافظة أنواع مختلفة من الحيوانات البرية التي يكثر وجودها في الأجزاء الغربية خصوصاً الجبلية منها، مثل: النمور، والضباع، والثعالب، والقرود، والأرانب، والقنافذ، والأوبار، وغيرها.

---

(1) الجهاز المركزي للأحصاء: تقرير العمليات الميدانية، مصدر سابق، ص 15.

(2) مصدر سابق، ص 15.



كذلك توجد أنواع مختلفة من الطيور مثل: الصقور، والحمام البحري، والنسور، والعقب، والتي يكثر وجودها في المناطق الجبلية، والمنخفضات [1].

ثانيا: الخصائص السكانية:

1- النمو السكاني:

مدخل:

يعد النمو السكاني من أبرز الظواهر الديموغرافية المميزة في العصر الحديث، حيث يمثل تحدياً هاماً للبشرية وخاصة بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد على معدل التزايد في التنمية الاقتصادية بها وعلى إمكانيات توفير الغذاء لسكانها في ظل الظروف الراهنة، ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية [2].

وفي اليمن النمو السكاني يلقي بظلاله على الكثير من الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية ومنها التعليم، حيث يتزايد أفواج السكان سنوياً في الأعمار الصغيرة (أقل من 15سنة) وخاصة فئة الأعمار (6-15سنة) وهو سن التعليم الأساسي وهذا بدوره يشكل أعباء إضافية وضغوطاً عالية سنوية على التعليم.

فكلما زاد عدد السكان في ظل تدهور اقتصادي شكل ذلك عقبة أمام مسئوليات تعميم التعليم وتطبيق واجب الالزام نظراً لما يتطلبه ذلك من موارد لفتح المدارس وصيانتها ولمواجهة المعطيات التعليمية الأخرى، وقد أدى ذلك إلى تكدس الطلاب داخل الفصول وكثير منهم يفترشون الأرضية بسبب عدم وجود الكراسي، ويضجر المعلم من التلاميذ ونظراً لصعوبة حصول التلاميذ على الخدمة التدريسية البعيدة في ظل تلك الكثافة، وفي ظل تلك الضغوط والعوامل الاقتصادية، والأسرية الأخرى يتسربون بالتدريج، حيث لا يصل إلى نهاية التعليم الأساسي إلا العدد القليل، ولكي يتم تجنب حدوث هذه الظاهرة أو الحد منها يبدو أن الحاجة ماسة لرسم وتنفيذ سياسات اقتصادية مالية، وإدارية جديدة تدر على

---

(1) المصدر السابق نفس الصفحة 15.

(2) فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1986م، ص243.

الدولة أموالاً كافية لمجابهة النمو السكاني [1].

والجدير بالذكر أن حجم السكان في اليمن أخذ يتمو بشكل بطيء نتيجة لضعف الفجوة بين المواليد، والوفيات خلال الفترة (1962-1972م)، إلا أن هذا الوضع قد أخذ في التغيير بشكل واضح خلال الفترة (1980- 1994م) وشهد النمو السكاني وتيرة متسارعة نتيجة لاتساع الفجوة بين المعدلين، ووصل حجم السكان في عام (1994م) الى(16.6) مليون نسمة بمعدل نمو (4.1٪)[2].

إن النمو السكاني المتسارع يتطلب أن يواكبه التوسع في الخدمات الأساسية، ومنها التوسع في توفير المدارس، ومستلزماتها التعليمية بحيث يتم استيعاب تلك الأعداد الكبيرة من الأطفال ممن هم في سن التعليم، وفي موازاة ذلك يجب التوسع في زيادة المساحات المزروعة بحيث تغطي احتياجات السكان من المواد الغذائية بدلاً من أن تظل الأمة راكعة تتسول المواد الغذائية من أعدائها.

وفي محافظة صعدة بلغ عدد السكان لعام (1994م)، (481.617نسمة) ومقارنة بما كان عليه عام (1986م)(323.110نسمة) نجد أن سكان صعدة قد زاد عددهم بمقدار (158.507نسمة) خلال ثمانية أعوام، أي بمعدل نمو سنوي (4.48٪) أي أن السكان سيتضاعفون خلال (16سنة) تقريباً على مستوى المحافظات، وأما على مستوى الحضر فقد بلغ عدد السكان المقيمين في التعدادين (5.703نسمة) (33.853نسمة) على التوالي بزيادة قدرها (23.150سمة) بمعدل نمو (5.85٪) أي أن سكان الحضر سيتضاعفون خلال (12سنة) تقريباً[3].

مما يعني أن سكان الحضر قد حازوا على نصيب الأسد من الخدمات التعليمية باعتبار أن باقي السكان يشكلون (88٪) وهم سكان الريف وهكذا فإن

---

(1) محمد الزغبي: الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1994م ص41.

(2) عبده محمد ناصر قباطي،وآخرون: التعليم وتأنيث الأمية في اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، 1995م ص31.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء: النتائج النهائية لمحافظة صعدة، مصدر سابق، ص109.

عواصم المديريات، والمدن الكبيرة يتوفر فيها مدارس تتناسب مع أعدادهم، وأما سكان الريف الذين يشكلون الأغلبية فقد حرموا من المدارس الكافية التي تستوعب الأعداد المتزايدة ممن هم في سن التعليم الأساسي، وهذا يشكل أحد عوامل التسرب المرتفع في الريف أكثر من الحضر، وكما أن لعدم توفر مراكز الامتحانات في الريف، وتمركزها في عاصمة المحافظة يخلق صعوبة عملية في وصول الطلاب إلى عاصمة المدن، مما يرفع نسبة التسرب [1].

ويلاحظ من الجدول[*] أن نسبة السكان أقل من (15سنة) قد بلغت (52.12٪) مما يوضح ضخامة مسئوليات استيعاب تلك الأعداد التي وصل أصحابها إلى سن الاستيعاب في محافظة صعدة، إذ أن الاستيعاب، ورفع معدلات الإلتحاق بالتعليم الأساسي هو الأساس الذي يعول عليه في عملية التنمية الاجتماعية، والبشرية، والاقتصادية.

وعند النظر إلى التزايد السكاني المتسارع في محافظة صعدة وخاصة تزايد صغار السن يتبين أهمية أولوية عناية الدولة نحو المحافظات المختلفة، والنائية، وعلى رأسها محافظة صعدة.

وخلال السنوات الماضية شهد التعليم توسعاً راسياً، وأفقياً في التعليم الأساسي لحماية معدلات القبول، والتدفق من الإنخفاض، ويمكن استعراض أهم ملامح ذلك التوسع على النحو التالي:

- اتسع حجم التدفق التعليمي إلى الصف الأول من التعليم الأساسي للأطفال الذين هم في عمر (6سنوات)، حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد المقبولين في محافظة صعدة في الصف الأول ارتفع في العام الدراسي (1998م-1999م) ليصل إلى (12.948) طالباً وطالبة، بينما كان عدد الملتحقين من الجنسين في عام (1990م-1999م) (7.505) طالباً وطالبة،

(1) المصدر السابق، نفسه، ص110.

* انظر الملحق رقم (1).



وأن نسبة المستوعبين يشكلون (60٪) وغير المستوعبين (40٪) في عام (1999م)[1].

- بارتفاع نسبة النمو السكاني في محافظة صعدة زاد المجموع الكلي للمقبولين في مرحلة التعليم الأساسي للفئة العمرية (6-15سنة) من (65.055) طالباً وطالبة) خلال العام الدراسي (1999م) إلى (71.773طالباً وطالبة) عنه خلال العام الدراسي (1998م-1999م)[2].
- وقد بلغت نسبة التسرب خلال الفترة (1990م-1999م) بين الذكور (37.15٪) وبين الإناث (65.47٪) ممن هم في سن الإلزام، وهذا يعني أن الذكور تتوفر لهم فرص التعلم أكثر من الإناث وذلك لتوفر المبنى المدرسي، واهتمام الآباء بتعليم الذكور أكثر من الإناث [3].

ومما يجدر ملاحظته أن تلك الأرقام لا تعكس بشكل دقيق واقع المفارقات بين تعليم الذكور، والإناث وعن واقع تسربهما، حيث لا تزال الإحصاءات غير دقيقة [4].

إن النمو السكاني السريع ليس شراً في حد ذاته، ولكن مما يترتب عليه من نتائج اجتماعية، واقتصادية غالباً ما تكون سلبية بسبب عدم مواكبة عملية التنمية الاقتصادية، وقيم توزيع الثروات، والدخل.

والنمو السكاني المرتفع هو نتيجة طبيعية لارتفاع معدلات الخصوبة للمرأة وتقدم الخدمات الصحية، قد نتج عنه تحسن صحي سواءً على الأم أو على الطفل[5].

---

(1) الجهاز المركز للإحصاء: المسح التربوي الشامل لمحافظة صعدة، صنعاء 1999م، ص52.

(2) المصدر السابق نفسه، نفس الصفحة، ص52.

(3) المجلس الوطني للسكان: الكتاب الوثائقي الوطني الثاني للسياسات السكانية، صنعاء، 1997م، ص162.

(4) المصدر السابق، نفسه، نفس الصفحة، ص162.

(5) الجهاز المركزي للإحصاء: النتائج النهائية لمحافظة صعدة، مصدر سابق، ص109.



يبدو أن الإشكال ليس في زيادة النسل بقدر ما هو خلل في سياسات التنمية، وفي قيم الإدارة، أو توزيع للثروة، والدخل.

إن زيادة النمو السكاني بدون مواكبة النشاط التنموي لـذلك النمـو، وقـيم التوزيع العادلة يسهم في الضغط على خدمات النظام التعليمي مما يصعب استيعاب من هم في سن الدراسة واستمرار تعلمهم، وهذا يسهم في تنامي الحاجـة المستمرة إلى المزيد من المدارس، والمدرسين، زيادة عدد الطـلاب للمعلـم الواحـد، مـن ثـم انخفاض المستوى التعليمي، والعلمي بصورة عامة.

كما أن ما ترصده الدولة من أموال لمواجهة الطلب الاجتماعي على التعلـيم يستنزف قدراً هائلاً من الموازنة ويحول دون مواجهة احتياجـات الفـرد، والأسـرة، إلى: الماء، والغذاء، والدواء[1].

إن ارتفاع نسبة النمو السكاني في الريف يعد عاملاً مـن عوامـل كـبر حجـم الأسرة، ويسهم في تدني مستوى الأسـرة الاقتـصادي المعيـشي، وهـذا يقلـل مـن قدرتها على دفع كل أبنائها لمواصلة دراستهم، ويدفع الأسرة إلى دفـع الأطفـال إلى سوق العمل بدلاً من بقائهم في المدرسة، وهذا يرفد المجتمع بالأمية، ويقلل من عدد الملتحقين بالتعليم، ويسهم في زيادة حجم التسرب بين تلاميذ المدرسة الأساسية.

إن ما لا شك فيه أن الزيادة السريعة في النمو السكاني يضاعف من الطلـب على التعليم، وهذا يتطلب الزيادة في عدد المدارس والفصول الدراسية، والمعلمين، والكتب والمقاعد، والمعدات والتجهيزات والوسائل، وغير ذلـك مـن المـستلزمات الضرورية لسير العملية التعليمية، وهذا بدوره يشكل ضغوطاً وأعباءً إضافية علـى الإنفاق الحكومي على التعليم في ظل الموارد المحددة، ومصاعب النمو الاقتـصادي، والاجتماعي التي تواجهه بلادنا، وبـالطبع فـإن عـدم التوسـع في التعليم ويـشكل يتلاءم مع تزايد السكان ممن هم في سن التعليم سيكون له آثار تربويـة واقتـصادية، واجتماعية سلبية على المدى البعيد، وفي مقدمتها التسرب الذي يقود إلى تزايد نسبة الأمية وانعكاسها السلبي على التنمية، أما زيادة معـدل النمـو الـسكاني في صـعدة

(1) محمد أحمد الزغبي: الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية، مصدر سابق، ص41.

فيمثل عائقاً أمام الإجراءات التي تنفذها الدولة في وضع خططها الهادفة إلى تغير ظروف التخلف المعيشي، والاجتماعي بكل الطرق الممكنة باعتبار أن النمو المرتفع للسكان يؤدي حتماً إلى العديد من الآثار السلبية على المستوى التعليمي خاصة، وعلى الخدمات الأخرى عامة، لأن نصيب الفرد يقلل من الإنفاق على خدمات التعليم، والصحة، والمياه، ومجاري الصرف الصحي، والكهرباء، وغياب التوازن بين حجم السكان والخدمات، ويفتح الباب على مصراعية لانتشار الجهل، وارتفاع نسبة الأمية، وزيادة حجم التسرب[1].

كما أن زيادة النمو السكاني في الريف قد ضاعفت السكان ممن هم في سن التعليم في ظل ضيق الفرص التعليمية، واعتبار التعليم وسيلة للحصول على الوظائف، وعائدها المادي، والمكانة الاجتماعية، قد دفع بأعداد كبيرة من السكان للهجرة إلى المدن طلباً لفرص تعليمية أوسع وأجود، وهذا كاد أن يفرغ الريف من عناصره الإنتاجية النشطة، ويحولها إلى قرى مستهلكة بعد أن كانت منتجة.

2- التركيب النوعي للسكان:

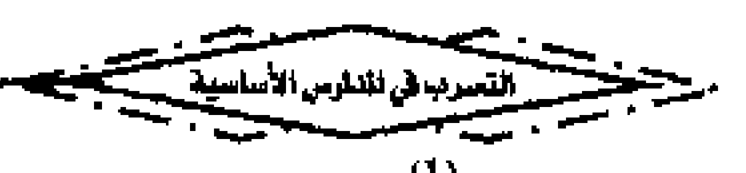
يعتبر التركيب النوعي للسكان في فترة زمنية ما حصيلة للاتجاهات السكانية من وفيات، وزواج، وخصوبة، وهجرة.

وتدل الشواهد على أن معدل وفيات الذكور غالباً ما تكون أعلى من معدلات وفيات الإناث، يتضح من الجدول[*] أن نسبة النوع في المحافظات من خلال نتائج تعداد ديسمبر (1994م) وهي: أمانة العاصمة، ومحافظة الجوف، وشبوة، وحجة، والمهرة، قد سجلت أعلى النسب، حيث كانت نسبة النوع فيها على التوالي (127.5، 120.7، 115.2، 108.2، 107.1) ذكراً لكل (100أنثى)، ويعزى ذلك إلى الهجرة الداخلية المستمرة إلى هذه المحافظات التي ساهمت في ارتفاع

---

(1) أحمد محمد شجاع الدين: التنمية والسكان، مجلة دراسات يمانية، عدد (59)، مركز البحوث اليمني، صنعاء، 1998م، ص231.

* انظر الملحق: رقم (1).



نسبة الجنس [1].

أما في سائر المحافظات فقد انخفضت فيها نسب الجنس الذكور وزادت نسبة الإناث، كما يلاحظ ذلك في كل من: تعز، ذمار، حضرموت، إب، حيث كانت نسبة الجنس فيها على التوالي(94.4، 94.0، 94.7، 95.6) ذكراً لكل (100أنثى)[2].

كذلك يتضح من الجدول[*] أن نسبة النوع للسكان عند العمر أقل من سنة في محافظة صعدة قد بلغت (105) ذكراً لكل (100) أنثى. وأما نسبة النوع الإجمالي للسكان فقد بلغت في تعداد (1994م)، (107) ذكراً لكل (100) أنثى، أما نسبة النوع في الحضر فقد بلغت (117) وفي الريف (106) ذكراً لكل أنثى، ويرجع ذلك إلى هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى الحضر، وتتزايد نسبة النوع بشكل واضح في الحضر لفئات الأعمار المتوسطة.

ولقد دلت معظم الدراسات على أن واقع الخدمات التعليمية متحيز لصالح الذكور، ففي الوقت الذي وصل فيه معدل التحاق الذكور في الفئة العمرية (6-15) في عام (1997م)، (86.2٪) ينخفض هذا المعدل بين الإناث إلى (39.8٪) ويتدنى معدل الالتحاق أكثر عن الفئة العمرية (16-18) إلى (14.8٪) (12.9٪) للذكور والإناث[3].

وتعتبر معدلات تسجيل الإناث المطلقة مقارنة بنسبة الذكور منخفضة للغاية في اليمن فهناك تحيز لصالح الذكور، حيث تشير الإحصاءات إلى أن حوالي واحدة من كل ثلاث فتيات (27٪) من سن (6-15)سنة مسجلاً للدراسة و(48فتاة) لكل (100ولد) في نفس العمر [4].

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: النتائج النهائية للتعداد العام، مصدر سابق، ص26.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: النتائج النهائية للتعداد العام، مصدر سابق، ص 26.

(3) منظمة اليونسيف: تحليل حالة الأطفال والنساء في الجمهورية اليمنية، صنعاء، 1998م، ص65.

(4) نفس المصدر السابق، نفس الصفحة، ص65.

إن الاهتمام بالذكور في التعليم يظهر من خلال الأرقام الإحصائية، حيث أشارت الأرقام إلى أن عدد الإناث في مديريات محافظة صعدة في الصفوف (1-6) بلغت (6.360طالبة) في عام (1994م)، وبلغ عدد الطلاب لنفس الصفوف (44.196طالباً) في جميع مديريات المحافظة، كما أفصحت الأرقام بأن هناك مديريات لا يوجد في مدارسها طالبات نهائياً وهي: غمر، الحشوه، منبه.

إن الانخفاض في عدد الطالبات لم ينتج عن معدلات التسرب فحسب بل أيضاً من حقيقة أن الكثير من الفتيات لم يلتحقن بالمدرسة على الإطلاق[1].

ولقد توصلت دراسات عدة إلى أن الآباء يهتمون بتعليم الذكور أكثر من الإناث، ويتم إلحاق الذكور بالمدارس، وهناك عدة تفسيرات لتسرب الفتيات، وعدم إلحاقهن بالمدارس، ومنها: أن المرأة ضعيفة، وأن تعليم البنات عيب اجتماعياً، وأن على البنات القيام بالزراعة والرعي، وتربية الأطفال، ولا شأن لهن بالدراسة، وأن البنت ستتزوج ومن ثم فإن مردود الإنفاق على تعليمها سيذهب للغير وتتضاءل رغبة الآباء في تعليم بناتهم، واعتقاد الكثير منه بأن تعليم البنات يتنافى مع الشرف، وعدم الاطمئنان إلى سلوك البنات داخل المدارس المختلطة حيث أنه لا يوجد من يحافظ على قيم البنات لأن جميع المدرسين من الذكور لذلك متى ما ظهرت علامة الأنوثة يتم سحب البنات من المدارس وتزويجهن أو تفريغهن للاهتمام برعاية شؤون البيت[2].

3- **حجم الأسرة ومتوسط أعداد أفرادها:**

يتأثر متوسط حجم الأسرة بمجموعة من العوامل الثابتة وهو عادة ناتج لمجموعة القيم الحضارية (**الاجتماعية منها، والثقافية**) والمستويات المدنية (**الاقتصادية، والعمرانية**) وعوامل التغير السكاني (**المواليد، الوفيات، الهجرة**)

---

(1) وزارة التربية والتعليم: مؤشرات نسبة تعليم البنات في الجمهورية اليمنية، صنعاء، 1994م، ص22.

(2) محمد الشهاري، وآخرون: أسباب تدني التحاق البنات بالتعليم الابتدائي في الريف اليمني، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، 1997م، ص38.

فمتوسط حجم الأسرة يرتفع عادة في المجتمعات التي تحتل فيها الروابط الأسرية والعاطفية مكاناً مرموقاً حيث يظل الفرد ضمن إطارها ولذا فالوضع الأسري لليمني يظهر في الصورة التالية :

- الانتشار الواسع للأسرة الممتدة ولا سيما في الريف.
- ارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة.
- الزواج المبكر ولا سيما للإناث.
- تفضيل المواليد الذكور على الإناث، والاهتمام بهم أكثر من البنات.
- ظاهرة تعدد الزوجات من (1-4) حسب قيود الشرع الإسلامي.
- صغر حجم معدل الطلاق نسبياً بسبب القيود الاجتماعية من جهة وبسبب الفرص المتاحة اجتماعياً، ودينياً لتعدد الزوجات من جهة أخرى.
- ارتفاع معدل الخصوبة.
- تفاوت المؤشرات السكانية بين الحضر، والريف[1].

ويبدو أن التمسك بالإسلام قد اختلط بالحرص على تقاليد وعادات لا صلة لها بالتعاليم الإسلامية مثل تفضيل الذكورعلى الإناث.

وتدل الشواهد التاريخية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية على أن المجتمع اليمني قد شهد أشكالاً من الأسر من حيث الهيكلية، و(الحجم) منها ما تتسم بنمط العائلة الممتدة الواسعة النطاق والمتناسبة مع مقتضيات المجتمع الزراعي القديم، والنمط الأسري الممتد والأقل اتساعاً، إلى غير ذلك من الأشكال.

وما يميز الأسرة اليمنية بصورة عامة هو كبر حجمها بسبب ارتفاع معدل الإنجاب حتى مع وجود الإتجاه نحو تنظيم الأسرة، والأخذ بأساليب المباعدة بين الولادات، كما أن وظيفة الإنجاب للأسرة اليمنية أينما كانت هي أهم وظيفة لها،

---

(1) نورية حمد: التحولات الاجتماعية والاقتصادية والبناء الأسري في اليمن، دراسة مقارنة في الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصدر سابق، القاهرة، 1985م، ص56.



الأمر الذي جعل مؤشرات معدلات الخصوبة في اليمن من أعلى المعدلات العالمية[1].

وهناك عوامل تؤثر في متوسط حجم الأسرة، وهي عوامل متشابكة ناتجة عن مجموعة القيم الحضارية (**الاجتماعية منها، والثقافية**) والمستويات المدنية (**الاقتصادية، والعمرانية**)، وعوامل التغير السكاني (**المواليد، والوفيات، الهجرة**) فمتوسط حجم الأسرة يرتفع عادة في المجتمعات التي تحتل فيها الروابط الأسرية، والعاطفية مكاناً مرموقاً، حيث يظل الفرد ضمن إطارها، و يلاحظ من الجدول [*] أن متوسط حجم الأسرة في محافظة صعدة قد بلغ (7.09فرداً) على مستوى المحافظة، كما يلاحظ أن متوسط عدد الأفراد في السكن لكل من الحضر، والريف والإجمالي تقريباً متساوٍ وهو (7.22 فرداً) وقد بلغ عدد أفراد الغرفة الواحدة فردان وهذا يدل على الاتجاه نحو الازدحام في السكن[2].

كما إنه توجد علاقة بين حجم الأسرة، ومستوى تعليم أبنائها، وتسربهم من المدرسة، حيث إنه بمقدار ما يكون حجم الأسرة كبيراً في ظل انخفاض الدخل، وارتفاع نسب التضخم ووجود الخلل التنموي، والتوزيعي يكون حظ جميع الأبناء للوصول إلى مستويات عليا من التعليم ضئيلاً، حيث يجد الأبناء صعوبة في الحصول على احتياجاتهم التعليمية فضلاً عن قلة دخول أسرهم، وهذا من عوامل تركهم للمدارس وانصرافهم لممارسة الحرف والأنشطة السكانية التي توفر لأسرهم الدخول الكافية، وقسوة الحياة المعيشية في الريف تفرز العديد من المشكلات داخل الأسرة مما يؤثر على مستوى تحصيل الطلبة، حيث لا يتوفر في ظل تلك المشكلات المناخ المناسب للطالب لإعداد وتحضير الدروس داخل مسكن يتميز غالباً بقلة عدد حجراته، وافتقاره إلى الإنارة، والتهوية، والتدفئة المناسبة، ولا يتوفر للطالب الجو

---

(1) المجلس الوطني للسكان: الانفجار السكاني والتنمية في الجمهورية اليمنية، صنعاء، بدون تاريخ، ص13.

* أنظر الملحق رقم (1).

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير الثاني لمحافظة صعدة، مصدر سابق، ص114.



المدرسي الملائم، وتكثر الخلافات العائلية التي قد تنتهي بالطلاق، وغياب الآباء أحياناً لمدة طويلة عن البيت، وكثرة الواجبات المنزلية، التي تستغرق معظم الأوقات على حساب الدراسة، ووفاة أحد الوالدين كل أو بعض ذلك قد يضطر الأسرة إلى إخراج أبنائها من المدرسة للقيام بمواجهة الأعباء الأسرية، وضرورتها الاقتصادية(1).

وتعتبر الأسرة في صعدة ذات حجم كبير، وهذا يؤثر على التعليم حيث إن الأسرة كبيرة العدد ذات المستوى الاقتصادي المنخفض تكون في حاجة ملحة إلى تشغيل أبنائها ليكونوا عوناً اقتصادياً لها لتحمل الأعباء، وبخاصة في مجتمع زراعي.

إن دخل الأسرة في صعدة يتحدد بأفراد الأسرة كاملة الصغير، والكبير، الذكور، والإناث، حيث تعمل المرأة في الزراعة، والرعي وإلى جوارها أولادها الأطفال، والبنات، وخاصة من هم في سن المدرسة، أما العمل الخدماتي فيقتصر على الرجال فقط، ولا تتوافر فرص عمل للمرأة لكي تسهم بقسط من المال لدعم احتياجات الأسرة المالية، حيث تعمل ربة بيت، وتقوم بتربية الأطفال، وعمل المطبخ، وغسل الملابس، وجمع الحطب، وتربية الماشية، وأعمال الزراعة، ومقابل الدخل المحدود فإن الأسرة تواجه مشكلة الإعالة الواسعة لأفرادها، خاصة وأن معدل الأبناء في المتوسط يصل إلى (7أبناء)، وهذا قد يؤدي إلى تسرب عدد كبير من التلاميذ الملتحقين بالمدارس وذلك للأسباب التالية:

- لا تستطيع الأسرة أن تتحمل نفقات تكاليف الأبناء الملتحقين بالمدارس حيث لا يستطيع الآباء الإنفاق عليهم أثناء تعلمهم نتيجة لزيادة متطلباتهم التي تشمل:

الدفاتر، والأقلام، والأحذية، والحقائب، والملابس، والمصروف اليومي، والرسوم الرسمية، ولذلك يكتفي الكثير من الآباء بتعليم أبنائهم وبناتهم القراءة، والكتابة فقط، ويتم سحبهم من المدرسة للإسهام في توفير دخل

(1) عزت جرادات، وآخرون: العوامل المؤثرة في تدني مستوى التعليم في الريف الأردني، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، عمان، 1985م، ص43.



الأسرة، حيث يتم إلحاقهم بأعمال الزراعة، والرعي ويضاف بالنسبة للبنات تكليفهن بأعمال البيت، وهكذا ترتفع نسبة التسرب.

- تدهور الحالة الاقتصادية للأسرة نتيجة للإقبال المتزايد على مضغ القات وعلى وجه الخصوص من قبل الرجال الذين ينفقون مبالغ طائلة لشرائه، مما يؤدي إلى سوء تنظيم الموارد المالية للأسرة، وإلى عدم قدرتها على توفير مستلزمات استمرار جميع أبنائها في المدرسة[1].
- وكبر حجم الأسرة في محافظة صعدة قد أحيط بقدر كبير من التبجيل والقداسة إلى درجة أضحى نقده من المحضورات، وكثير من السكان ما زالوا يعتقدون بأن تحديد أعداد الأبناء أمر يجب تركه للمشيئة الإلهية بدون تدخل من الأب والأم، كما يعتبر الكثير منهم أن تنظيم الأسرة يعد من المنكرات، وأن الدين الإسلامي إنما هو دين يحث على تعدد الزوجات والتكاثر، ويرى الكثيرون منهم أهمية الإنجاب المستمر لعدد كبير من الأطفال وخاصة من الذكور حتى يخلدون اسم الأسرة ويعتزون بقوتها ويحافظون على مكانتها وهيبتها داخل القبيلة، والمجتمع[2]، ويعتبر الرجل في محافظة صعدة هو رب العائلة، وقائد سفينتها الذي لا منازع له فهو المسؤول الرئيس عن الضمان الاقتصادي، والأمن الاجتماعي للأسرة، وهو في الغالب من يقرر حجم الأسرة وعدد أعضائها، وقد ترك ذلك لإرادة ربه وهذه القرارات الحيوية بالنسبة للأسرة تتم في إطار العادة في منظومة العادات، والتقاليد، والقيم سائدة التي تحث على الزواج المبكر .
- ويرى الباحث أن الإصلاح الاقتصادي والإداري، وتطبيق العدل الاجتماعي على صعيد توزيع الدخل من شأنه أن يوفر التوازن بين العدد المتزايد لأفراد الأسرة وتلبية حاجاتهم، وأن تنظيم النسل في ظل الخلل

(1) وزارة التربية والتعليم: مشكلات تعليم الفتاة في المدارس الموحدة، دراسة عن التسرب، دائرة التخطيط والإحصاء، عدن، 1988م، ص42.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: المؤتمر الأول للسياسات السكانية، صنعاء، 1991م، ص353.

الاقتصادي، والإداري القائم والمستمر، أمر تقره تعاليم الإسلام التي تدعو أرباب الأسر إلى توفير المناخ الملائم لتنمية شخصيات الابن تربوياً، وصحياً، وجسمياً، على نحو متكامل إلى حين تغير الخلل في السياسة الاقتصادية في المجتمع اليمني [1].

4- **الخصوبة:**

مدخل:

خصوبة السكان لفظ يطلق على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء، وتختلف الخصوبة من مجتمع لآخر كما أنها تختلف من مكان لآخر ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد وذلك نتيجة عدة عوامل اجتماعية، واقتصادية، وبيئية [2].

وتعد اليمن من أعلى الأقطار العربية التي تتميز بمعدلات خصوبة عالية، وتتأثر الخصوبة بجملة من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والبيولوجية أهمها:

- الاختلاف في مستوى التنمية وبالتالي مستوى المعيشة، والدخل، فالدول المتطورة أقل خصوبة من الدول النامية والفئات الاجتماعية الغنية غالباً ما تكون نسبة التعليم فيها مرتفعة أقل خصوبة من الفئات الاجتماعية الفقيرة والتي غالباً ما تكون مرتعاً لانتشار آفة الأمية [3].
- الاختلاف في طبيعة العمل، فالمرأة التي تمارس النشاط الذهني أقل خصوبة من المرأة التي تمارس النشاط اليدوي، وفئة الطلاب أقل خصوبة من فئة

---

(1) وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية: الأسرة في الجمهورية اليمنية ومظاهر التغير الاجتماعي والاقتصادي، قطاع التنمية الاجتماعية، صنعاء، 1992م، ص19.

(2) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1986م، ص137.

(3) عادل مجاهد الشرجبي: تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على اتجاه الخصوبة البشرية، في اليمن، مركز التدريب والدراسات السكانية، صنعاء، 2000م، ص 77.

العمال، لأن طبيعة عمل التلاميذ المتزوجين تفرض عليهما تأجيل الإنجاب، أو تنظيمه حتى لا يؤثر ذلك على وضعهم الدراسي.

- منظومة القيم السائدة التي يتم من خلالها تحديد سن الزواج ولا سيما للأنثى، وتحديد العدد المرغوب فيه من الأولاد في الأسرة، والربط بين مكانة المرأة الاجتماعية وعلاقتها بالخصوبة.
- التغذية – ذلك أن التغذية الجيدة ـ والحالة الصحية تطيل من فترة التعرض للإنجاب خلال الحياة الزوجية من جهة وتقلل من وفيات الأطفال من جهة ثانية.
- التعليم؛ فقد بينت أبحاث الخصوبة وجود علاقة عكسية بين التعليم، والخصوبة، أي أنه كلما زادت درجة التعليم نقص معدل الخصوبة، علماً بأن التعليم لا يؤثر على الخصوبة على أساس ارتفاع درجة الوعي وحسب، وإنما على أساس ارتباطه بعمالة المرأة، فالمرأة المتعلمة عادة ما تنخرط في النشاط الاجتماعي، والاقتصادي خارج المنزل، الأمر الذي غالباً ما يؤدي إلى خفض خصوبتها [(1)].

وتعتبر اليمن من الدول التي تصنف ضمن الدول ذات الخصوبة البشرية العالية حسب المؤشرات السكانية التي نشرت خلال العقدين الماضيين، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلي (8) مواليد أحياء في المتوسط لكل امرأة في عام (1986م) وبلغ في عام (1992م)، (7.7) مواليد أحياء لكل امرأة على مستوى الجمهورية، وفي محافظة صعدة بلغ متوسط عدد المواليد الأحياء لحظة ولادتهم (0.2) للنساء

(1) محمد معمر، وعبدالوهاب الشميري: تأثير وسائل الإعلام المختلفة على الخصوبة البشرية، مركز الدراسات السكانية، جامعة صنعاء، 2000م، ص10.

دون سن العشرين، ويذكر أن هذا المتوسط يكون في العادة منخفضاً جداً نظراً لأن الغالبية من النساء في هذا العمر لم يتزوجن [1].

ويظهر في الجدول[*]، متوسط المواليد لمختلف الأفواج العمرية في كل من الحضر، والريف لمحافظة صعدة، وتشير النتائج إلى أن المتوسطات في كل من الحضر، والريف يتبع نفس النمط العمري المشار إليه مع وجود اختلافات في النمط العمري، فقد كان المتوسط في الحضر لجميع الفئات العمرية، (3.5) قبل الوصول إلى نهاية العشرينات من العمر في الحضر مقابل(3.3) في الريف[2].

علاقة التعليم باتجاهات الخصوبة:

تبين من المؤشرات، والأرقام المستخلصة من المسوحات، والتعدادات أن للتعليم دوراً كبيراً في تحديد مستويات معدلات الخصوبة بين الإناث، حيث تشير النتائج النهائية للمسح الديمغرافي (السكاني) في اليمن حول صحة الأم، والطفل إلى أن معدل الخصوبة الكلي، ومتوسط عدد المواليد الأحياء للنساء في الأعمار (40-49) سنة قد انخفض مع التقدم في المستوى التعليمي [3].

(1) المجلس الوطني للسكان: الاتجاهات الديمغرافية في الجمهورية اليمنية، صنعاء، 1997م، ص 72.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، مصدر سابق، ص30.

* انظر الملحق رقم (1).

(3) المجلس الوطني للسكان: الاتجاهات الديمغرافية في الجمهورية اليمنية، مصدر سابق،ص74.



جدول رقم (1)

يوضح معدل الخصوبة والمستوى التعليمي للنساء

المستوى التعليمي للنساء	معدل الخصوبة الكلي لكل امرأة (مولود)	متوسط عدد المواليد أحياء للنساء في الأعمار (40-49) سنة
النساء الأميات واللاتي يقرأن ويكتبن	(8.1) مواليد أحياء	(8.0)
النساء اللاتي أكملن تعليمهن الابتدائي	(5.7) مواليد أحياء	(5.7)
النساء الحاصلات على مؤهل أعلى من الابتدائية	(3.5) مواليد أحياء	(3.9)

ويلاحظ من خلال المؤشرات المعروضة أن معدل الخصوبة الكلي للنساء الأميات مرتفع جداً مقارنة بالنساء اللاتي حصلن على مؤهل ابتدائي، أو أعلى من الابتدائي، ويدل ذلك على أن التعليم يلعب دوراً أساسياً في تخفيض معدل الخصوبة بين الإناث، وأن أسباب ارتفاع الخصوبة يمكن أن يعزى جزئياً بدرجة أساسية إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث، حيث بلغت نسبة الأمية (77٪) عام (1991م-1992م) بين الإناث للعمر (10)سنوات فأكثر، كما بلغت هذه النسبة للنساء اللاتي سبق لهن الزواج في نفس السنة (89٪) وهي نسبة عالية جداً بجميع المقاييس.

ويعتبر ارتفاع الخصوبة الكلية أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى ارتفاع حجم السكان وزيادة النمو السكاني السنوي المتسارع، ولا شك أن هناك ارتباط وثيق بين معدل الخصوبة الكلية، ومستوى التعليم، وأوضح دليل على ذلك

انخفاض الخصوبة في محافظة عدن إلى حوالي النصف من المعدل العام[1] لأن نسبة التعليم في عدن مرتفعة.

وارتفاع الخصوبة ما هو إلا نتاج طبيعي لعدد من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، المختلفة التي تشكل في مجموعها السمات الخاصة للمجتمع اليمني من أهمها:

- الزواج المبكر وخاصة للإناث لتتسع معه الفترة المقدرة للإنجاب لدى المرأة اليمنية بالمقارنة مع نظيراتها في بعض الدول العربية، وفي العديد من دول العالم.
- معدل الخصوبة مرتفع نظراً للزواج المبكر بين الإناث.
- تقاليد وموروثات اجتماعية، وثقافية تجعل البعض لا يستجيب لوسائل تنظيم النسل.
- حاجة الأسرة الريفية وبوجه خاص إلى عدد كبير من الأبناء لمساعدتها في أعمالها الزراعية.
- ضعف معدل مشاركة المرأة في قوة العمل (38٪).
- انخفاض مستوى الوعي وارتفاع معدل انتشار الأمية خاصة بين الإناث[2].

لذلك فالتعليم يعتبر حجر الزاوية في تمكين المرأة من الاستجابة للفرص المتاحة لها في الانخراط في المؤسسات الخدمية، ويمكن عزو انقطاع الفتاة من التعليم (تسربهن) إلى عدد من الأسباب منها:

---

(1) المجلس الوطني للسكان: الكتاب الوثائقي للمؤتمر الوطني الثاني للسياسة السكانية، مصدر سابق، ص72.

(2) نفس المصدر السابق، نفس الصفحة، ص 72.



- يؤدي الزواج المبكر إلى الحمل المبكر، وتحمل أعباء الحياة الزوجية، والأسرية، وما يستلزمه ذلك من قيام الفتاة – الطالبة وعجزها عن الجمع بين التعليم وتحمل تكاليف الأسرة.
- النظرة السلبية لتعليم البنت الأمر الذي يجعلها قابعة في البيت.
- ويرى الباحث أن انخفاض دخول أفراد المجتمع، يعكس خللاً في السياسة التنموية، وفي إدارة الموارد البشرية، والمادية في المجتمع، وعلاقة هذا الخلل له أولوية قصوى في ظل صراع استراتيجيات قوة الكم السكاني على المستوى العالمي، وخلال الفترة الانتقالية لعلاج هذا الخلل لا يرى الباحث مانعاً من استخدام وسائل تنظيم النسل بقرار أسري حر لا تتحكم فيه المؤثرات الدولية، ولا يتحول الى سياسة (عامة) من شأنها أن تدفع بالمجتمع إلى (المحظور) المستقبلي وهو (تحديد النسل) الذي تسعى إليه القوى الدولية الطامحة إلى إضعاف مكانة، وقدرة العرب، والمسلمين في المستقبل.

ونظراً لأن مجتمع صعدة مجتمع زراعي فإن الأسرة ترغب في إنجاب عدد كبير من الأطفال كشكل من أشكال إعادة الإنتاج، وتقرير قوة العمل العائلي، فإن لهذا أثره بشكل غير مباشر على الخصوبة من خلال ميل الأسرة الريفية إلى تزويج أبنائها الذكور في سن مبكر بهدف ضم أيدٍ عاملة جديدة وتتمثل قوة الأسرة بزوجات الأبناء، والأطفال الذين في المدارس الذي يتم سحبهم من مدارسهم للمساعدة في أعمال الأسرة وهذا يسهم في زيادة نسبة التسرب.

لقد بلغ معدل الخصوبة الكلية المشاهدة في محافظة صعدة (8.4) وهو معدل مرتفع كما بلغت نسبة المشتغلين بالزراعة من إجمالي قوة العمل في محافظة صعدة، (76.2٪) وتعتبر نسبة عالية من بين محافظات الجمهورية حيث احتلت صعدة المرتبة الثانية، واحتلت الجوف المرتبة الأولى (84.6٪) وهي مؤشرات ترتبط بخصائص الاقتصاد الزراعي لكل من محافظتي صعدة، والجوف. فقد احتلت محافظة صعدة



المرتبة الأولى بين محافظات الجمهورية في تدني نسبة القيد في التعليم الأساسي وزيادة حدة التسرب في المدرسة الأساسية بفعل تلك الخصائص [1].

(1) المجلس الوطني للسكاني: المؤتمر الوطني السكاني للسياسة السكانية، صنعاء، ص78.

الفصل الرابع
الخصائص الاجتماعية

الفصل الرابع
الخصائص الاجتماعية

تمهيد:

توجد خصائص اجتماعية عديدة لها علاقة بمشكلات التعليم وبمشكلة التسرب على نحو خاص، ومن تلك الخصائص: الأمية، والعادات والتقاليد السلبية، والموقف من الاختلاط، والزواج، ومكانة المرأة في المجتمع، وهجرة الرجل وقبل الحديث عن هذه الخصائص يحسن قراءة الحالة التعليمية في محافظة صعدة:

بعد قيام الثورة انتشرت المدارس، والمعاهد، ومراكز التدريب، والجامعات، وغيرها، والتحق عدد كبير جداً من الطلاب في جميع المؤسسات التعليمية من جميع الفئات العمرية، وفيما يلي الجدولين رقم (2)، (3) اللذان يوضحان المفارقة بين العهدين.

جدول رقم (2)

التعليم في اليمن قبل الثورة 1962م(1)

أنواع التعليم	عدد المؤسسات	سنوات الدراسة	الطلاب	المعلمون
كتاتيب	2205		89798	2400
مدارس علمية	16	13– 6	9 – 4	181
مدارس ابتدائية	50	6	2301	301
مدارس متوسطة	5	4– 3	468	59
مدارس ثانوية	4	3	221	43
مدارس إعداد المعلمين	1	3	50	16

(1) أحمد علي الحاج: التعليم في اليمن، جذوره، تشكيله، واتجاهات تطوره، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 1999م، ص 43.



جدول رقم (3)

التعليم في اليمن بعد الثورة 1962م- 1999م [1]

أنواع التعليم	عدد المؤسسات	سنوات الدراسة	الطلاب	المعلمون
محو الأمية	608	غير مبين	43851	2393
رياض أطفال	162	غير مبين	13367	796
تحفيظ قرآن	1394	غير مبين	86796	3679
التعليم الأساسي	9166	9 سنوات	2788281	122587
التعليم الثانوي	215	3 سنوات	374483	13883
مدارس أساسي/ ثانوي مشترك	2288	12 سنة	غير مبين	13820
التعليم الجامعي	7	4- 7 سنوات	155537	3429

يلاحظ من الجدولين السابقين المفارقة الشديدة بين التعليم قبل الثورة (1962م) وبعد قيام الثورة من عام(1962- 1999م) من حيث عدد المؤسسات التعليمية بأنواعها ومن حيث عدد الملتحقين بتلك المؤسسات، كذلك من حيث سنوات الدراسة وعدد الطلاب والمتعلمين وهذه المفارقة تدل على أن التعليم حقق نمواً ملحوظاً وتوسعاً ملموساً، وهذه التغيرات التي حدثت شاهد على ما تحقق من تحسين في المستوى التعليمي.

أن هذه المفارقة توضح الكم الهائل في مدخلات التعليم بعد الثورة بدون الاهتمام بالكيف وهذا ما حدث خلال في التعليم، وهذا الخلل تمثل في التسرب من المدارس.

وقد شهدت محافظة صعده مثل غيرها من محافظات الجمهورية نمواً ملحوظاً في أعداد المتعلمين، وانخفاض نسبة الأمية بين السكان (10سنوات فأكثر)، حيث بلغت المدارس فيها (622) مدرسة منها (510) مدرسة مخصصة للتعليم الأساسي بالإضافة إلى (88) مدرسة مشتركة تضم التعليم الأساسي والثانوي، وتتوزع هذه المدارس على جميع مديريات المحافظة بأعداد متباينة، وتوجد (8) مدارس مخصصة

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي، صنعاء، 2000م، ص 130.

للتعليم الثانوي، وتتوزع في (7) مديريات فقط إلى جانب ذلك هناك العديد من المعاهد الخاصة بتحفيظ القرآن الكريم[1].

من الجدول(*) يتضح أن بعض المديريات نصيبها قليل جداً من المنشآت التعليمية وهي: حيدان، شداء، غمر، وأن المنشآت التعليمية تتركز في مديريات: سحار، ساقين، كتاف، البقع، وهذا يظهر خلل في تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

ومن خلال تصفح البيانات التعليمية الرسمية يمكن قراءة ملامح الحالة التعليمية في محافظة صعدة على النحو التالي:

- لم يتحقق الاستيعاب الكامل لمن هم في سن التعليم الأساسي، ففي عام (1986م) بلغ نسبة الملتحقين من الذكور في الحضر (1328) طالباً، بنسبة (78٪) وفي الريف (12716) طالباً، وبنسبة (43٪)، وأما بالنسبة للإناث فكان عدد الملتحقات في الحضر (781) طالبة بنسبة (39٪)، وفي الريف (1430) طالبة بنسبة (5٪)، وهذه النسب لم تتغير تغيراً ملحوظاً بعد (7) سنوات[2].

وعند النظر في بيانات (1993م) في الجدول(*) يتضح التأخر الشديد في التعليم في بعض المديريات وبشكل خاص تأخر تعليم البنت ويتركز ذلك التأخير في ثلاث مديريات هي: غمر، الحشوة، ومنبه، في الصفوف (1-6)، وبالنسبة للصفوف (7-9) توجد مديريات لم تسجل فيها طالبة واحدة، وهي مديريات: شداء، وكتاف، وباقم، وقطابر، ومنبه، وهكذا فتعليم الإناث في المحافظة يفتقر إلى عدالة توزيع الخدمات التعليمية وفي عام (1993م) بلغ عدد الملتحقين في مدارس التعليم الأساسي في مديرية باقم (1662) طالباً، (367) طالبة وبالنسبة للطالبات

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: تقرير العمليات الميدانية لصعدة، مصدر سابق، ص530.

* أنظر الملحق رقم (1).

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: المسح التربوي الشامل، ص 76.

* أنظر الملحق رقم (1).



يوجدن في جميع الصفوف ما عدا الصف التاسع فلا توجد فيه طالبة واحدة، أما في مديرية قطابر فبلغ عدد الملتحقين فيها في مدارس التعليم الأساسي (1354) طالباً، و(543) طالبة، وأما عدد الملتحقات منهن في الصف التاسع فلم يتعد (3) طالبات فقط، ويلغت نسبة تسرب البنات في ريف صعدة في نهاية مرحلة التعليم الأساسي عام (1999م)، (78٪)[1].

وفي مديرية منبه بلغ عدد الذكور في المرحلة الأساسية للعام الدراسي (1999م) (1851) طالباً، وعدد الإناث (236) طالبة، وبالصف التاسع فلم يكن به إلا طالبة واحدة ويبدو أن خلو الصف التاسع من الطالبات يعزى إلى بعد المراكز الامتحانية الوزارية للمرحلة الأساسية من منازلهن[2].

وفي مديرية غمر بلغ عدد الملتحقين في التعليم الأساسي عام (1999م) (1441)طالباً و(270طالبة)، أما عدد الإناث في الصف التاسع فطالبة واحدة فقط، وفي مديرية رازح بلغ عدد الملتحقين في التعليم الأساسي (6892) طالباً و(209) طالبة، وهذا الرقم يدل على أن التعليم في المديرية قد توسع نسبياً بالنسبة للبنات، ولكن لم يصل إلى الصف التاسع سوى (44)طالبة[3].

وهنالك مديريات ما زالت تعاني من ضعف الإقبال على التعليم ففي مديرية شداء بلغ عدد الملتحقين في التعليم الأساسي عام (1999م) (648) طالباً و(170)طالبة، أما الصفان الثامن، والتاسع فلا يوجد به أي طالبة، وفي مديرية الظاهر بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي (844)طالباً، و(193)طالبة، وأما عدد الإناث في الصف التاسع فلم يتجاوز (4)طالبات، كما تشير الأرقام بأن التعليم في صعدة ما زال شديد التأخر ففي مديرية ساقين بلغ إجمالي الطلاب (5275) طالباً، (390) طالبة، وأما الصفان الثامن، والتاسع فلا يوجد به أي طالبة، وفي مديرية مجز بلغ عدد الطلاب الملتحقين في التعليم الأساسي، (3567) طالباً،

---

(1) وزارة التربية والتعليم: مؤشرات تعليم البنات في الجمهورية اليمنية، مصدر سابق، ص22.

(2) نفس المصدر، الصفحة 22.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء: المسح التربوي الشامل لمحافظة صعدة، مصدر سابق، ص77.

(1051) طالبة، أما عدد الإناث في الصف التاسع فقد بلغ (36) طالبة، أما مديرية سحار فقد حازت السبق في جميع الخدمات التعليمية حيث بلغت نسبة الملتحقين (17733) طالباً، و(6339)طالبة، وذلك لأن عاصمة المحافظة تتبع هذه المديرية مديرية سحار، وهذه المديرية تمثل الوجه الحضري للمحافظة، وقد بلغ عدد الإناث في الصف التاسع (216) طالبة، وعدد الطلاب (1046)، وهذا رقم متميز مقارنة بباقي المديريات(1).

● تسرب الذكور:

● إنَّ التسرب في محافظة صعدة كبير، ويوضح ذلك الجدول(*) فمن خلال متابعة فوج دراسي من عام (1991-1999م) يتضح ضخامة هذه المشكلة فلقد التحق بالصف الأول عام (1991م) (6235) طالباً تسرب منهم خلال الفترة 1991- 1999م حتى الصف التاسع (3144) طالباً وهو أكثر من نصف عدد الفوج وبنسبة (50.42٪) ويلاحظ من الجدول أن هذه الأرقام توضح مدى خطورة هذه المشكلة، ويرجع ذلك إلى أن هناك طلاباً توافدوا من خارج المحافظة والتحقوا بالصف الثالث مباشرة، لذلك ارتفعت الأرقام أكثر مما كانت عليه في الصف الثاني وانضم إلى هذا الصف (146) طالباً كانوا من الراسبين، وصار عدد الطلاب في هذا الصف (7331) طالباً رسب منهم (147) طالباً وتسرب منهم (121) طالباً، وانتقل إلى الصف الرابع (5983) طالباً ضم إليهم من الدارسين (122) طالباً فصار عدد طلاب الصف الرابع (6105) طالباً رسب منهم (250) طالباً وتسرب منهم (193) طالباً وانتقل إلى الصف الخامس (5662) طالباً ضم إليهم (282) راسباً فصار عدد طلاب الصف الخامس (5944) طالباً رسب منهم (282)، طالباً وتسرب (659) طالباً فانتقل إلى الصف السادس (5003) طالباً ضم إليهم معيدين (202) طالباً فصار عدد طلاب الصف السادس (5205) طالباً رسب منهم (238)، وتسرب منهم (1441) نلاحظ هنا أن التسرب في هذا الصف كبير جداً، يعزى ذلك إلى أن

---

(1) نفس المصدر السابق، ص 78، 79.

* أنظر الملحق رقم (1).

اختبار الصف قد كان اختباراً وزارياً، أي أن مواقع المراكز الامتحانية كانت بعيدة، وكذلك يلاحظ من الجدول أنه انتقل إلى الصف السابع (5397) طالباً رسب منهم (261) طالباً وتسرب (233) طالباً وانتقل إلى الصف الثامن (3277) طالباً رسب منهم (140) طالباً وتسرب (395) طالباً، وانتقل إلى الصف التاسع (2742) طالباً ضم إليهم (349) طالباً راسباً أي أن عدد الطلاب الذين وصلوا إلى نهاية الشهادة الأساسية في الصف التاسع قد بلغ عام(1999م) (3091) طالباً من أصل (6235) طالباً، اي أن إجمالي المتسربين خلال الفترة (1991م-1999م) قد بلغ (3144) طالباً، وهو أكثر من نصف عدد الفوج، هذا بالنسبة لعدد الذين التحقوا في الصف الأول وأما عدد المتسربين بعد احتساب الزيادة في عدد طلاب الصف الثالث بسبب توافد طلاب من خارج المحافظة فبلغ عدد الطلاب المتسربين (4041) طالباً وبنسبة (60.5٪) وهذه الأرقام توضح مدى خطورة وحجم المشكلة[1].

• **تسرب الإناث:**

إن حجم المشكلة لدى الإناث أكبر من الذكور وذلك من خلال ما يوضحه الجدول[*]، ففي عام (1991م) بلغ عدد التلميذات الملتحقات بالصف الأول (1270) طالبة ولقد اتضح من الجدول أن عدد الواصلات إلى الصف التاسع من الفوج الدراسي خلال الفترة (1991م – 1999م)(278) طالبة من أصل (1270) طالبة أي أن المتسربات قد بلغ عددهن حوالي (992) طالبة وبنسبة (78٪) وهذا يوضح مدى خطورة حجم هذه المشكلة الثاني (1033) طالبة ضم إليهن (8) طالبات راسبات، فبلغ عدد طالبات الصف الثاني (1041) رسب منهن (9) طالبات، وتسرب منهن (78) طالبة وانتقل إلى الصف الثالث (954) طالبة، وضم إليهن (19) طالبة راسبة، فصار عدد طالبات الصف الثالث (973) طالبة رسب منهن (25) طالبة، وتسرب (37) طالبة، وانتقل إلى الصف الرابع (911) طالبة ضم

---

(1) وزارة التربية والتعليم: المعيدون، والمتسربون، والناجحون، في محافظات الجمهورية، قسم الإحصاء بالوزارة، صنعاء، 1999م، ص12.

* أنظر الملحق رقم (1).

إليهن راسبة (38) طالبة راسبة فبلغ عدد طالبات الصف الرابع (949) طالبة رسب منهن (65) طالبة، وتسرب (312) طالبة.

وقد يعزي أحد عوامل تسرب هذا العدد الكبير في الصف الرابع إلى أن الآباء يخافون على بناتهم من الاختلاط لعدم توفر المدارس الخاصة بالبنات، وإلى أن بعض الآباء يكتفون بتعليم بناتهم القراءة والكتابة فقط، ويلاحظ من الجدول أنه انتقل إلى الصف الخامس (572) طالبة ضم إليهن (60) طالبة راسبة فبلغ عدد طالبات الصف الخامس (632) طالبة رسب منهن (60) طالبة وتسرب (137) طالبة، وانتقل إلى الصف السادس (435) طالبة ضم إليهن (38) طالبة فبلغ عدد طالبات الصف السادس(473) طالبة تسرب منهن (143) طالبة، وقد يعزى أحد عوامل التسرب في هذا الصف إلى أن البنات قد بدأت تظهر عليهن أمارات البلوغ وعندئذ يتعاظم خوف الآباء على مصير بناتهم، إضافة إلى عدم توفر الصفوف بعد الصف السادس في بعض المدارس، ولذلك يكتفي الآباء بحصول بناتهم على شهادة الصف السادس، وقد رسب في الصف السادس (26) طالبة، وانتقل إلى الصف السابع (314) طالبة، ورسب (20) طالبة ولم تتسرب أي طالبة، وقد يرجع ذلك إلى أن من انتقلت إلى الصف السابع قد انتقلت بفضل ترغيب الأهل لهن وحثهن على مواصلة التعليم، والسماح لهن بأخذ الشهادة الأساسية، أما من انتقل إلى الصف الثامن (394) طالبة ضم إليهن طالبتان فبلغ عدد الصف الثامن (396) طالبة، رسب منهن (14) طالبة، وتسرب (116) طالبة، وقد يرجع زيادة حجم التسرب في الصف الثامن إلى بعد مراكز الامتحانات، وربما تكون البنت في هذا الصف قد بلغت مرحلة البلوغ لذلك قد لا يسمح لها الآباء بمواصلة الدراسة، وقد انتقل إلى الصف التاسع (266) طالبة ضم إليهن (6) طالبات راسبات فصار عدد طالبات الصف التاسع (278) طالبة من أصل (1270) طالبة أي أن المتسربات قد بلغ عددهن حوالي (992) طالبة وبنسبة (78٪) إن تتبع نزيف التسرب خلال فترة

تدفق الفوج الدراسي يوضح حجم المشكلة ومدى خطورتها[1].

ويعزو الباحث ذلك التسرب كما بدأ واضحاً في تتبع ما تسرب من طلاب، وطالبات الفوجين، خلال صفوف مرحلة التعليم الأساسي إلى عوامل عدة:

- فقر الأهالي، والحاجة إلى عمل الأطفال في الزراعة، والرعي، وبيع القات والمنتجات الزراعية الجيدة وتهريب السلاح إلى خارج الحدود.
- تفضيل الأهالي تجنيد أولادهم للحصول على الدخل الكافي على الانصراف كلياً إلى المدارس للتعليم وذلك لتغطية نفقات الأسرة خاصة وأن التعليم في معظمه حتى الآن تعليم نمطي لم يخلق بديلاً للأنشطة السكانية التي تدر الدخل على أسر المنطقة، وهو بذلك يعد عاملاً من عوامل افتقار الريف مما يدفع بالآباء إلى عدم الإقبال على إلحاق أبنائهم بالمدارس، وإلى نقصان دافعيتهم في مواصلة تعليمهم.
- الحجم الكبير للأسرة وعدم القدرة على تغطية تكاليف المعيشة.
- قلة اهتمام الأهالي بالتعليم وذلك بسبب الافتقار إلى الوعي بأهمية التعليم وهيمنة الأمية.
- النظرة التقليدية بالنسبة للفتاة، حيث يصبح خروجها إلى المؤسسات التعليمية عيباً.
- حرص الآباء على زواج بناتهم في سن مبكرة.
- عدم الشعور بواجب تعليم البنات إلى أقصى ما تصل قدراتهن باعتبار ذلك (فريضة) دينية يشمل وجوبها الإناث، والذكور على السواء.
- طبيعة الاقتصاد الريفي الذي يعتمد على صغار السن في العمل الزراعي وأثناء المواسم الزراعية.
- لا تشجع العادات الاجتماعية السائدة في الريف على التعليم وخاصة تعليم الفتاة والتحيز اللاشعوري في ذلك نحو الذكور.

---

(1) وزارة التربية والتعليم: المعيدون والمتسربون والناجحون في محافظات الجمهورية، مصدر سابق، ص13.



- عدم إعداد كل معلمي صفوف التعليم الأساسي في كليات التربية وغلبة ناقصي التأهيل في هذا المستوى من (حملة الثانوية العامة) والحاصلين على شهادة المعاهد العليا للمعلمين (لمدة سنتين) وغيرها.
- ضعف الإشراف الفني، وضعف تأهيل العاملين في الإدارات المدرسية، وتأخر الكتب المدرسية إلى المدارس في بداية العام الدراسي وعدم وصول أدلة المعلم إلى المعلمين ، وعدم توفر الشروط التربوية في بعض المباني المدرسية، والافتقار إلى الوسائل التعليمية وندرة النشاط المدرسي المصاحب للمنهج.
- عدم ملائمة النظام المدرسي مع ظروف الأسر، من حيث توقيت الدوام الدراسي الذي يتفق مع توقيت الأنشطة السكانية، والمنزلية لأفراد الأسرة، وأماكن سكن الطلاب، والطالبات من حيث مواقع المدارس.
- عدم وجود مدارس مستقلة للبنات في مرحلة التعليم الأساسي لأن بعض البنات قد يبلغن بعد الصف الثالث من هذه المرحلة، وخاصة بعد الاتجاه إلى بناء مدارس مشتركة تجمع بين مرحلتي التعليم الأساسي، والثانوي.
- ارتفاع نسبة الأمية بشقيها الأبجدي، والحضاري.
- وجود مدرسات يقمن بتدريس الطالبات.
- عدم تناسب النظام التعليمي مع احتياجات التنمية في الريف[1].

• **الإلـــزام والمجانية:**

ليس المقصود بالتعليم الإلزامي أن يكون مجرد شعور بمسؤولية أخلاقية توجب على رب الأسرة أن يرسل أولاده إلى المدرسة بدافع ذاتي يثيره شعوره بمسئولية تجاه مستقبلهم، بل المقصود منه أن يكون فرضاً قانونياً يتعرض من يخل به للعقوبات التي ينص عليها القانون وتتولى السلطة التنفيذية تطبيقها.

---

(1) المجلس الوطني للسكان: الانفجار السكاني والتنمية في الجمهورية اليمنية، مصدر سابق، ص35.

وأول شرط الإلزام أن يكون التعليم مجانياً لأنه من الصعوبة بمكان فرض التعليم على جميع أبناء الشعب إلا إذا أضحى في متناول الجميع، وقدم بالمجان، والواقع أن المجانية متلازمة مع خاصية الإلزام ولكن حتى يومنا لم يطبق مبدأ الإلزام ويمكن أن يعزى ذلك إلى أسباب عدة أهمها[1]:

- ضعف السلطة التنفيذية إزاء تراخي، أو رفض الآباء إلحاق الملزمين بالمدارس.
- مقاومة الأوضاع الاجتماعية لتطبيق مبدأ الإلزام في ظل احتياج الأسرة لعمل الأطفال خصوصاً في الريف.
- عدم قدرة المدارس على استيعاب جميع من هم في سن التعليم خصوصاً في الريف.
- عدم وجود فرص تعليمية موازية للأطفال الذين يعملون من أجل إعالة أنفسهم في أوقات أخرى.
- جمود النظام التعليمي، وعدم تلائمه مع حاجات السكان وتقاليدهم.
- جوانب القصور في مدخلات التعليم (إعداد المعلم الإدارة المنهج)[2].

وعلى الرغم من تضمين القانون الإلزام ومجانية التعليم إلا أن اللائحة المدرسية قد أقرت بأن التلميذ ملزمٌ بتسديد الرسوم التي تفرض من الدولة، وذلك في المادة رقم (53) من اللائحة المدرسية[3]. هذا من الناحية التشريعية أما بالنسبة للتطبيق العلمي فإن المطلع على أعداد المتسربين في المدارس الأساسية خلال السنوات الأخيرة، في ظل معدل النمو السكاني المرتفع يتبين أن نمو أعداد المسجلين

---

(1) وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية والعمل: وضع الأطفال في اليمن، الإدارة العامة للمرأة والطفل، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 1994م، ص19.

(2) وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية والعمل:وضع الأطفال في اليمن، مصدر سابق، ص19.

(3) وزارة التربية والتعليم: اللائحة المدرسية، الإدارة العامة للنشر التربوي، صنعاء، 1998م، ص16.

لا يمكن أن يقابل النمو في أعداد الأطفال ممن هم في سن الإلزام ومحافظة صعدة مثل سائر محافظات اليمن تتأثر بتعثر تطبيق الإلزام ويسري على طلابها وطالباتها الرسوم التي أقرتها اللائحة مخالفة للقانون ولعل هذين العاملين من أسباب تسرب أبناء المنطقة.

وبعد أن تحدثنا عن ملامح الحالة التعليمية في محافظة صعدة ننتقل إلى تناول الخصائص الاجتماعية التي لها علاقة بالتسرب.

1- **الأمية:**

ما زالت الأمية تشكل عائقاً كبيراً أمام تحسين، ومعيشة الفرد، وتقدمه، وتطور المجتمع، وازدهاره، ومحافظة صعدة من المحافظات التي تحتوي على أعلى نسبة من الأمية بين المحافظات ففي عام (1986م) كانت نسبة الأمية فيها من بين إجمالي السكان (10سنوات فأكثر)،(79.60٪)، وفي الحضر (53.26٪)، والريف (82.22٪) على التوالي، وذلك لتعثر تعميم التعليم في جميع أرجاء المحافظة إلى جانب أثر العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية وغيرها فمعظم المناطق لم تصلها المدارس [(1)].

والتفاوت في نسبة الأمية بين الذكور، والإناث تفاوت حاد حيث إن النسبة بين الإناث تكاد تكون ضعف النسبة بين الذكور حيث بلغت أمية الإناث (91.08٪) في حين أن أمية الذكور قد بلغت (49.86٪) في تعداد (1994م) على مستوى إجمالي المحافظة، أما على مستوى الحضر فينخفض الفارق نسبياً ولكن يظل الفارق كبير بين نسبة أمية الذكور، والإناث حيث بلغت أمية الإناث (93.85٪)، وأمية الذكور (53.01٪) مما يعني أن فرص التعليم متاحة أمام الذكور أكثر من الإناث، ومع عدم إغفال العوامل التربوية، والاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها والعادات والتقاليد التي تحول دون نشر التعليم بين الإناث بسبب عدم وجود مدارس خاصة مستقلة وإلى تحيز الأسر نحو الذكور والاهتمام بمواصلة تعليمهم

---

(1) الجهاز المركزي: النتائج النهائية لمحافظة صعدة، مصدر سابق، ص119.



أكثر من الإناث[1].

مما سبق يتضح أن نسبة الأمية بين السكان ما زالت مرتفعة، وتشكل نسبة أمية الإناث نسبة كبيرة من الأميين حيث وصلت إلى (62.38٪) عام (1994م) من إجمالي الأميين في المحافظة، ويلاحظ من الجدول(*) إن نسبة الأمية فيها مقارنة بين المحافظات الأخرى محافظة (حجة) احتلت المرتبة الأولى بين المحافظات في ارتفاع نسبة الأمية، حيث بلغت (80.1٪) في عام (1994م) وتلاها مباشرة محافظة صعدة، حيث بلغت النسبة (79.6٪) مما يعني أن الأمية فيها مرتفعة جداً، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من عوامل يمكن ذكر عوامل أخرى منها[2]:

- تأخر انتشار التعليم في تلك في المحافظة بسبب الحرب الأهلية (1962-1972م).
- قوة تأثير بعض العادات والتقاليد السائدة التي تقلص من نسبة التحاق البنات بالتعليم واستمرارهن فيه.
- عدم بناء المدارس في المواقع الملاءمة بحسب التوزيع الجغرافي للسكان، وفقاً للخريطة المدرسية التي أعدتها وزارة التربية.
- ترامي أطراف المحافظة وتناثر تجمعاتها السكانية الصغيرة.

إن بعض أهالي المحافظة قد استحوذت على عقولهم ونفوسهم بعض العادات والاتجاهات الخاطئة، أسهمت مع عوامل أخرى في ارتفاع نسبة الأمية، وزيادة حجم مشكلة التسرب، حيث يقوم الآباء بأخذ بناتهم من المدارس، حرصاً على التبكير بزواجهن قبل أن تنتهي المرحلة الثانوية، وأحياناً أثناء المرحلة الأساسية، معتقدين بأنه لا حاجة إلى تعليم البنات اللاتي تنحصر واجباتهن في العمل المنزلي الذي لا يتطلب بالضرورة مواصلة التعليم إلى نهاية مراحله، كما أن بعض الآباء

---

(1) عبده محمد ناصر القياطي، وآخرون: التعليم وتأنيث الأمية في اليمن، مصدر سابق، ص23، 25.

* أنظر الملحق رقم (1).

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: المؤتمر الأول للسياسات السكانية، مصدر سابق، ص490.

يخافون من تمرد بناتهم، وأبنائهم عن طاعتهم، أو عدم تمسكهم بعادات الآباء، والأجداد التي يعتبرونها من التراث الذي يجب الحفاظ عليه[1].

ويضاف إلى ذلك حرص الآباء على الاستفادة من قدرات أبنائهم، وبناتهم لمساعدتهم في أعمال الأسرة الاقتصادية، والمنزلية، وضعف وعيهم بأهمية التعليم نتيجة أميتهم، وانخفاض مستواهم التعليمي، والثقافي وقد أدى ذلك مع عوامل أخرى إلى أن تكون نظرتهم نحو التعليم لا يتسم بالحماس نحو التعليم مع نحو يتفق مع أهمية التعليم فهم لا يتابعون أبناءهم في المدارس، ويتهيبون من زيارة المدرسة للإطلاع على مستوياتهم فضلاً عن أنهم لا يتمكنون من مساعدة أطفالهم في إنجاز واجباتهم وأنشطتهم.

إن ما يزيد مشكلة الأمية حدة القصور في الاستيعاب، واستفحال نسبتي الرسوب، والتسرب، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الأمية في صعدة فإن المحافظة لم تحظ بعناية خاصة من قبل المعنيين ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار، حيث لا يوجد إلا (مركز واحد) وهو الآن مغلق، لذلك يصعب التغلب على هذه المشكلة بدون تبني حملة شاملة لمحو الأمية في إطار استراتيجية وطنية لتعليم الكبار، ومحو الأمية.

إن الأمية باعتبارها إحدى المعضلات الكبرى التي تعيق عملية التنمية الاجتماعية، والاقتصادية على الرغم من الجهود التي بذلت، فمن المتوقع استمرار نسبتها المرتفعة ما دام نظام التعليم الأساسي لم يتمكن من استيعاب أطفال هذه المرحلة، ومن تجديد مدخلات التعليم، ومن التلائم مع المتطلبات الاجتماعية، والاقتصادية للسكان على نحو يخفف بالتدريج من نسبة الفاقد التعليمي بشقية التسرب، والرسوب.

إن المرونة في سياسة القبول في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي هي إحدى المحاولات الرسمية للتخفيف من انتشار الأمية، حيث شجعت الوزارة الالتحاق بالتعليم الأساسي لمن تعدت أعمارهم الفئة العمرية لبداية سن الإلزام، وبناءً على هذه السياسة فقد أتاحت اللائحة المدرسية فرصة القبول في الصف

(1) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: وضع الأطفال في اليمن، مصدر سابق، ص15.



الأول للأطفال من سن السابعة إلى سن التاسعة بل العاشرة، ولكن ذلك يعد علاجاً جزئياً، فالأمر يتطلب منظوراً كلياً لإصلاح النظام التعليمي برمته في إطار تلائمه مع السكان والبيئة[1].

وتتفاوت نسبة مشكلة الأمية وفق الفئة العمرية، حيث تتزايد مع تقدم السن سواءً بين الذكور، أو الإناث، ومع عدم إغفال ما سبق ذكره من أسباب تذكر بعض المراجع سبباً عاما يخص محافظة صعدة، وهو حداثة النظام التعليمي بسبب انخراط صعدة بشكل كبير في الحرب الأهلية بين عام (1962م-1972م)، وهو ما سبق أن ذكره الباحث في موضوع سابق وتضررها من جراء ذلك أكثر من المحافظات الأخرى نالت حظها الوافر من الخدمات التعليمية في وقت مبكر، كما يظهر التفاوت الكبير في نسبة الأمية بين الذكور، والإناث فتزيد النسب بين الإناث في جميع الفئات العمرية، ويعزى ضخامة الفجوة إلى أن تطور النظام التعليمي قد سار في طريق التحيز لصالح الذكور، ولم تتوفر فيه المحفزات الكافية لتشجيع التحاق الإناث بالإضافة إلى وجود عوامل اجتماعية، واقتصادية، وثقافية وقفت عائقاً أمام تعليمهن[2].

ويعزى تخلف تعليم البنات في صعدة بما في ذلك تعرضهن للرسوب، والتسرب بنسب أعلى من نسب الذكور إلى عوامل سبق عرضها، ويضاف إليها عامل اقتصادي يتمثل في شعور الآباء بعدم وجود مردود مادي للأسرة عندما يتم تفرغ الفتاة للتعليم، واستمرارهن في ذلك في حين أنه يمكن تكليفها بأعمال ذات قيمة اقتصادية خلال سن الدراسة وفي التعليم الأساسي، والثانوي.

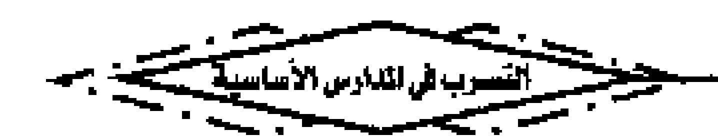
2- **العادات والتقاليد:**

إن بعض العادات والتقاليد السلبية موجودة، وراسخة في الكثير من محافظات الجمهورية، لكن قوة تأثيرها يتفاوت من محافظة إلى أخرى، ومن قبيلة إلى قبيلة، ومن قرية إلى قرية، وبعض القبائل لا تزال تتأثر بالعادات، والتقاليد الخاطئة،

---

(1) تقرير التنمية البشرية: التعليم في ضوء مفهوم التنمية البشرية، 1998م، ص12.

(2) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: وضع الأطفال في اليمن، مصدر سابق، ص16.



والتي تنظر إلى التعليم نظرة سلبية وخاصة تعليم الإناث، حيث يرى قطاع كبير من المواطنين عدم ضرورة تعليم الفتاة، ولا سيما في المناطق الريفية، وهم يحبذون الزواج المبكر، ولا يرغبون في مواصلة البنت للتعليم(1).

ويعبر الكثير منهم عن عدم اقتناعهم بفائدة التعليم، وعن حاجاتهم لجهود الفتاة، والفتى في أعمال الأسرة، ويرون أن العمل المنزلي وحده هو المصير المحتوم، والأخير للفتاة.

يظهر سلطان العادات والتقاليد على الأسرة في محافظة صعده واضحاً وخاصة في الريف، حيث لا يشجع الأطفال وبوجه خاص الفتيات على استكمال تعلمهن فلا يزال قطاع كبير من السكان يشعروا بالعار عند ذهاب بناتهم إلى المدرسة، لأن ذلك يؤدي إلى اختلاطها بالذكور، ناهيك عن تمركز الشعور بدونية الأنثى في اللاشعور المتوارث، وهو إحساس ينحدر من عصور الانحطاط، والارتداد إلى ظلام الأمية، وكل ذلك يتناقض تماماً مع التعاليم الإسلامية.

إن قوة بعض التقاليد الاجتماعية السلبية الراكدة تعزز من أهمية الرجل، وتقلل من شأن وحرية المرأة، وهناك عادات وتقاليد خاصة بالمجتمع اليمني تعتبر من ضمن قائمة المصاعب، والعراقيل والتي تحد من تعلم الفتاة واستمرارها في الدراسة من تلك العوائق في محافظة صعده ما يلي :

- تحميل البنات مهام جلب الماء، والحطب، حيث يعتقد الأهالي أن هذه المهنة لا تليق إلا بالمرأة، ولا يجوز للرجل القيام بذلك، وهو أن فعل ذلك يعد نقصاً في حقه.
- تفضيل قطاع كبير من الآباء تعليم الذكور على تعليم الإناث لأن نظرة الكثيرين منهم إلى تعليم الفتاة لا تزال قاصرة ومخالفة لأحكام الدين الإسلامي في وجوب تعليم الذكور، والإناث على قدم المساواة إلى أقصى ما تصل إليه قدرات الجنسين. لكن سلطان هذه التقاليد على المجتمع لا يمنع

(1) عديلة حزام: التسرب بين تلاميذ المدرسة الموحدة، التربية الجديدة، عدد 4، عدن، 1982م ص56.

السلطة التعليمية بالإشتراك مع سائر قوى المجتمع وقطاعاته من تجديد النظام التعليمي على نحو ينمي إقبال الأهالي على تعليم بناتهم خاصة وأن المجتمع يشكو من عدم توفير مدرسات للإناث في الصفوف الأولى من التعليم الأساسي، وعدم توفير مدارس مستقلة للبنات، ويشكون من عدم التوقيت الملائم لتعليم البنات اللاتي يعملن في الفترة الصباحية في أنشطة الزراعة، والرعي.

إن بعض العادات والتقاليد السلبية في اليمن راسخة رسوخ الجبال، وبالذات في عقول أهالي المحافظات التي لم يتقدم التعليم فيها تقدماً ملحوظاً [1].

إن هنالك عادات وتقاليد سلبية تؤثر في مستقبل الأولاد الذكور وهي مشكلة الثأر باعتبار أن هذه المشكلة اجتماعية في تصور البعض يجلب العار للقبيلة لذلك لا يتورعون من أخذ الثأر والقصاص حتى من التلاميذ، وهذه المشكلة فاقم من وجودها غياب الأمن، والعدالة، والقضاء، وانتشار السلاح بدون ضوابط كذلك ظاهرة منع حمل السلاح الجنابي والآلي داخل المدرسة، جعل بعض التلاميذ يتذمرون ويرون أن ترك تلك العادات والتقاليد تنقص من ذكوريتهم لذلك يفضلون ترك المدرسة بدل من التخلي عن تلك العادات السلبية، كما أن عادة مضغ القات واستعمال (الشمة) جعل الكثير من التلاميذ يتركون المدرسة بحثاً عن تلك المكيفات.

ومن الملحوظ أن من أهم أسباب مواقف الآباء السلبية نحو تعليم بناتهم هو مفهومهم لشرف الفتاة بعد أن جاءتهم الأقدار بمواليد من الإناث حيث وهو مفهوم لا يتعدى في حقيقة الأمر الحرص على (السمعة) فكثير من الآباء، والأقارب الذكور يمتعضون أشد الامتعاض إذا عرجت أحاديثهم مع الآخرين إلى زوجاتهم، أو إلى أي من أخواتهم، أو بناتهم، وهذا يتفق مع الحكمة الشائعة بأنه لا يجب (ذِكرَ) المرأة إلا في ثلاث مناسبات: **عند ولادتها، وزواجها، وموتها**، وقياساً على ذلك لا غرابة أن يكون مجرد خروج الفتاة من المنزل يومياً، وبقائها بعيداً عن

---

(1) عديلة حزام: المرجع السابق ص56.

أعين ولاة أمرها طوال سنوات مراحل الدراسة يولد لدى شريحة كبيرة من الآباء، والإخوة قلقاً دائماً على اعتبار أنه قد يؤدي إلى ضعف ولاء الفتاة للعادات، والتقاليد، والقيم المتوارثة، ومن ثم تعرض سمعتهم للخطر(1).

ولقد ورد في دراسة لأسباب تدني تعليم البنات أن من الأسباب المتصلة بالنظرة الاجتماعية لدور البنت أن المجتمع يرى بأن المرأة ضعيفة وأن تعليمها عيب، وأن تعليمها يجعلها تتمرد على طاعة الزوج، ومن ثم فماذا تتعلم أن التعليم سيطلعها على أسرار زوجها وهذا سيؤدي إلى عدم تقديرها لزوجها واحترامه، كما أن تعليم البنت سيصرفها عن أنشطة الزراعة، والرعي وأعمال المنزل، وهي عند تعليمها ستكون ثمرة تعلّمها لصالح بيت زوجها وليس لاسرتها، كما يعتبر البعض أن مردود تعليم البنت لا وجود له على أرض الواقع(2).

وقد ذكرت الدراسة أن هناك من يرى أن عدم استمرار البنات بالمدرسة يرجع إلى عدم وجود مدارس، أو فصول مستقلة للبنات، ولذلك فإنهم يخافون من العار، كما أن حاجة الأسر ماسة إلى اشتغال البنات في الرعي، والزراعة، والأعمال المنزلية، من وجهة نظر الآباء ويحرصون على إبقاء بناتهم في البيوت استعداداً للزواج بعد أن كبر سنهن ودخلن في سن البلوغ وبلغ الخوف مبلغه في نفوس أسرهن، وإبقائهن في البيت استعداداً للزواج، ويرى قطاع من الآباء أن عدم وجود بنات أخريات في المدرسة وتدريسهن عند المدرس يعتبر عيباً، والبعض أرجع تعليم البنات متنافياً مع الشرف(3).

---

(1) نديم الشرعي: الوضع التعليمي للبنت اليمنية، دراسة حالة شبوة، مركز البحوث التربوي، عدن، 1995م، ص52.

(2) محمد هاشم الشهاري، وآخرون، دراسة أسباب تدني التحاق البنات بالتعليم الابتدائي في الريف اليمني، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، 1993م، ص38.

(3) نفس المصدر السابق نفسه الصفحة 38.



البنت والأعباء الأسرية:

إن البنات في محافظة صعدة يتحملن الأعباء الأسرية داخل المنزل، وخارجه فما إن يصلن درجة البلوغ حتى ينخرطن في مساعدة الأم في تربية الصغار، وفي جلب الماء، والحطب من خارج البيت، وكذا غسل الملابس، ورعي المواشي، والمساعدة في فلاحة الأرض، ومثل هذه الأدوار الذي تقوم به البنات في الريف لها أهمية اقتصادية، كما أن المساعدة في فلاحة الأرض يساعد على تخفيف العبء الاقتصادي على رب الأسرة .

ففي دراسة (لمنظمة اليونسيف) عن عبء المرأة الريفية في اليمن تبين أنهن راعيات أساسيات في المنزل، ومكوناً أساسياً لقوة العمل الزراعية وهن يتحملن عادة مسؤوليات وأعمال جمة، وأن عملهن اليومي يستغرق (16) ساعة يتكون من: العمل في الحقول، وجلب الماء، والحطب من مسافات بعيدة، وأداء أعمال منزلية عديدة أخرى، والعناية باحتياجات أسرهن الكبيرة ونظراً لندرة استخدام المعدات الزراعية الحديثة يقمن بأعمال حقلية تتمثل في: تنقية الأعشاب الضارة، والحرث، وهذه من مسؤوليات النساء، وهي أعمال شاقة تستهلك وقتاً طويلاً [1].

وفي دراسة أجريت في اليمن تبين أن الواجبات المنزلية الملقاة على عاتق الفتاة في المنزل تشمل نظافة المنزل، والأطفال، والطبخ، وجلب الماء، والحطب، والرعي، وجني المحاصيل الزراعية، وهي من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى تسرب الفتاة من المدرسة [2].

وفي دراسة أجريت في بعض المحافظات اتضح أنه توجد أسباب معينة تدعو إلى إيقاف البنات عن مواصلة الدراسة وأوردت أسباب كالتالي:

- مساعدة الأم في المنزل، والآباء في الرعي.
- الحاجة إلى البنت في أعمال الزراعة.

---

(1) منظمة اليونسيف: تحليل حالة الأطفال والنساء في اليمن، صنعاء، 1998م، ص74.

(2) مركز البحوث والتطوير التربوي: أسباب تدني التحاق البنات بالتعليم الابتدائي في الريف (اليمني) صنعاء، 1993م، ص 42.



- عدم اهتمام الآباء بتعليم البنات يسهم في تحمل البنات للأعباء الأسرية الثقيلة.

إن اختيار الفتاة لدورها في الحياة أصبح معقداً إلى حد كبير حيث تخضع الفتاة لضغوط التقاليد الاجتماعية المتوارثة التي تحصر أدوار المرأة بالأعمال المنزلية، والأمومة، والتي لا تستند إلى قاعدة تعليمية، وثقافية سليمة كما أن الثقافة الشعبية السائدة تلعب دوراً في تشكيل الوعي الشعبي بأدوار المرأة التقليدية، وبمكانتها السائدة وتقلل الأمثال الشعبية من شأنها ويورد الباحث نماذج من تلك الأمثال [1]:

- البنت عبد مملوك حتى تتزوج.
- ما للمرأة إلا الزوج، أو القبر.
- التعليم للرجل، والطبخ للمرأة.
- من خلف ولد ذكراً ما مات.
- ولد عاص ولا عشر بنات مطيعات.
- من استمع شورهن كان منهن.
- كلام رجال مش نسوان.
- مرأة لا تنجب مثل الشجرة إللي لا تثمر.

وهذه الأمثال تؤثر في تشكيل اتجاهات الوعي الشعبي نحو مكانة المرأة وأدوارها في ظل غياب الأدوار التنويرية لوسائط الثقافة، والتربية نتيجة لغياب الوعي، وتفشي الأمية، وسيادة العادات والتقاليد السلبية التي تنظر إلى تعليم الأنثى نظرة قاصرة.

ولقد أتاح الإسلام للمرأة أن تعمل في المجال الذي تراه مناسباً لها وملبياً لحاجاتها المعيشية دون القبول بالمذلة، أو التفريط بآداب الإسلام التي تحافظ على خصائصها، وهذا ما يؤكده قادة الفكر الإسلامي المعاصر في تنظيرهم لمكانة المرأة

---

(1) منظمة اليونسيف: دراسة أسباب تدني التحاق البنات بالتعليم الابتدائي في الريف في المحافظات الشمالية، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، 1993م، ص74.

وأدوارها في الإسلام فلها أن تباشر ضروباً عديدة من العمل تشمل التجارة، والزراعة، والصناعة، وغيرها من المهن.

((وهنالك نماذج مشرفة لأدوار المرأة المسلمة في صدر الإسلام، ومن ذلك ما تحكيه أسماء بنت أبي بكر عن نفسها فتقول: كنت أنقل النوى على رأسي من أرض الزبير – تعني زوجها – وهي من المدينة على بعد ثلاثة فراسخ، فلم يطلب منها زوجها أن تكف عن ذلك، كما لم ير في عملها امتهاناً لها، ولا حرجاً، ولا حرمة؛ فالمشكلة إذاً ليست في العمل، وإنما في الحرص على أنوثة المرأة وخصائصها الفطرية، وهذا يتحقق من خلال إيمانها والتزامها بالضوابط الشرعية[1].

إن النشاط الاقتصادي الذي يمارسه السكان في البيئة والذي لا تجد منه الأسرة فكاكاً، وهو ما قد تكلف به البنت أو يتصل بمعارف، أو مهارات، وقيم الاقتصاد المنزلي، فهناك سمة مميزة لسكان العالم العربي، وهي طبيعة حياتهم الزراعية، وتمثل المورد الرئيس للرجل وأسلوباً للحياة لدى الغالبية من السكان في كل البلدان العربية تقريباً وتعمل أكثر من (60٪) من القوى العاملة في موريتانيا، والسودان، والصومال، واليمن، وعمان، والسعودية، بالزراعة وغيرها من الأعمال[2])).

إن العامل الاقتصادي من العوامل التي تؤثر على مسار تعليم الإناث، فقد ذكرت إحدى الدراسات أن عدم توافر الإمكانات للأسرة لتلبية متطلبات البنت الدراسية من أسباب تسربهن من المدرسة، وتسعى بعض الأسر جاهدة لتوفير متطلبات الأبناء من الذكور تحسباً لأهمية التعليم لهم، أما بالنسبة للإناث فترى أن

---

(1) د. محمد البهي: الإسلام في حياة المسلم، ط3، مكتبة وهبة، القاهرة، 1995م، ص313.

(2) عبد الغني قاسم الشرجبي: محاور التوعية بأهمية تعليم المرأة، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد (5)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 1998م، ص245.

الإنفاق على الفتاة في التعليم لا فائدة منه، ولذلك فإن العامل الاقتصادي أكثر تأثيراً في تسرب الفتاة من المدرسة [1].

وقد أوضحت الدراسة وجود نسبة عالية من الموافقة على فروض الأعباء الأسرية التي تلقى على عاتق البنات. ويعزى ذلك إلى أن جزءاً كبيراً من المجتمع زراعي تقليدي حيث يعتمد سكان الريف بنسبة (87٪) على الزراعة التقليدية، وتلقى معظم المسئوليات على عاتق البنات ويعتبر ذلك جزءاً أساسياً من الوظيفة الاقتصادية للأسرة، بالإضافة إلى الأعمال المنزلية الأخرى التي تحول دون ذهابهن إلى المدرسة [2].

وتتحمل الفتيات من الأعباء، والمسؤوليات، والأعمال الزراعية ما نسبته (80٪) في الريف، ويعزى ذلك إلى أن عمل الفتيات في البيت والحقل لا يتطلب أي مؤهل دراسي، والكثير ما زال يعتقد بأن تلك الأعمال يمكن اكتسابها عن طريق التربية التقليدية في الأسرة، وهذا قد يسهم في إحجام الفتيات عن التعليم[3]

وهذا من منظور أسري إسلامي لا يتفق مع قيم المشاركة التي تلخصها الآية الكريمة: في قوله تعالى، ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ ﴾ صدق الله العظيم[4] حيث توضح الآية قاعدة التوازن بين الحقوق، والواجبات بين الرجال، والنساء مما يعني أن الإخلال بهذا التوازن يعزى إلى العادات والأعراف الاجتماعية السائدة في عهود الانحطاط، والتخلف ولا يصح نسبته، إلى التعاليم الإسلامية.

كما أن غياب الأب المنزل ينجم عن تحمل الأم مسؤولية الأسرة إلى الاستعانة بالأولاد (البنت، والولد) في أعمال المنزل، والزراعة، والرعي، هذا يؤثر في مستقبل الأولاد وقد يعود إلى التسرب من المدرسة حيث البنت في محافظة صعدة

---

(1) وهيبة غالب فارع: تعليم البنت في الجمهورية العربية اليمنية بين الإحجام وتكافؤ الفرص، مصدر سابق، ص212.

(2) وهيبة غالب فارع: مصدر سابق ، ص212.

(3) نفس المصدر، نفس الصفحة.

(4) سورة البقرة: الآية 228.

تتحمل أعمال المنزل والرعي، وكذلك الزراعة، والأولاد يقومون بالمشاركة في أعمال الزراعة والرعي، والعمل على تسويق المنتجات، أما البعض فيمتهنون حرفة التهريب إلى السعودية.

4- عادات الزواج:

لا يخلو مجتمع من المجتمعات الإنسانية من نظام الزواج وإن تعددت أشكاله واختلفت مراسيمه من مجتمع إلى آخر، كما يعتبر الزواج شرطاً أساسياً لقيام الأسرة وتكوينها، وفي الإسلام يعتبر الزواج شرطاً أساسياً لقيام الأسرة المسلمة، وقد حث الإسلام ورغب فيه فقال صلى الله عليه وسلم: (**يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أحصن للفرج وأغض للبصر، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء**)، وقال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾[1]، صدق الله العظيم. كما أن الزواج في التصور الإسلامي رباط عميق وليس مجرد علاقة عابرة سهلة[2].

" إن تعليم الفتاة فرض من فروض الإسلام حيث يقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: (**طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة**) والمسلم الحق الذي يسمع صوت الرسول الكريم: (**كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته المرأة راعية في بيت زوجها، وهي مسئولة عن رعيتها... الحديث**) وعندما يعي الآباء، والأمهات، أن التربية والتعليم حق من حقوق بناتهم، وفريضة من فرائض الإسلام فلا يملك إلا أن يقوم بهذه الفريضة وإلا عرّض نفسه لسخط الله[3] "

أما عن الأهداف الإنسانية، والاجتماعية للزواج فيمكن تبينها مما يلي:

- في الزواج محافظة على النوع البشري.
- من خلاله يتعاون الزوجان على بناء الأسرة، وتربية الأبناء.

---

(1) سورة الروم: الآية 21.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: المرأة والتنمية في الجمهورية اليمنية، مصدر سابق، ص59-57.

(3) عبدالغني قاسم الشرجبي: محاور التوعية بأهمية تعليم المرأة، مصدر سابق، ص207.

- في الزواج توفير للسكن النفسي، والروحي وما ينشأ عنه من روح المودة، والألفة بين الزوجين.
- الزواج يعمل على المحافظة على سلامة المجتمع من الأمراض التناسلية مع توفير فرص الإشباع الجنسي بموجب الشريعة الإسلامية.
- الزواج يساعد على تهذيب طبائع الأفراد، وأخلاقهم، بتأجيج عاطفة الأمومة، والأبوة، وتمتين أواصر التعارف بين أفراد المجتمع.

مما سبق يتضح أن الزواج بدون شك يشكل قيمة اجتماعية، إنسانية كبيرة ويكمن العيب في الزواج المبكر الذي يحرم الفتاة من التعليم، أو من مواصلة الدراسة. وتشير الحالة الزوجية إلى أن الزواج ظاهرة اجتماعية تلازم السكان منذ بلوغهم سن الرشد حتى وفاة أحد الزوجين، أو الانتهاء بالطلاق بصورة عامة، ولهذه الظاهرة تأثير مباشر على ظاهرة الخصوبة واتجاهاتها بين الإناث، فكلما كان الزواج مبكراً بين الإناث كان معدل الخصوبة مرتفعاً. وتشير نتائج تعداد ديسمبر (1994م) أن نسبة المتزوجين بين السكان في الأعمار (10)سنوات فأكثر بلغت في محافظة صعده (53.41٪)، وبلغت في الحضر والريف (51.92٪)، (53.39٪) على التوالي، وبالمقابل فقد كانت في إجمالي حضر وريف صعدة (26.73٪)، (29.49٪) على التوالي، وهذا يدل على أن هناك تراجعاً في نسب الزواج المبكر مقارنة بما كانت عليه.

5- **الزواج المبكر وآثاره:**

يقصد بالزواج المبكر ذلك النوع من الزواج الذي يتم في مرحلة مبكرة من حياة الفتاة أي في السن غير القانوني للزواج أي (قبل 16سنة)، ويقف الزواج المبكر في مقدمة الصعوبات التي قد تقف أمام تعليم الفتاة [1].

ومن خلال النظر إلى بيانات الجدول رقم (5)[*] يتضح أن عدد الملتحقات بالصفوف (1-6) من التعليم الأساسي (6360) فتاة في جميع مديريات المحافظة،

(1) المجلس والوطني للسكان: المؤتمر الثاني للسياسات السكانية، مصدر سابق،ص112.

* أنظر الملحق رقم (1).



وأما من وصلن إلى الصف (7–9) فهن (649) فتاة، وذلك عام (1993م) مما يعني وجود نسبة عالية من المتسربات، وقد يكون الزواج المبكر أحد أسباب تسرب الفتيات، وظاهرة الزواج المبكر ضاربة أطنابها في التاريخ الاجتماعي، والثقافي لمحافظة صعدة، إذ هو يعتبر عند الأهالي صوناً لعفاف البنت، وحين يتقدم ابن العم لطلب يدها يكون من العيب أن يرد من قبل الأسرة، فالزواج في هذه المحافظة يعتبر شأناً يختص بطرفي العلاقة وهما أولياء الأسرتين وليس للحب، والتفاهم، والتراضي بين الطرفين المعنيين اعتبار كبير فالحب في نظر الأهالي يأتي بعد الزواج، وبسبب ذلك تتكون شراكة بين الزوج والزوجة لتبنى على جهل كل طرف بالآخر.

وعلى الرغم من فهم بعض الأسر لعيوب هذه العادات، إلا أنها ترى في الزواج المبكر عامل تفاخر ينم عن مقدرة الأسرة الاقتصادية على تزويج الأبناء ذكوراً، وإناثاً في سن مبكر، وبالنسبة لزيادة نسبة زواج الفتيات في سن مبكرة ترى الأسر في محافظة صعدة أن الفتاة عندما تظهر عليها علامات البلوغ، تكون قد وصلت إلى سن تؤهلها للزواج، وتجبرها الأسرة على ترك المدرسة [1].

كما أن هناك من يرى بأن التعليم للبنت أفضل من الزواج المبكر وذلك للأسباب التالية:

- لتدرك شؤون حياتها ومجتمعها.
- لتحسن تربية أطفالها.
- لتحقق مصلحة حياتها الزوجية، ومصلحة بلادها.
- لتفهم دينها.
- لتعرف أساليب التعامل مع زوجها.
- حتى لا تصبح عالة على غيرها.
- لتتعلم فنون تدبير شؤون البيت.
- لتفهم تعاليم الإسلام.

---

(1) منظمة اليونسيف: أسباب تدني التحاق البنات بالتعليم الابتدائي في الريف اليمني، مصدر سابق، ص38،39.

- لتتعلم القواعد الصحية، والجمالية، والبيئة.
- لتشارك شريكها الرجل.
- لتتعلم قواعد ومهارات اللغة العربية.

إن الزواج المبكر ليس وليد فترة زمنية قصيرة بل هو تقليد موروث من زمن طويل، وهو يحمل في جوهره مضمون الحفاظ على الأرض الزراعية إلى جانب أنه يعتبر مفخرة للأهل حتى ولو اشترط الزوج سحب البنت فوراً من المدرسة قبل أن تكمل تعليمها، وهي ما زالت في سن مبكرة كما يسارع البعض إلى تزويج ابنته وهي صغيرة السن بحجة شرف الانتماء إلى أسرة معينة والهدف هو الانتفاع اقتصادياً بهذا الانتماء [1].

وفي دراسة ميدانية في محافظة شبوة تبين أن الأسباب التي تكمن وراء الزواج المبكر ووراء تسرب التلميذات من المدرسة، وعدم مواصلتهن للتعليم ما يلي [2]:

- لا تحتاج البنت إلى نفس القدر من التعليم لأن مصيرها الزواج.
- التعليم يجعل البنت غير مرغوبة للزواج.
- التعليم يفتح عيون البنات إلى أشياء سيئة.
- التعليم يجعل البنت تتمرد على الأسرة.
- التعليم يجعل البنت تتمرد على العادات والتقاليد.
- التعليم يعرض شرف الأسرة للخطر.
- المرأة ضعيفة ولو تعلمت.

وربما يوجد تقارب بين كلاً من صعده، وشبوة في الموقف من الزواج المبكر للبنات ومن تعليمهن باعتبار أن المحافظتين من المحافظات النائية التي تأخر فيها التعليم، ففي شبوة يتغنى الأهالي بالمثل الشعبي القائل: (**المليحة زوجوها، والخيبة علموها**). ولما كان الزواج يشكل أهمية في حياة الأسرة اليمنية فإن الزواج المبكر يبدو أكثر وضوحاً في البناء الأسري الريفي، ورغم أن قد حدد السن القانونية

---

(1) مصطفى السلماني: الزواج والأسرة، دار الكتب، صنعاء، 1982م، ص 172.

(2) نديم الشرعي: الوضع التعليمي للبنت اليمنية، مصدر سابق، ص53.



للزواج بما نصه: (**لا يصح تزويج الصغيرة ذكراً كان أو أنثى دون بلوغ (16سنة)** حيث اعتبر هذا السن كافياً لتوفير الرشد، والقدرة، غير أن الذي يحدث على أرض الواقع هو أن الفتاة تتزوج قبل هذا السن بسبب ضغط الأعراف والتقاليد السائدة التي تحث على الزواج المبكر تحت سلطان الحِكَم، والأمثال، والمعارف الشعبية المتوارثة التي تلعب دوراً كبيراً في استمرار هذا الواقع، ومن الأمثال الشعبية التي تحبذ الزواج المبكر: (**من زوج زلج**) (**زوج بنت الثمان وعليها الضمان**)، ولذلك فالزواج المبكر له آثاره السلبية على البناء الديموجرافي الاجتماعي بشكل عام، وعلى المرأة والأسرة بخاصة إذا أنه يؤدي إلى الإنجاب المبكر، والمتكرر وبالتالي إلى زيادة حجم الأسرة وإلى انشغال الأمهات بالأبناء[1] ومن ثم احتمال انصرافهن عن التعليم.

وتعتبر تصورات ومواقف المجتمع تجاه تعليم البنات من الحواجز الأساسية أمام التحاق البنات بالتعليم واستمرارهن فيه، لأن تعليمهن في إطار التقاليد السائدة أقل أهمية من تعليم الأولاد، حيث يتصور الأهالي أن التعليم قد يقلل من الإقبال على زواج البنات، ويبعدهن عن الأعراف الاجتماعية المقبولة، ويجرح شرف العائلة، وهذا قد لا يشجع البنات على الذهاب إلى المدرسة وقد يؤدي إلى تسربهن.

ولعل انتشار ظاهرة الزواج المبكر، في أوساط الشباب خصوصاً في مناطق الريف يعزى إلى الرغبة في زيادة عدد أفراد الأسرة، ووجود هذه الظاهرة في مناطق الريف قد عزي إلى اعتماد الأسرة على الزراعة، حيث تشجع الإنجاب المبكر لدفع الأبناء للعمل في ذلك النشاط ويضاف إلى ذلك - في محافظة صعدة - أن الأسر تدفع بالأبناء إلى الزواج المبكر للدفع بهم إلى سوق العمل، أو الاغتراب لمواجهة مشكلة الفقر وسوء الأحوال المعيشية في حين أن الاغتراب قد يسبب انخفاض

---

(1) وهيبة فارع: تعليم البنات في الجمهورية اليمنية بين الإحجام وتكافؤ الفرص، مصدر سابق، ص172، 176.

مستوى التنمية وخاصة في المناطق الريفية، إضافة إلى انخفاض مستوى الخدمات التعليمية، والصحية، وانتشار الأمية، وندرة الوعي الثقافي[1].

إن الزواج المبكر في ظل عدم الإقبال على وسائل تنظم النسل أثناء مواصلة التعليم يترتب عليه الزيادة في عدد المواليد مما يجعل بعض الأسر تعيش في ظروف اقتصادية صعبة، كما يؤثر على الخطط التربوية حيث لا تستطيع المدارس الاحتفاظ بالكم الهائل من التلاميذ، كما أن معظم الطلاب في الريف يتزوجون مبكراً استجابة لمطالب الأسرة بالاستفادة من النساء في حراثة الأرض، والعناية بتربية الحيوانات، فالزراعة وتربية الحيوانات في الريف هما المصدر الرئيس لدخل الأسرة، ونظراً لأن اللاتي ينخرطن في سلك التعليم لا يتمكّن من القيام بأعمال الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية في معظمه بسبب عدم تلائم توقيت الدراسة مع حاجات السكان، فقد يعزف الطلاب الذين أكملوا تعليمهم عن الزواج بالمتعلمات.

6- **عدم تقبل الاختلاط:**

تمهيد:

فمن المعروف أن التعليم في محافظة صعدة يتبع سياسة مركزية تضعها وزارة التربية والتعليم فهي التي تقرر نوع ومقدار الخدمات التعليمية، وهي التي تقوم بتبني الكوادر العاملة وتقرر ميزانية كل مدرسة عبر مكاتبها في المحافظات، وهي التي تحدد الأهداف التربوية والتعليمية، وتضع المناهج، وتطبع الكتب والمطلوب من كل مدرسة على طول اليمن، وعرضها أن تتبع نفس النظام، وتستخدم نفس المناهج، والكتب، وتلقي نفس الدروس في جميع المحافظات، وجميع المستويات الدراسية، وعليه فإن أطفال قمم جبال اليمن، وأطفال السهول، والمدرجات، وأطفال عشش تهامة يجب عليهم جميعاً أن يتعلموا نفس الشيء، وبنفس الطريقة، وبحسب جداول يومية، وأسبوعية، وشهرية، وسنوية واحدة[2].

---

(1) وهيبة فارع: نتائج دراسة الثقافات الفرعية وأثرها في السلوك السكاني، ندوة السياسة السكانية، صنعاء، 2000م، ص59.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: تقرير العمليات الميدانية لمديرية سحار، صنعاء، 2002م، ص23.

إن النظام التعليمي النمطي المركزي لا يضع اعتباراً لأي هامش لظروف ومتطلبات وخصوصيات كل بيئة من بيئات اليمن، وقد يكون ذلك من أهم مصادر مشكلات التعليم بما في ذلك مشاكل تعليم الفتاة في اليمن وفي محافظة صعدة، ومن أمثلة ذلك أن مدارس البنات لا تنفصل عن مدارس البنين إذ هي مختلطة في الغالب، كما أن مبدأ الإلزام لم يطبق حتى الآن، ولا يتم الالتزام بالسنة المحددة للالتحاق التلاميذ في الصف الأول الأساسي نظراً لحداثة التعليم في بعض المناطق، ويضاف على ذلك إرهاق البنات بدفع رسوم غير قانونية لدعم الكتب، والوثائق، ودفع مبالغ أخرى تقترحها لجنة شئون التعليم الأساسي.

وتوجد علاقة ما بين واقع توزيع الطلاب على صفوف مرحلة التعليم الأساسي وبين مرحلة الاختلاط حيث تتفاوت مدارس صعدة تفاوتاً كبيراً في حجمها، وعدد صفوفها وغالبية المدارس لا تحتوي إلا على عدد محدود من الصفوف، وليس هناك سوى نسبة بسيطة من تلك المدارس تتكامل فيها الصفوف من الأول وحتى التاسع، وأغلبية المدارس، إما أن تنتهي فيها الدراسة في نهاية الصف الرابع، أو ما قبله أو أنها تضم عدداً من الصفوف غير المتتابعة مثلاً: (صف ثالث، وصف خامس، وصف سابع فقط)، ويتضح من الجدول[*] أن غالبية المدارس (مختلطة)، حيث بلغ عدد المدارس المختلطة (261) مدرسة، ومدارس البنين (188) مدرسة، ومدارس البنات (37) مدرسة، وأغلب مدراس البنات في المديريات الآتية: منبه، وشداء، ومجز، والحشوة[1].

إن التعليم في محافظة صعدة مختلط، فالمدارس المخصصة للبنات قليلة جداً مقارنة بالمدارس المخصصة للبنين، والملحوظ أن قضية الاختلاط أضحت هي القضية التي تمثل الصدارة لدى الكثير من التربويين، والآباء، والمسؤولين، وتكاد تطغي على أي نقاش حول تعليم الفتاة في محافظة صعده ومن الحلول التي تظهر

* أنظر الملحق رقم (1).

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: المسح التربوي الشامل لصعده، مصدر سابق، ص52.

على ألسنة السكان لمشكلة تعليم البنات، هو بناء مدارس خاصة بالبنات، يسمع ذلك في أقرب وأبعد قرية في المحافظة.

إن الاختلاط يمكن أن يكون أحد أسباب تخلف تعليم البنات وهنالك أسباب عديدة منها:

- ازدحام الفصول.
- ونظام الصفوف المجمعة.
- ووجود أكثر من مستوى دراسي في نفس الحجرة الدراسية.
- ومع معلم واحد، وارتفاع نسبة عدد الطلاب إلى عدد الطالبات في الفصل الواحد، وقد برز عامل الاختلاط كأحد المصاعب، والعقبات التي قد تؤدي إلى ارتفاع نسبة التسرب بين البنات، وخاصة عندما تبلغ البنات في وقت مبكر في سن التاسعة فتشتد خشية الآباء عليهن من مناخ الصفوف المختلطة.

ويرى بعض التربويين إن الأمية المرتفعة بين الآباء، وعدم إدراكهم لأهمية التعليم، ونظرتهم الخاطئة نحو تعليم البنات جعلهم لا يرغبون بالاختلاط، ويرغبون بوجود مدارس مستقلة[1].

ويرى الباحث أن مراعاة خصوصيات البنات، وتخصيص مدارس للبنات هو هدف يجب على النظام التعليمي السعي لتحقيقه على نحو (متدرج) وعند تعذر ذلك، نظراً لقلة الطالبات، أو لندرة الإمكانيات في بناء وتجهيز المدارس، أو لعدم وجود مدرسات، فيجب تنظيم دخول الطلاب، والطالبات إلى الصفوف، وتنظيم جلوس كل من الفئتين بطريقة تحول دون احتكاك الطلاب بالطالبات بينهم عند الدخول، والخروج، وعند الجلوس في غرف الدراسة، والباحث يعلم بأن هناك عدد كبير من المعلمات يمكن توظيفهن في صفوف المرحلة الأساسية، ومن خلال ذلك يمكن تشجيع الآباء على إلحاق بناتهم في المدارس.

---

(1) تديم الشرعي: الوضع التعليمي للبنت اليمنية، دراسة حالة شبوة، مصدر سابق، ص43.

6- **مكانة المرأة:**

من الحقائق الواضحة للعيان في واقع حال المرأة اليمنية أن الحماس يكون أكبر عند استقبال ذرية ذكوراً نتيجة للعادات القبلية القديمة التي تسيطر على المجتمع وتعطي للذكور قيمة عظيمة باعتبار أنه هو المدافع عن مكانة العائلة وشرفها، وممتلكاتها، ويسري الاهتمام بالذكور في كل أفراد العائلة سواءً كان أباً، أو أخاً، أو زوجاً، أو قريباً، وإزاء هذا الواقع المهيمن على الاتجاه نحو الأنثى يؤمن المصلحون أن التعليم هو المفتاح لتحسين وضعها، وإزاحة الآلام عن كاهلها إذا ما تمكنت من الحصول على التعليم الثانوي، والجامعي، بالرغم من أن المرأة قد تكون في وضع يمكنها من مواصلة التعليم إذا شجعها المجتمع على ذلك.

ومن أهم التحولات التي حدثت في حياة المرأة هو حصولها على حق التعليم، ويعد ذلك إنجازاً عظيماً من إنجازات الثورة اليمنية فبعد أن كان أمر تعليمها يعد مطلباً صعب المنال قبل الثورة، غدا اليوم أمراً واقعاً، وممكناً تتمتع، به كأي مواطن يمني دون تمييز بسبب الجنس، أو أي ظرف اجتماعي، أو ثقافي، وقد تضمن هذا الحق دستور الجمهورية اليمنية في المادة (27) حيث تنص على ما يلي: **(إن التعليم حق للمواطنين جميعاً، تكفله الدولة، بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية، والتربوية، وتهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء، وتحميه من الانحراف، وتوفر له التربية الدينية، والعقلية، والبدنية، وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات)**[1].

إن البيانات التعليمية لعام (1999م) تشير إلى تخلف الإناث في ميدان التعليم مقارنة بالذكور في محافظة صعده كماً، ونوعاً، إلا أن التطور النسبي في تعليمهن ينم عن أن حدوث تغير ملحوظ في اتجاهات أفراد المجتمع نحوهن، وأن وعياً اجتماعياً بمكانتهم قد أخذ ينمو ولو ببطء في إطار الأسرة بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية، مصدر سابق، ص857.



إنَّ التحاق الفتاة بالتعليم في اليمن قد أحدث تغيرات هامة في حياتها، فقد تمكنت من اكتساب قدر جيد من المهارات، والمعارف، كما أن التعليم قد مكنها من المشاركة في مختلف التحولات اليمنية، وتصل إلى العديد من المواقع الاجتماعية، والقيادية لم تكن متاحة لها قبل الثورة، وما كان لها أن تصل بدون تعليم، المجتمع اليوم يضم المتعلمة، والعاملة في جميع المجالات[1].

ويتميز واقع المرأة اليمنية اليوم بجملة من المتغيرات لعل من أهمها:

- الوجود الفعلي، والواضح في مجال التعليم (باكتسابها حق التعليم).
- التواجد النسبي الجيد في مجال العمل الخدمي، والإنتاجي (باكتسابها حق العمل والمشاركة).
- المشاركة في المجال السياسي (باكتسابها مختلف الحقوق وتبصيرها بمختلف المجالات.
- شيوع ظاهرة المرأة: الزوجة، والأم، والابنة، والمتعلمة، والعاملة.
- الوجود النسبي في أنشطة، ومجالات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية.
- توسيع مجال نشاطها الاجتماعي، بقيام الجمعيات النسائية.

لقد كانت المرأة قبل الثورة ضحية الجهل، والمرض، وبعد قيام الثورة عام (1962م) انخرطت في سلك التعليم وبعض مجالات العمل الإنتاجي في مهنة حيث التحق بعض الإناث بمصانع الغزل، والنسيج كعاملات، وانخرط البعض الآخر في التمريض، وشارك عدد ثالث في معارك الدفاع عن الجمهورية، وصفوف المقاومة ضد الاحتلال البريطاني، وكان لمشاركة المرأة في التحولات الاجتماعية، والاقتصادية، أو السياسية أثرها في اتساع أدوار المرأة اليمنية خلال العقود الثلاثة الماضية، وقد ترتب على ذلك صدور تشريعات ضمنت للمرأة حقوقها الإنسانية

---

(1) نوريه علي حمد: تعليم الإناث في الجمهورية اليمنية العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتربوية المؤثرة فيها، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، 1990م، ص4.

الكاملة، وهي حقوق تعمل المرأة جاهدة على الاستفادة من ثمارها، وعلى بلورة الكثير منها على أرض الواقع[1].

لقد ساعد التعليم على تمكين المرأة من امتلاك المهارات، والمعارف التي أوصلتها إلى العديد من المواقع الاجتماعية، والقيادية لم تكن تنالها من قبل، ويعتبر التعليم من أهم العوامل التي دفعت بعملية التغير في حياة المرأة حيث أوجدت لديها وعياً نسبياً بذاتها، ومركزها الاجتماعي، ووعياً أسرياً، ومجتمعياً بأهمية مشاركتها في الحياة العصرية فتواجدت الطبيبة، والمهندسة، وأستاذة الجامعة، والقاضية جنباً إلى جنب مع العاملة في المصانع، والمزارع، ومختلف المهن التقليدية، كما ساعد التعليم على رفع، وتعزيز مكانتها، وزاد من ثقتها بنفسها، ووعيها بقضايا الصحة، والإنجاب، والطفولة، والأمومة، وإلى إسهامها في مجالات العمل المختلفة[2].

أما في الريف فإن المرأة لم تنل نصيبها الوافر من التعليم، فهي التي تتحمل عبء الأعمال الزراعية، والرعوية، ونسبتها في المشاركة أعلى من الرجل، لذلك يعتبر وجود المرأة الريفية في الزراعة وجوداً حيوياً على مدار السنة، ويعد ذلك أمراً في غاية الأهمية حيث تسهم في المحافظة على الأراضي الزراعية من التصحر، وتساهم في إعالة الأسرة، إضافة إلى تحملها الأعباء المنزلية، وقيامها برعاية الأطفال، والتحطيب، وجلب الماء.

لقد أسهم انتشار الأمية في محافظة صعده مع عوامل أخرى إلى تقليص مكانة المرأة المتعلمة حيث يُنظَر إلى تعليمها بعين العيب بفعل ضغوط العادات والتقاليد السائدة، وفي حين أن خروجها (للتفرطه) في ريف صعده أمراً طبيعياً، فأما خروجها إلى ميدان العمل الخدمي المأجور يعد ظاهرة مستغربة ومستهجنة.

---

(1) المجلس الوطني للسكان: الحراك السكاني، صنعاء، 1997م، ص256.

(2) المجلس الوطني للسكان: التعليم والتدريب، صنعاء، 1997م، ص156.



ويبدو أن الموقف السلبي من تعليم البنت، موقف له جذوره في عملية التنشئة الاجتماعية منذ مرحلة الطفولة [1].

وخلاصة الأمر أن التوسع في تعليم المرأة ومواصلتها فيه يعتبر أمراً ضرورياً كي لا تظل رقماً مهملاً وغير فاعل في الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، بغض النظر عن احتسابها من قوة العمل أو عدم احتسابها. وبالتعليم، والعلم، تتعلم مهارات وفنون صناعة الحياة مع شقيقها الرجل.

7- **هجرة الزوج:**

يرتبط المهاجرون عادة بخصائص ديمغرافية سكانية، واقتصادية، واجتماعية قد تختلف عن سواهم حيث يلاحظ أن غالبيتهم من الذكور، كما يتركزون في الأعمال الوسطى أكثر من غيرها، وتلعب الهجرة الداخلية في اليمن دوراً مهماً في توزيع السكان، وتنشأ عنها ظروف جديدة سواء في مكان الريف المهجور، أو المدن المهاجر إليها، ومنها تأنيث القرية حيث ترتفع نسبة الذكور بين المهاجرين [2].

وتعتبر ظاهرة الهجرة أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على النمو السكاني، والتغيرات الديموغرافية، وتوزيع السكان، وانتشارهم بين المحافظات، وتعتبر الهجرة ظاهرة طبيعية سواء كانت على الطريقة البدوية (الإقامة الموسمية المؤقتة طيلة فترة توافر الماء والكلأ) أو على الطريقة الريفية (الاستقرار) وهما مفهومان مترابطان، ومتلازمان ويستدعي كل منهما الآخر ويستوجبه تماماً، كما تتداخل وتترابط عوامل الطرد، والجذب في عملية الهجرة [3].

ويعتبر العامل الاقتصادي في طليعة العوامل التي تقف وراء اتخاذ قرار (الهجرة) حيث يهاجر الذكور من العمال المزارعين من ذوي الممتلكات الصغيرة

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: الجماعات والفئات الهامشية في المجتمع اليمني، صنعاء، 1996م، ص96.

(2) الخيبة، وآخرون: الهجرة في اليمن اتجاهاتها خصائصها، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، 1996م، ص 48.

(3) نفس المصدر السابق، نفس الصفحة.

إلى أمكنة أخرى لتحسين مستواهم المعيشي لسد حاجات أسرهم الكبيرة، وتنشط حركة الهجرة بفعل ازدياد السكان في بعض المناطق، وازدياد الطلب على ضرورات الحياة، والاحتياجات اللازمة.

إن بعض الآباء في محافظة صعده يهاجرون إلى السعودية للعمل في مجال التهريب وممارسة أعمال التجارة بغية تكوين ثروة تأمن مستقبلهم من بيت ومنزل وسيارة، لذلك تتحمل الأم مسئولية الأسرة إلى الاستعانة بالأولاد في أعمال المنزل، والزراعة، والرعي، وغياب رب الأسرة يؤدي إلى ما يلي:

- تحمل الأم الأعباء الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية داخل الأسرة.
- تقوم الأم بتحمل أعباء المنزل مما يجعل الحياة أكثر تعقيداً، وينعكس ذلك على الأولاد.
- يؤثر في مستقبل الأولاد وقد يقود إلى التسرب من المدرسة[1].

إن الهجرة من الريف إلى المدينة تؤدي إلى نقص القوى العاملة في الزراعة، وإلى تحمل الإناث الأعباء الأسرية، لذلك تضطر الأسرة إلى استخدام الأطفال في الأعمال الزراعية بدلاً عن الأب الغائب، كما أن ذلك الغياب يضطر الأسرة إلى تمثيل الأولاد مسؤولية تدبير تكاليف المعيشة، ولذلك يترك الأبناء المدارس، ويحترفون في تهريب القات، وأغلب من يقوم بذلك هم الشباب الذين يحملون رزم القات على أكتافهم ويذهبون مشياً على الأقدام حتى يصلوا إلى أماكن محددة لهم في عمق الأراضي السعودية، ويتقاضون مالاً مغرياً مقابل ذلك العمل، ومن ثم فإن غياب الرقابة الأبوية قد يقود الأولاد إلى التسرب من المدرسة، كذلك غياب الأب يدفع الأسرة إلى التعجيل في زواج البنات وهذا قد يؤدي إلى سحبهم من المدرسة[2].

---

(1) الخيبة، وآخرون: الهجرة في اليمن اتجاهاتها خصائصها، مصدر سابق، ص52.

(2) منظمة اليونسيف: تعليم الفتاة في طور الباحة، مصدر سابق، ص159.

الفصل الخامس
الخصائص والأنشطة الاقتصادية

الفصل الخامس
الخصائص والأنشــطــة الاقتــصادية

مدخل:

إن تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره، يمكن الباحث من الوقوف على نسب العمالة وحجمها، وأهميتها، وخصائصها المتعددة، ومعرفة معدلات التعطل وتوزيعها حسب العمر والنوع والمهنة، وغير ذلك، كما أن دراسة التركيب الاقتصادي تسهم مباشرة في تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل اعتماداً على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية، وإسهام الإناث في القوى العاملة والمستوى التعليمي للسكان [1].

إن الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها مجتمع صعده تعتمد بشكل كبير على الأطفال والنساء حيث أن الأنشطة الزراعية التي يمارسها مجتمع صعده معظمها زراعية وهذه الأعمال لا تحتاج على مجهود عقلي بل يقوم بها التلاميذ المتسربون من المدارس، لذلك تعتبر الأنشطة الاقتصادية لها أثر كبير في تسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية في محافظة صعده وهذه ما سوف تثبته أو تنفيه الدراسة الميدانية.

أ - المقومات الاقتصادية:

تمتلك محافظة صعده عدداً من المقومات الاقتصادية، تتمثل بالإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، بالإضافة إلى مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالتجارة. والسياحة، والمهن، والحرف اليدوية، ويتناول هذا الفصل تلك المقومات مع محاولة ربطها بالمشكلة.[2]

---

(1) فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية السكان، مصدر سابق، ص 429.

(2) الجهاز المركزي: تقرير العمليات الميدانية لمحافظة صعدة، مصدر سابق، ص15.



- **الإنتاج الزراعي:**

تمتلك المحافظة مساحة واسعة من الأراضي الزراعية تقدر (61030كم2)، إلا أن جزءاً منها في حاجة إلى عمليات استصلاح حتى تصبح صالحة للزراعة، وتعتبر الزراعة النشاط الرئيس لمعظم سكان المحافظة سواءً كانت موسمية (تعتمد على مياه الأمطار) أو زراعية مروية تعتمد على مياه الآبار، والغيول، وتتميز هذه المحافظة بإنتاجها لأنواع مختلفة من المحاصيل أهمها:

- **الحبوب:**

تعتبر الحبوب المحصول الرئيس بين بقية المحاصيل الزراعية التي تنتجها المحافظة بالرغم من أن الكميات المنتجة منه لا تكاد تغطي جزءاً من احتياجات السكان، وهذا المحصول يتم إنتاجه في معظم مديريات المحافظة، حيث يتم إنتاج أنواع مختلفة من الحبوب أهمها الذرة الرفيعة بنوعيها (الحمراء، والبيضاء) بكميات متوسطة كونها تعتمد على مياه الأمطار، كما يتم إنتاج الذرة الشامية في بعض المديريات، ولكن بكميات قليلة، أما حبوب الدخن فإنها تنتج في معظم المديريات وبكميات لا بأس بها لأن هذا النوع هو الآخر تعتمد زراعته على مياه الأمطار، والآبار [1].

- **الفواكه والخضروات:**

شهدت المحافظة في السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في زراعة الخضروات، والفواكه، والحمضيات، التي تنتج أنواعاً مختلفة منها، حيث تنتج البرتقال بكميات كبيرة، ويتم تسويقها في عدد من محافظات الجمهورية، وفي أسواق المملكة العربية السعودية.

أما بالنسبة للفواكه فإنها لا تقل أهمية عن الحمضيات إلا أنها تتميز بتعدد أنواعها حيث يتم إنتاج الموز، والمانجو، والفرسك، والعنب، والفلفل(الباباي) بالإضافة إلى التفاح الذي أصبحت زراعته تنتشر في العديد من مديريات المحافظة،

(1) الجهاز المركزي: مصدر سابق، ص15

كما تشتهر المحافظة بزراعة العنب الذي تجود زراعته في عدد من المديريات، ويعتبر العنب الأسود هو الأكثر شهرة وإنتاجاً، خصوصاً. وأن جزءاً من هذا النوع يتم تحويله إلى زبيب، ويصبح له مزايا، وفوائد عديدة.

وهذه المحاصيل أسهمت إسهاماً كبيراً في تسرب التلاميذ حيث أن أغلب المتسربين يعملون على زراعة تلك المحاصيل، وتسويقها.

- **البقوليات:**

تتم زراعة بعض البقوليات في بعض مديريات المحافظة: وأهم الأنواع المنتجة: الفول، والعدس، والدجرة، والحلبة.

- **المحاصيل النقدية:**

1- زراعة البن:

هو المحصول النقدي الذي يتم تصديره إلى الخارج، ويزرع في بعض المديريات وهي: مديرية باقم، وغمر، ورازح، وحيدان، كما ينتج بكميات متواضعة في مديريات الصفراء، ومنبه، وشداء.

2- زراعة القات:

في الوقت الذي تراجعت فيه زراعة شجرة البن اتسعت المساحة المزروعة بالقات، الذي أصبحت زراعته منتشرة في معظم مديريات المحافظة، وقد ساعد على كثرة زراعته وانتشاره في المحافظة سهولة زراعته، عائداته المالية الكبيرة وقد أصبح يمثل المصدر الرئيس للرزق للغالبية من أبناء المحافظة، حيث يصدر الجزء الأكبر منه إلى المملكة العربية السعودية [1].

3- الرعي وتربية الحيوانات:

يشكل الرعي، وتربية الحيوانات أحد الأنشطة الهامة لجزء من سكان المحافظة، ويتميز هذا النشاط بانتشاره في جميع المديريات، ويحتل المرتبة الثانية بعد

---

(1) الجهاز المركزي: تقرير العمليات الميدانية، مصدر سابق، ص36.



الزراعة في سلم أنشطة السكان، وقد ساعد على اتساع هذا النشاط وانتشاره، وفرة المراعي، والغطاء النباتي في معظم سطح المحافظة، ويعتبر الماعز، والضان أكثر أنواع الحيوانات التي تربى من قبل السكان.

إن الأنشطة الاقتصادية التي تمارس في محافظة صعدة تؤثر بشكل مباشر، وغير مباشر على استمرار التلاميذ في المدرسة، وبخاصة الزراعة، والرعي باعتبارهما الحرفتان الرئيستان اللتان يعتمد عليهما السكان، فمعظم الإناث يمارسن الرعي ومعظم الذكور يمارسون زارعة القات وقطفه، وتسويقه وبسبب تكليف الأولاد بأنشطة الزراعة، والرعي فإن ذلك قد يؤدي إلى تسرب الكثير من تلاميذ المدرسة الأساسية لا سيما وأن تلك الأعمال التقليدية لا تحتاج إلى مهارات معينة أو إلى جهد بدني كبير ويقتصر على جهد ضعيف، وتوكل الأسرة أنشطة الزراعة، والرعي إلى الأطفال من الجنسين [1].

كما أن مواقيت الحصاد الزراعي لا تتسق مع أوقات الدراسة لذلك يحل موسم قطف القات أثناء الدراسة وينصرف التلاميذ بتكليف من أسرهم إلى المزارع لتبزيغ القات، وهذا قد يعرضهم لترك المدارس.

2- القوة البشرية العاملة:

ويعتبر تطور القوى العاملة من حيث عددها وبنيتها أهم مقاييس للتطور الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد من البلدان؛ فازدياد أعداد السكان الداخلين في قوة العمل يتأثر من جهة بمعدلات النمو السكاني، ومن جهة أخرى يتوسع تطور العملية الإنتاجية، كما أن نمو القوى العاملة وتطور مستواها المهني، والفني تشكل أهم العوامل الملبية لحاجات قطاعات الاقتصاد الوطني، كما تشكل دعامة صلبة لتحقيق التطور المطرد للاقتصاد، ولتنمية الموارد البشرية للدولة[2].

---

(1) الجهاز المركزي: مصدر سابق، ص36.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: التركيب السكاني، مصدر سابق، ص35.



ينقسم السكان إلى فئتين رئيستين تبعاً لأعمارهم، وارتباطهم بالنشاط الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

• **الفئة الأولى:**

تمثل هذه الفئة قطاعاً من السكان خارج القوى البشرية وهم من ذوي الأعمار الصغيرة (أقل من 15سنة) والسكان من ذوي الأعمار الكبيرة (أكثر من 64سنة) والمعاقين إعاقة كلية أو جسدية، أو ذهنية، والذين هم خارج القوى البشرية ويشكلون نسبة (55.30٪) في عام (1994م) وهم لا يستطيعون القيام بأي نشاط اقتصادي.

• **الفئة الثانية:**

تمثل السكان داخل القوى البشرية في محافظة صعده وعددهم (215.261) نسمة، وهم يشكلون نسبة (44.70٪) من إجمالي السكان عام (1994م)، وقد بلغ إجمالي السكان داخل القوى البشرية عام(1986م)، (148.031) نسمة ومثلوا نسبة (45.81٪)من إجمالي السكان، وهي قريبة من النسبة السابقة، ولكن العدد المطلق تزايد بشكل كبير نتيجة الهجرة العائدة بعد حرب الهيمنة الأمريكية في عام (1990م)، وكذلك الحراك السكاني إلى المحافظة وانخفاض معدلات الوفيات[1].

• **العلاقة بقوة العمل:**

القوة العاملة تعرف بأنها ذلك الجزء من القوة البشرية الذي يتألف من الأفراد النشيطين اقتصادياً الذين يساهمون فعلاً بمجهودهم الجسماني، أو العقلي في عمل يتصل بالسلع، أو الخدمات، أو الذين يقدرون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه. إن المفاهيم السابقة المتعلقة بالقوة البشرية تتطابق مع المفاهيم الدولية، وذلك لأن الجهاز المركزي قد اعتبر أن كافة السكان (عشر سنوات فأكثر) لا يدخلون في إطار مفهوم القوة البشرية، لأن الحياة الاقتصادية في

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير الثاني لمحافظة صعدة، مصدر سابق، ص132.

اليمن يغلب عليها الطابع الزراعي التقليدي الذي يجد انعكاسه في الأسرة الأبوية الممتدة، حيث يدخل الأبناء العمل في سن مبكرة لا سيما في ظل غياب فاعلية التعليم الإلزامي [1].

ويلاحظ في الجدول[*] أن من يعملن من ربات البيوت في الريف قد بلغت نسبتهن (21.53٪) ومن يعملن منهن في الحضر قد بلغت نسبتهن (4.46٪)، وهذا يدل على أن ربة البيت في ريف صعده تشارك في العمل بعكس ربة البيت الحضر. وربما يعزي تدني مشاركة النساء في الحضر مقارنة بالنسبة في الريف لمحافظة صعده إلى ما يلي:

- ضغوط العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من مساهمة النساء في الأنشطة الاقتصادية الحضرية لمحافظة صعده.
- تدني المستوى التعليمي لدى النساء مقارنة بالرجال.
- الزواج المبكر الذي يعيق إلى حد كبير الدخول إلى سوق العمل.
- أما علاقة الطلاب بقوة العمل فتشير إلى أن نسبة مساهمتهم أكثر من الطالبات في الريف، وذلك يرجع إلى أن نسبة التحاقهن بالمدارس متدنية.

بلغ من يعمل من السكان في سن عشر سنوات فأكثر في صعده نسبة (6.311٪) تمثل هذه النسبة قوة العمل، أما من له علاقة بقوة العمل فقد مثلوا حوالي (95.31٪) وهذه الأرقام أظهرت أن الحاجة إلى الأطفال كقوة عاملة أمر وارد، ويرجع ذلك لحاجة الآباء إلى أبنائهم ليساعدوهم في مختلف الأعمال التي تتعلق بمعيشة الأسرة واحتياجاتهم لذلك يعتبر تكليف الأطفال بالأنشطة الاقتصادية للسكان من العوامل التي قد تؤدي إلى تسرب التلاميذ من المدارس.

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير الثاني لمحافظة صعده، مصدر سابق، ص132.

* أنظر الملحق رقم (1).

إن الاقتصاد الريفي في محافظة صعده زراعي باعتبار أن الزراعة هي الدعامة الرئيسة وتعتمد على الأيدي العاملة أكثر من الميكنة الزراعية، فالجزء الأكبر من العمل الزراعي يتم في المزرعة، وهذا العمل يتطلب عدداً من الأيدي العاملة؛ وتقوم الأسرة بذلك النشاط، ويشترك فيه الصغير، والكبير، الذكور، والإناث، ونظراً لأن الزراعة والرعي، لا يتطلبان مهارات عالية لذلك يكلف الأطفال بذلك العمل وهذا يؤثر على انتظامهم بالمدرسة، حيث يقومون بالتسميد، والري وتنقية الحشائش، والذري، والحصاد، وغيرها.[1]

إن العمل الحرفي غير الزراعي في محافظة صعده يتسم بالبساطة، والبدائية، حيث لا توجد مؤسسات تتبنى وتطور هذه الصناعة، وإنما يتم ذلك العمل مباشرة من قبل الأفراد، وغالباً في أماكن إقامتهم مثل صناعة المقالي (الحرض)، والحلي والتحف، والجنابي، وأحزمتها، والفخار، وقص الأحجار [2].

ونظراً أن اليمن تمتاز بدخول الأطفال سوق العمل في سن مبكرة، فإن محافظة صعده تتسم بذلك باعتبار أنها هي ومحافظة شبوة قد سجلتا أعلى النسب في النشاط الزراعي على مستوى الجمهورية، كما أن المحافظتين قد شكلتا أعلى النسب في التسرب، وقد تكون حاجة الأسرة في المحافظتين إلى عمل الأطفال في النشاط الزراعي، أو التهريب لمختلف أنواع السلع - باعتبار أنهما محاذيتان للحدود السعودية- من سبب تسربهم.

إن كثيراً من الشباب في المحافظتين يحترفون تهريب القات، والسيارات، والساعات الثمينة، والمسدسات عبر الصحاري، والجبال مشياً على الأقدام وتسبب انشغالهم بذلك ربما تعرضوا إلى التسرب من مدارسهم.

---

(1) نفس المصدر السابق، نفس الصفحة.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: التركيب السكاني، مصدر سابق، ص 35.

•الحالة التعليمية للسكان (10سنوات فأكثر) حسب العلاقة بقوة العمل:

يتضح من النتائج النهائية للتعداد لعام (1994م) بأن عدد الأميين في محافظة صعده بلغ (207.859) أمياً للأعمار (10سنوات فأكثر) وبنسبة (62.7٪) للذكور (96.54٪) للإناث، وهذه أرقام كبيرة تشير إلى أن الأمية منتشرة بين أوساط السكان بشكل كبير، وإذا نظر إلى توزيعهم على جميع الحالات والعلاقة بقوة العمل فإن أعلى نسبة للأمية هي بين ربات البيوت العاملات حيث بلغت (97.82٪) من إجمالي الأميين وهي نسبة عالية جداً، وبلغت النسبة بين ربات البيوت المتفرغات (95.64٪) أمية، وهذه نسب تدل على أن الأمية ما زالت مخيمة بشكل كبير على الإناث في محافظة صعده، وأن مراكز محو الأمية فاعليتها ضعيفة لم تحقق شيئاً يذكر، وأما بالنسبة للأمية بين العاملين فقد بلغت (70.5٪) من إجمالي الأميين في مختلف فروع العلاقة بقوة العمل [1].

وأما الحالات التعليمية (يقرأ ويكتب) فإن أعلى نسبة للطلاب المتفرغين (63.30٪) من إجمالي حالات من يقرأ ويكتب، وهذا أمر طبيعي فالذين لم يحصلوا على الشهادات الأساسية تم تصنيف حالتهم التعليمية على أنهم يقرؤون، ويكتبون، يلي ذلك نسبة الطلاب الذين يعملون، ويدرسون، ويكتبون، حيث بلغت (41.83٪) من إجمالي الحالات نفسها[2].

ويرى الباحث أن تزايد الأمية يعزي إلى الأسباب التالية [3]:

---

(1) علي أحمد العسلي، أحمد عبدالله الكبسي: خصائص القوى العاملة والظروف السكنية للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء صنعاء، 1996م، ص25.

(2) نفس المصدر، نفس الصفحة.

(3) عبدالله هزاع، وآخرون: السكان وخصائص القوى العاملة، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الأول للسياسة السكانية، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، 1991م، ص540.

- أن نوعية التعليم الأساسي لا يلبي حاجات الريف، لذلك يتسرب العدد الكبير من التلاميذ وينظمون إلى القوى العاملة وذلك لمساعدة الأسرة في زيادة دخلها.
- ضعف مستوى المدرسين لأن الغالبية هم من حملة الثانوية.
- زيادة عدد المواليد نتيجة للخصوبة المرتفعة، في ظل انخفاض الدخل وتردي الوضع الاقتصادي.

3 . **النشيطون اقتصادياً:**

السكان النشيطون اقتصادياً في محافظة صعده هم المصنفون ضمن الحالات التالية:

- يعمل.
- ربة بيت تعمل.
- طالب يعمل.
- متعطل سبق له العمل.

أن نسبة النشطين اقتصادياً لإجمالي حضر، وريف المحافظة بلغت في عام (1994م)،(44.86٪)،(35.06٪)،(46.27٪) على التوالي، ومقارنة مع ما كانت عليه في تعداد (1986م) فقد انخفضت هذه النسب، إلا أنه في تعداد (1994م) تم التركيز على المفهومات، والتعريفات وفترات الإسناد الزمني بشكل دقيق، إضافة إلى نمو السكان المتسارع الذي أدى إلى زيادة عدد السكان في الإعمار الصغيرة (أقل من 15سنة) ولذلك فإن عدد النشيطين اقتصادياً ارتفع من (100.642شخصاً) عام (1986م) إلى (133.726) شخصاً عام (1994م)[1].

(1) وزارة التخطيط والتنمية: النتائج النهائية لمحافظة صعدة، صنعاء،1996، ص133.

إن الجدول(*) يوضح التوزيع النسبي للسكان (10سنوات فأكثر) النشيطين اقتصادياً حسب النشاط الاقتصادي، والنوعية في حضر، وريف المحافظة، ويظهر أن أعلى نسبة من السكان النشيطين اقتصادياً يعملون في الزراعة، والحراجة، ويمثلون (79.39٪) من إجمالي العاملون في مختلف الأنشطة الاقتصادية في المحافظة من كلا الجنسين، يلي ذلك العاملين في تجارة الجملة والتجزئة، والصيانة، والإصلاح (5.88٪).

وعلى مستوى الحضر شكل العاملون في الزراعة، والحراجة أعلى نسبة، حيث بلغت (28.82٪) من إجمالي العاملين في مختلف الأنشطة في الحضر من كلا الجنسين، يلي ذلك العاملون في تجارة الجملة، والتجزئة، والصيانة، والإصلاح (20.66) والإدارة العامة، والضمان الاجتماعي (13.64٪) ويتوزع باقي العاملين على الأنشطة الأخرى بنسب مختلفة [1].

وفي الريف شكل العاملون في الزراعة، والحراجة عام (1994م) أعلى نسبة (84.9٪) من إجمالي العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية في الريف من كلا الجنسين يلي ذلك العاملون في التجارة، والصيانة، والإصلاح (4.27٪) ويتوزع الباقي على الأنشطة الأخرى المختلفة.

ويلاحظ في الجدول(*) الذي يوضح التوزيع النسبي للسكان (10سنوات فأكثر) النشيطين اقتصادياً أن الإناث في الريف يعملن في الزراعة، والحراجة أكثر من الذكور، حيث بلغت نسبة مشاركة الإناث (96.56٪) وهذا يدل على أن الإناث يتحملن العبء الأكبر في أنشطة الزراعة، والحراجة، كما يتضح أن نسبة الملتحقات من الإناث بالتعليم متدنٍ، أما في الحضر فقد بلغت نسبة مشاركة الإناث

---

* أنظر الملحق رقم (1).

(1) نفس المصدر، نفس الصفحة.

* أنظر الملحق رقم (1).

في النشاط الزراعي، والحراجة (26.3٪) ويرجع السبب في أن نسبة الإناث أكبر من الذكور في الحضر، أن الحضر في محافظة صعده يعتبر حضراً زراعياً، وليس حضراً مدنياً [1].

وأما باقي الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان فهي متدنية باستثناء تجارة التجزئة، حيث بلغت نسبة مشاركة الذكور في الريف أكثر من الإناث.

إن ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في الزراعة، والحراجة سببه أن الذكور يحملون الإناث أكثر الأعمال، وأما هم فيمارسون أعمال التجارة، والاغتراب، ويعملون في مؤسسات حكومية لذلك تتحمل الإناث معظم تلك الأعباء، وهي أعباء قد تصرفهن عن الاستمرار في التعليم.

ومن الواضح أن الأنشطة التي يعتمد عليها السكان في محافظة صعده بحسب أهميتها النسبية هي الزراعة، والحراجة وتمثل ما نسبته (79. 39٪) ثم تأتي التجارة وبنسبة (2.95٪) ثم الإنشاءات وتشكل نسبة (2.71٪) وأما التعليم فيأتي في الترتيب الأخير حيث يشكل ما نسبته (2.51٪)، وهكذا تشير تلك الإحصاءات إلا أن اعتماد السكان على التعليم لا يشكل أية أهمية فليس له قيمة تذكر في الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها المجتمع.

ويتركز نشاط السكان في نشاطين هما:

- الزراعة، والحراجة.
- الصناعة التحويلية.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة كل من النساء، والرجال في النشاط الزراعي في محافظة صعده مقارنة بالأنشطة الأخرى إلا أن معظم عمالة النساء، والرجال هي عمالة غير مدفوعة الأجر، هذه العمالة وإن كانت تحقق نظام التكافل

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: النتائج النهائية صعده، مصدر سابق، ص134.

الاجتماعي داخل الأسرة، إلا أنه بالمقابل ستظل أسيرة الثقافة الريفية بما فيها من موروثات اجتماعية مثل: الثأر، والأمية، والعادات والتقاليد السلبية [1].

4- **النشيطون اقتصادياً حسب المهنة والنوع:**

يشير الجدول[*] إلى أن أعلى نسبة من السكان (10سنوات فأكثر) النشيطين اقتصادياً كانت للعمال المهرة في الزراعة، فقد بلغت (76.05٪) من إجمالي العاملين في مختلف المهن في المحافظة من كلا الجنسين، يلي ذلك نسبة العاملين في المهن البسيطة (6.02٪) ثم عمال الخدمات، والبيع (5.07٪) ثم الحرفين (4.94٪) ثم المهنيين (3.25٪) ويتوزع باقي العاملين على المهن الأخرى بنسب مختلفة.

وعلى مستوى الحضر فقد شكل العمال المهرة في الزراعة أعلى نسبة (24.91٪) من إجمالي العاملين في مختلف المهن في الحضر من كلا الجنسين، يلي ذلك عمال الخدمات والبيع (18.23٪)، ثم المهن البسيطة (14.85٪)، ثم الحرفيين (14.61٪) ويتوزع الباقي من العاملين على المهن الأخرى.

مما سبق يلاحظ أن المهنة الرئيسة للسكان (10سنوات فأكثر) هي الزراعة، أما التعليم فلا يمثل شيئاً في محافظة صعده كمهنة رئيسة للسكان، وهذا يوضح أن المحافظة ما زالت تعاني من التخلف الشديد، وبخاصة في الجانب التعليمي، وعلى ما يبدو أن المهن، والحرف التي تتطلبها المؤسسات الحديثة لا تشكل أهمية في صعده وتقتصر المهن في المحافظة على المهن البدائية التي لا تحتاج إلى مجهود ذهني، وجسماني [2].

---

(1) الاسكو اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا: النساء والرجال في الجمهورية اليمنية، صنعاء، 1992م، ص104.

* انظر الملحق رقم (1).

(2) الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير الثاني لمحافظة صعدة، مصدر سابق، ص35.



5- **القطاعات الاقتصادية:**

إن محافظة صعده تعتبر من المحافظات التي يشكل فيها القطاع العام، والمختلط نسبة بسيطة جداً مقارنة بالقطاع الخاص، وتظهر الأرقام المبينة في الجدول(*) والتوزيع النسبي للسكان (10سنوات فأكثر) النشيطين اقتصادياً حسب القطاعات الاقتصادية، والنوع في حضر، وريف محافظة صعده، إن القطاع الخاص المحلي يشكل أعلى نسبة (93.30٪) من إجمالي العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية في المحافظة لكلا الجنسين، يلي ذلك القطاع الحكومي في الجهاز الإداري (5.27٪) ويتوزع باقي العاملين على القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسب مختلفة.

وعلى مستوى الحضر كانت أعلى نسبة أيضاً للعاملين في القطاع الخاص المحلي الذين مثلوا (73.44٪) من إجمالي العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية في الحضر من كلا الجنسين يلي ذلك العاملون في القطاع الحكومي، الجهاز الإداري (21.29٪) ويتوزع باقي العاملين على القطاعات الأخرى بنسب مختلفة[1].

وفي الريف يشكل العاملون في القطاع الخاص المحلي عام (1994م) أعلى نسبة (95.43٪) من إجمالي العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية في كلا الجنسين، يلي ذلك العاملين في القطاع الحكومي (الجهاز الإداري) (3.52٪) ويتوزع باقي العاملين على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

من خلال ما سبق يتضح أن التعليم ما زال متدنياً، وذلك نتيجة لغلبة الجانب الزراعي على الحياة الاقتصادية، وارتباط ذلك بعادات الأسرة وحاجاتها الاقتصادية، ونوعية التعليم غير الملائم للسكان، حيث نرى أن نسبة من يعملون في القطاع الحكومي الإداري (13.2٪) وهذا معدل بسيط جداً، ويشير إلى أن أغلب

---

* انظر الملحق رقم (1).

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير الثاني لمحافظة صعدة، مصدر سابق، ص35.

السكان إلى الآن لم يلتحقوا بالجامعات، وكذلك في الحضر نسبة من يعملون في الجهاز الإداري (21.29٪) نسبة بسيطة، وتدل على أن الحضر في محافظة صعده لا يحظى بالمؤسسات الحكومية الكافية التي تستقطب أكبر قدر من العاملين في المحافظة، هذا يظهر أن الجانب التعليمي لم يؤدِ دوره كما ينبغي باعتبار أن أغلب العاملين يمارسون الأعمال اليدوية البسيطة التي لا تحتاج إلى مهارة[1].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: النتائج النهائية لمحافظة صعدة، مصدر سابق، ص135.

الفصل السادس
المنهج واجـــراءات الـــدارســة الميـدانية

الفصل السادس
المنهج واجــراءات الــدارســة الميدانية

تمهيــد:

تناول هذا الفصل وصفاً دقيقاً للإجراءات التي أتبعهـا لتنفيـذ هـذه الدراسـة ويشمل وصـف مجتمع الدراسة، والعينـة، الـتي اسـتخدمها في الدراسة وإجـراءات صدقها، وثباتها،والمعالجات الإحصائية التي استخدمها الباحـث في تحليـل البيانـات المتعلقة بالدراسة.

1. المنهج:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة التسرب في المدرسة الأساسية في محافظة صـعده وعلاقتـه بخصائص المجتمـع، وأنـشطته مستخدماً في ذلـك المـنهج الوصفي الذي يعتمد على:

- تحديد مشكلة البحث، والإطلاع على كل ما يتعلق بها.
- صياغة المشكلة على شكل أسئلة نحاول الإجابة عليها.
- اختيار المجتمع الذي يجري عليه البحث، واختيار عينة منه.
- تطبيق الأدوات على مجتمع البحث.
- وصف النتائج وفق ترتيب معين.
- استخلاص النتائج والإجابة على تساؤلات البحث [1].

لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال الدراسة النظريـة، والميدانيـة لوصف ظاهرة التسرب، والعوامل المؤثرة في تلك الظاهرة، وعلاقة تلـك العوامـل بما يتصف به المجتمع من خصائص وما يمارسه من أنشطة اقتصادية.

---

(1) فان دالين: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط3، مكتبـة الأنجلـو المـصرية، القـاهرة، 1985م، ص293.

2. المجتمع:

هو المجتمع الذي أجرى الباحث دراسته عليه، وهو مجتمع واسع النطاق يتناثر في عدد من المديريات، ويشمل المجتمع الأصلي للقادة التربويين وعددهم (4311) حسب إحصاءات المسح التربوي الشامل لعام (1998م-1999م)، [1]، والمتسربين والبالغ عددهم (5236) حسب المعلومات التي حصل عليها الباحث من قسم الإحصاء بوزارة التربية والتعليم بما وارد في الجدولين رقم (6)،(7)[*]، وأما أولياء الأمور فقد تم تحديد عددهم بعدد المتسربين.

جدول رقم (4)

يوضح أفراد مجتمع الدراسة.

مجتمع الدراسة	العدد	النسبة
القادة التربويون	4311	٪30
المتسربون	5236	٪35
أولياء الأمور	5236	٪35
الإجمالي	14783	٪100

يتضح من الجدول رقم (4) أن القادة التربويين يشكلون نسبة (٪29.2) من مجتمع الدراسة، وأما المتسربون، وأولياء الأمور فيشكلون نسبة (٪70) من مجتمع الدراسة. وقد تم اختيار عينة ممثلة لذلك المجتمع.

3. العينة :

لقد تم اختيار عينة ممثلة للمجتمع الأصل حسب وصفها كما يلي:

- أنها عينة عشوائية.
- وقد روعيت عدة اعتبارات عند اختيار أفراد العينة هي كما يلي:

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء: المسح التربوي الشامل، مصدر سابق، ص106.

* أنظر الملحق رقم (1).



- أن تشمل مناطق مختلفة من المحافظة بحيث تعطي التمثيل الصادق للفئات الاجتماعية المختلفة.

أن تشمل العينة ثلاث فئات:

- القادة التربويين، لأنهم قمة النظام التعليمي الذي يعاني من المشكلة وهم أكثر خبرة ووعياً من غيرهم بأسباب وتداعيات ووسائل علاج المشكلة.
- أولياء الأمور لأن لهم علاقة بتسرب أبنائهم، ولديهم خبرة بخصائص وأنشطة المجتمع.
- المتسربين باعتبار أنهم محور المشكلة أساساً.

وعلى ضوء ما سبق قام الباحث بتوزيع أداة البحث على عينة من القادة التربويين بلغ حجمها (210) أشخاص في بعض مديريات المحافظة، شملت: مديريات: مجز، والصفراء، وباقم، وسحار، والحشوة واستجاب منهم (200) شخص فقط، ومن ثم فقد كان عدد المفقود من النسخ الموزعة من الاستبيان (10) نسخ، وبذلك أصبح عدد الاستبيانات القابلة للتحليل (200) استبانة، وأما عينة المتسربين فقد بلغ حجمها (100) تلميذ متسرب تم ملاحقتهم في عدد من المديريات شملت: مديريات مجز، والصفراء، وباقم، وسحار، والحشوة، وقد استجاب منهم (97) تلميذاً متسرباً، وأصبح عدد الاستبيانات القابلة للتحليل (97) استبانة.

وبالنسبة لعينة أولياء الأمور بَلَغَ حجمها (100) فرد، تم استجوابهم في عدد من المديريات وشملت: مجز، الصفراء، باقم، سحار، الحشوة، ولقد استجاب منهم (96) فرداً، وتم استبعاد (4) استبنات منها لعدم استكمال إجاباتها، لذلك أصبح عدد الاستبانات القابلة للتحليل (96) استبانة.

يوضح الجدول رقم (5) عدد أفراد المستجيبين من العينة ونسبتهم لجميع فئات الدراسة الميدانية.

جدول رقم (5)

يوضح عدد المستجيبين من أفراد العينة

الفئات	العدد	النسبة
القادة التربويون	200	٪50
أولياء الأمور	96	٪25
المتسربون	97	٪25
الإجمالي	393	٪100

4. الأداة :

قام الباحث بتصميم أداة الدراسة وهي استبانه مقيدة وسؤال واحد مفتوح، وقد اتبع الباحث الخطوات التالية:

أ. إعداد القائمة الأولية:

بعد الرجوع إلى مصادر المعلومات ذات العلاقة بخصائص مجتمع الدراسة وإلى الدراسات السابقة وتحليلها، تمكن الباحث من استنباط الخصائص السكانية، والاجتماعية، والخصائص والأنشطة الاقتصادية، التي لها صلة مباشرة، وعلاقة بظاهرة التسرب، ولقد تمت صياغتها بما يتناسب وطبيعة مجتمع وبيئة الدراسة وإمكانية تطبيقها عليها.

وعلى هذا الأساس قام الباحث مستعيناً بذوي الخبرة في هذا المجال بإعداد قائمة أولية بأسباب التسرب التي لها علاقة بالخصائص السكانية، والاجتماعية، والخصائص والأنشطة الاقتصادية بشكلها المبدئي، وبعد تكرار الاستشارات للأساتذة المختصين في هذا المجال تم إعداد مفردات الاستبانة في ضوء الخصائص السكانية، والاجتماعية، والخصائص والأنشطة الاقتصادية ويبين الملحق رقم (2) الصيغة المبدئية للاستبيان(*).

* أنظر الملحق رقم (2).



5. التأكد من صدق الأداة:

يقصد بالصدق: أن تقيس الأداة بالفعل الوظيفة المخصصة لقياسها دون أن تقيس وظيفة أخرى(1)، وتحقيقاً لهذا الهدف.

قام الباحث بعرضها على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة، والدراية في البحث التربوي، والقياس، والتقويم وعلى علم بالخبرات التربوية، والاجتماعية من أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية كمحكمين باعتبار هذا الإجراء أحد وسائل التحقق من صدق هذه الأداة؛ فغالباً ما يتم حساب صدق الاستبانات بعرضها على المحكمين المشهود لهم بالكفاية، والخبرة(*).

ولقد تمكن الباحث من استعادة كل الاستبانات المحكمة الثمانية، وتم الإفادة من جميع ما جاء فيها من توصيات، وملاحظات، وحذف، وتصويب، وتم تعديل الاستبانة، ومن أبرز ما أشار به من قبل الأساتذة المحكمون ما يلي:

إعادة صياغة بعض الفقرات، والجمل، والكلمات: زيادة النمو السكاني، الثأر بين القبائل، مشاركة التلاميذ المبكرة قوة العمل، الاكتفاء بتعلم القراءة والكتابة إعادة ترتيب بعض الفقرات في إطار الخصائص التي تنتمي إليها الفقرات: زيادة أفراد العائلة أعيدت من خصائص اجتماعية الى سكانية.

تغيير التدريج الخماسي للاستبانات (موافق، موافق جداً، موافق إلى حد ما، غير موافق)(*) إلى نمط ثنائي من الاستجابات هو:(سبب رئيس، ليس سبباً)

حذف ذكر عناوين المجالات وتقديم الفقرات للمستجيبين بدونها.(*)

- حذف الجمل المعطوفة التي تدل على وجود فكرة أخرى للفكرة الرئيسة في العبارة زيادة النمو السكاني المتسارع يقلل من استمرار التلاميذ في التعليم،

---

(1) جابر عبد الحميد جابر وآخرون: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992م، ص271.

* أنظر الملحق رقم (5).

* أنظر الملحق رقم (2).

* أنظر الملحق رقم (3).

وارتفاع عدد الأولاد في الأسرة يقف عقبة، أما استمرار جميع الأبناء بالمدرسة.

- التأكد من أن فقرات الاستبانة تقيس ما وضعت لقياسه.
- تم حذف فقرة واحدة من الاستبيان وهي: (9) زيادة أفراد العائلة وبذلك بقي عدد فقرات الاستبيان (40) فقرة بدلاً عن (41) فقرة.
- وقد أصبحت الصورة النهائية للاستبيان تتكون من فقرات موزعة على ثلاث مجالات هي:
- خصائص سكانية.
- خصائص اجتماعية.
- خصائص وأنشطة اقتصادية.
- ويندرج تحت المجالات (40) فقرة[*].

6. التأكد من صدق ثبات الأداة:

يقصد بالثبات قدرة الأداة على القياس في الوقت الحاضر، وفي المستقبل بالدقة نفسها[1]، ويتم حساب ثبات الأداة بطرق عدة منها تقسيم الأداة الواحدة إلى مجموعتين متكافئتين من المفردات، ومن ثم حساب معامل ارتباط التصاحب بين النصفين، وتعتبر هذه الطريقة من أكثر طرق ثبات الأداة استخداماً، ويرجع ذلك إلى أنها تتلافى عيوب بعض الطرق الأخرى.

ولمعرفة ثبات الاستبانة قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة عشوائية من القادة التربويين، والمتسربين، وأولياء الأمور، بلغت (94) فرداً تم اختيارهم من مجتمع الدراسة، وبعد أن تم استعادت الاستبانات من أفراد العينة قام الباحث بإدخال البيانات للحاسب الآلي، ومن هذا المنطلق تم حساب معامل ارتباط التصاحب بين النصفين الأول، والثاني، وبلغ معامل ارتباط (858.) والتجزئة

---

* أنظر الملحق رقم (4).

(1) جابر عبد الحميد، وآخرون: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، مصدر سابق، ص273.

النصفية بلغت (7399.) للثبات وهذه الدرجات مقبولة تربوياً مما يمكن القول أن الاستبانة تتسم بالثبات وأنها صالحة للتطبيق.

وبعد أن تم إعداد الاستبانة بصورتها النهائية، ووفقاً للخطوات التي تم الإشارة إليها مسبقاً قام الباحث بطبع (410) استبانة منها (210) استبانة للقيادة التربويين (100) استبانة للمستربين، و(100)لأولياء الأمور، وقد تصدر الاستبانة رسالة موجهة إلى المبحوث تضمنت عنوان الدراسة، والإشارة إلى الهدف منها، والطلب من أفراد العينة توخي الموضوعية، والدقة وتلا ذلك فقرات الاستبيان، ثم سؤال واحد مفتوح للمبحوث لأضافة أسباب لم ترد في الاستبيان.

وقد توجه الباحث إلى محافظة صعده لتطبيق الأداة على عينة الدراسة، وتم بعدها زيارة عدد من المدارس ووزعت نسخ الاستبيان على القادة التربويين ولم يواجه الباحث أي صعوبة في جمعها، نتيجة لفهم التربويين وإدراكهم بالمهمة التي يقوم بها الباحث وتفهمهم لمشكلة الدراسة، وأما بالنسبة لتطبيق الأداة على عينة أولياء الأمور، والمتسربين، فلقد اعترضت الباحث خلالها صعوبات عديدة ومنها:

- عدم إلمام المستجيبين من العينتين بالقراءة، والكتابة، وتدني مستواهم الثقافي، لذلك قام الباحث بتوضيح هدف الأداة، وتحديد ما هو مطلوب من الفئتين، وبقراءة وشرح الاستبانة كاملة.

- ندرة تواجدهم في مكان واحد كما هو الحال بالنسبة للتربويين، حيث تحمل الباحث عناء ملاحقتهم إلى المزارع، والمراعي، والقرى، والطرق، والمساجد... الخ.
- ترامي أطراف المديريات وقد كلف ذلك الباحث الكثير من الجهد وقدراً غير يسير من المال .
- انشغال المستجيبين في أسواق القات، والطماطم، والفواكه، واستعجالهم وقد أطال ذلك من فترة البحث الميداني حيث كان الباحث ينتظرهم حتى يكملوا أعمالهم.

وحرصاً من الباحث على أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة، زار الباحث مديريات كثيرة في أنحاء مختلفة من المناطق شملت مديريات: مجز، الحشوة، باقم،



الصفراء، سحار، واستغرقت في التطبيق للأداة أكثر من شهر ونصف تنقل الباحث خلال تلك الفترة بين المديريات السالفة الذكر، وبعد أن تم جمع الاستبانات، قام بتفريغ الاستجابات بعد أن حدد درجتين للبديل الأول (سبب رئيس)، ودرجة واحدة للبديل الثاني (ليس سبباً) وعلى أثر ذلك قام الباحث بإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة لتلك البيانات.

7. المعالجات الإحصائية:

لتحليل البيانات والمعلومات قام الباحث بإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة متبعاً الأساليب التالية:

- تم تفريغ البيانات إلى الحاسب الآلي، لإجراء المعالجات الإحصائية لتلك البيانات.
- للإجابة على أسئلة البحث استخدم الباحث عدداً من الأساليب الإحصائية التي يتضمنها لبرنامج الإحصائي (SPSS) الذي يتناسب مع البحث.
- تم استخدام التكرارات، والنسب المئوية، واختبار قيمة كآي تربيع، ومعامل ارتباط التصاحب، ومستوى الدلالة لإيجاد العلاقة بين ظاهرة التسرب، والخصائص السكانية، والاجتماعية، والخصائص والأنشطة الاقتصادية.
- تم استخدام معادلة الفا كرونباخ، والتجزئة النصفية، ومعامل ارتباط التصاحب لاستخراج الثبات لمجالات الدراسة.

الفصل السابع
التحليل والنتائج



الفصل السابع
التحليل والنتائج

تمهيــد:

بعد استعراض لإجراءات الدراسة الميدانية في الفصل السابق شرعنا في هـذا الفصل إلى تناول النتائج التي تمخضت عنها، وذلـك للإجابـة علـى أسـئلة البحـث الهادفة إلى معرفة التسرب في المدرسة الأساسية في محافظة صعدة، وعلاقته بخصائص المجتمع، وأنشطته من وجهـة نظـر أوليـاء الأمـور، والمتسربين، والقـادة التربـويين، ومعرفـة العلاقـة ذات الدلالـة الإحـصائية بـين التـسرب والخـصائص الـسكانية، والاجتماعية، والخصائص والأنشطة الاقتصادية.

وقد تخلل ذلك العرض تحليل تلك النتـائج أو مناقـشتها في ضـوء المعطيـات التي لدى الباحث من خلال الدراسة نفسها وما تضمنته من خلفية نظريـة تناولـت مشكلة التسرب، والخـصائص الـسكانية، والاجتماعيـة، والانـشطة الاقتـصادية في محافظـة صـعدة، وأخـيراً خـتم الباحـث هـذا الفـصل بمجموعـة مـن التوصـيات، والمقترحات.

أولاً: الإجابة على السؤال الأول الخاص بالخصائص السكانية:

لما للخصائص الـسكانية مـن علاقـة بتـسرب تلاميـذ المدرسـة الأساسـية في محافظة صعدة اقتضت أهداف الدراسـة الإجابـة علـى الـسؤال الأول مـن أسـئلة البحث وهو: ما علاقة التسرب في المدرسة الأساسية في محافظـة صـعدة بخـصائص المجتمع السكانية؟ وللإجابة عـن هـذا الـسؤال قـام الباحـث بحـساب التكـرارات، والنسب المئوية، والمتمثلة إجابات المستجيبين على الاسـتبيان، واختبـار قيمـة كـاي تربيع، ومعامل ارتباط التصاحب، ومـستوى الدلالـة، والجـدول التـالي رقـم (6) يوضح نتائج الخصائص السكانية.



جدول رقم (6)

يوضح أراء فئات العينة في علاقة التسرب بالخصائص السكانية

م	الفقرات	الاجابة	أولياء الأمور		المدرسون		الهيئة التربوية		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل التوافق	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
1	زيادة نسبة النمو السكاني المتسارع	ليس سبباً	55	57.3	76	78.4	86	43.0	217	55.2	33.232	0.279	0.001
		سبب	41	42.7	21	21.7	114	57.0	176	44.8			
2	ارتفاع عدد الأولاد في الأسرة	ليس سبباً	45	46.9	51	52.6	50	25.0	146	37.2	26.421	0.251	0.001
		سبب	51	53.1	46	47.4	150	75.0	247	62.8			
3	ارتفاع نسبة الأطفال من سن (6-12) سنوات	ليس سبباً	49	51.0	58	59.8	80	40.0	187	47.6	10.78	0.164	0.004
		سبب	47	49.0	39	40.2	120	60.0	206	52.4			
4	اهتمام الآباء بتعليم الذكور أكثر من الإناث	ليس سبباً	39	40.6	29	29.9	58	29.0	126	32.1	4.301	0.104	0.116
		سبب	57	59.4	68	70.1	142	71.0	267	67.9			
5	الالتحاق بالمدرسة في سن كبير(10-12) سنة	ليس سبباً	39	40.6	47	48.5	88	44.0	174	44.3	1.211	0.055	0.564
		سبب	57	59.4	50	51.5	112	56.0	219	55.7			
6	ارتفاع معدل الخصوبة	ليس سبباً	56	58.3	44	45.4	68	34.0	168	42.7	16.052	0.198	0.000
		سبب	40	41.7	53	54.6	132	66.0	225	57.3			
7	كبر حجم الأسرة	ليس سبباً	36	37.5	45	46.4	38	19.0	119	30.3	26.353	0.251	00.001
		سبب	60	62.5	52	53.6	162	81.0	274	69.7			
8	ارتفاع تكاليف الإعالة	ليس سبباً	30	31.03	31	32.0	38	19.0	99	25.2	8.295	0.144	0.016
		سبب	66	68.8	66	68.0	162	81.0	294	74.8			

يتضح من الجدول رقم (6) من الفقرات (1)، (2)، (3)، (6)، (7)، (8) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001) أما بالنسبة للفقرة (4) ونصها (**اهتمام الآباء بتعليم الذكور أكثر من الإناث**)، فلم تكن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) وكذلك الفقرة (5)،(**ونصهاالالتحاق بالمدرسة في سن كبير10-12 سنة**) ينطبق عليها نفس الملاحظة، وهذا يشير إلى أن معظم أفراد العينة ويرون أن معظم الخصائص السكانية الواردة في الاستبيان لها علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة ما عدا الفقرة رقم (1) (**زيادة نسبة النمو**

السكاني المتسارع) حيث ينفي معظم أفراد العينة وجود علاقة بين زيادة نسبة النمو السكاني المتسارع وبين التسرب، ورغم هذا الاختلاف فإن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، وقد يرجع ذلك إلى أن أفراد العينة لا يدركون مخاطر النمو السكاني المتسارع في ظل تدني مستوى الدخل والمعيشة، وبأنه يشكل ضغطاً على جميع المؤسسات الخدمية، ومن ضمنها التعليم، ولكنهم يدركون وجود علاقة بين التسرب وعدد من الخصائص السكانية الواردة في الاستبيان وتشمل: ارتفاع عدد الأولاد في الأسرة، وارتفاع نسبة الأطفال من سن (6–7) سنة، وارتفاع الخصوبة، وارتفاع نسبة الأعالة، وكبر حجم الأسرة، والجداول التالية: رقم (7)، (8)،(9)،(10)،(11)، (12)، (13)، (14) تتضمن النتائج الخاصة بالخصائص السكانية ويتبع كل منها عرض تحليل يفسر بياناتها.

جدول رقم (7)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بزيادة النمو السكاني المتسارع

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
1	زيادة نسبة النمو السكاني المتسارع	ليست سبباً	55	57.3	76	78.4	86	43.0	217	55.2	33.232	0.279	00.001
		سبب	41	42.7	21	21.7	114	57.0	176	44.8			

يتضح من الجدول رقم (7) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001) حيث يلاحظ أن نسبة (55.2٪) من أفراد العينة لا يرون في **(زيادة النمو السكاني المتسارع)** سبباً للتسرب، وهو الرأي الذي يوافق عليه أولياء الأمور وبما نسبته (57.3٪)، وكذلك المتسربون وبنسبة (78.4٪)، بينما يرى القادة التربويون أن زيادة النمو السكاني المتسارع له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة وهذا الرأي يشكل نسبة (57.0٪)، وهذا الاختلاف يؤكد أن قيمة معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، ويرى الباحث أن هذا الاختلاف يرجع إلى أن القادة التربويين هم أكثر إدراكاً وفهماً للمخاطر التي تصاحب النمو السكاني في ظل أوضاع اقتصادية ومعيشية متردية، حيث إن النمو السكاني المتسارع ينبغي أن

يصاحبه توسع في الخدمات الأساسية، ومنها التوسع في بناء المنشآت التعليمية التي تستوعب الأعداد الكبيرة من الأطفال ممن هم في سن الإلزام، ويتطلب كذلك زيادة المساحات المزروعة بحيث تغطي احتياجات السكان الأساسية ويتطلب ارتفاعاً في دخول المواطنين ومستوى معيشتهم لتلبي كافة احتياجاتهم من خلال إصلاح الاقتصاد والإدارة، ومكافحة الفساد المالي، والإداري المزمن وهو هدف بعيد المنال لذلك كان رأي القادة التربويين نابعاً من فهم أبعاد المشكلة.

جدول رقم (8)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بارتفاع عدد الأولاد في الأسرة

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
	ارتفاع عدد الأولاد في الأسرة	ليس سبباً	45	46.9	51	52.6	50	25.0	146	37.1	26,421	0,251	00,001
		سبب	51	53.1	46	47.4	150	75.0	247	62.8			

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً وعند مستوى الدلالة (0.001) حيث يلاحظ أن نسبة (62.8٪) من أفراد العينة يرون أن **(ارتفاع عدد الأولاد في الأسرة)** له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة، وقد بلغت نسبة أولياء الأمور الموافقين (53.1٪) والقادة والتربويين (75٪) يعني أن معظم أفراد عينة الفئتين يرون أن ارتفاع عدد الأولاد في الأسرة يعتبر سبباً للتسرب من المدرسة، في حين أن المتسربين وبنسبة (52.6٪) لا يرون ذلك سبباً للتسرب.

ويعزي الباحث رأي المتسربين إلى أنهم يعيشون في بيئة يُحبذ الآباء فيها العدد الكبير من الأبناء للاستقواء بهم، والاستعانة بهم في توفير الدخل الكافي للأسرة. وهذا الاختلاف بين أفراد العينة، يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، بينما يعزي رأي أولياء الأمور، والقادة التربويون إلى: عدم قدرة الآباء على إلحاق جميع الأبناء في المدارس، وإلى عجزهم عن تحمل أعباء تدريسهم إذا قدر لهم الالتحاق، نتيجة زيادة المستلزمات التعليمية العديدة التي تشمل: الدفاتر، والأقلام، والأحذية، والملابس، والمصروف اليومي، والرسوم الرسمية، وغير الرسمية بسبب ارتفاع عددهم مع قلة الدخول مما قد يتسبب في تسرب بعضهم.



جدول رقم (9)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بارتفاع نسبة الأطفال من سن (6–7) سنوات

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
	ارتفاع نسبة الأطفال من سن (6–7) سنوات	ليست سببا	49	51.0	58	59.8	80	40.0	167	47.6	10.75	0.164	00.004
		سبب	47	49.0	39	40.2	120	60.0	206	52.4			

يتضح من الجدول(9) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.004) حيث يلاحظ أن (52.4٪) من أفراد العينة يرون أن **(ارتفاع نسبة الأطفال من سن (6–7) سنوات)** يعتبر له علاقة بحدوث التسرب من المدرسة بينما لا يرى كل من أولياء الأمور والمتسربين في ذلك سبباً للتسرب، ويشكلون بنسبة (51.0٪)، (59.8٪) على التوالي أما القادة التربويون، ونسبة(60.0٪) يرون أن ذلك العامل له علاقة بالتسرب، وهذا الاختلاف بين أفراد العينة يوضحه أن قيمة معامل ارتباط التصاحب دال إحصائيا. ويرى الباحث أن هذا الاختلاف يعود إلى أن القادة التربويين هم أكثر وعياً من الفئتين بآثار ارتفاع نسبة الأطفال من سن (6–7) سنوات على الواجب التعليمي للدولة، وأسر المجتمع نحوهم إذ يشكل ارتفاع نسبهم طلباً جامحاً على الخدمات التعليمية، ويتمثل ذلك في الحاجة إلى عدد متزايد من المدارس، والفصول الدراسية، والمعلمين، والكتب المدرسية، والتجهيزات، والمعامل المدرسية، وغير ذلك من المستلزمات الضرورية للعملية التعليمية، وهذا بدوره يشكل ضغطاً كبيراً على كلفة التعليم في إطار الإنفاق الحكومي الاقتصادي، الذي تواجهه الدولة، وبالطبع فإن عدم التوسع في التعليم على نحو يستوعب تفجير أعداد الأطفال من سن (6–7) سنوات سيكون له أثار وأبعاد اقتصادية، واجتماعية وسلبية، ومن تلك الآثار ما قد ينجم من تسرب للأبناء وما قد يتسببه هذا من تزايد في عدد الأميين.



جدول رقم (10)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب باهتمام الآباء بتعليم الذكور أكثر من الإناث

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
	اهتمام الآباء بتعليم الذكور أكثر من الإناث	ليست سبباً	39	40.6	29	29.9	58	29.0	126	32.1	4.301	0.104	0.116
		سبب	57	59.4	68	70.1	142	71.0	267	67.9			

يتضح من الجدول رقم (10) أن قيمة كاي تربيع غير دالة إحصائياً لأنها لم تكن عند مستوى الدلالة (0.05) حيث يلاحظ أن نسبة (67.9٪) من مجموع أفراد العينة ترى أن (**اهتمام الآباء بتعليم الذكور أكثر من الإناث**) له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية وهو الرأي الذي ذهب إليه (59.4٪) من أولياء الأمور، و(70.01٪) من المتسربين، و(71٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب غير دال إحصائياً، ويعزى الباحث ذلك إلى أن الذكور تتوفر لهم فرص أوسع للالتحاق بالمدارس أكثر من الإناث، وإلى أن الآباء لا يرغبون في إلحاق بناتهم بمدارس مختلطة وإلى وجود تصور خاطئ لديهم حول أدوار البنات في المستقبل وبعد زواجهن فالبنات من وجهة نظرهم لا يحتجن إلى تعليم لأن مصيرهن الزواج في وقت مبكر، وعملهن داخل بيوتهن لا يتطلب هذا التعليم، وهن بعد الزواج لا يسهمن في تحسين دخول الآباء كما ينتظر من الأبناء، كما أن بعض الآباء يعتقد أن التعليم الذي يتطلب خروجهن، واختلاطهن بالرجال قد يعرض شرف الأسرة للقيل والقال، وباستثناء موقف الآباء من قضية الاختلاط، قد يؤدي ذلك إلى التصور لديهم إن ترك بناتهم للمدارس أفضل من ذهابهن إلى مؤسسات تعليمية مختلطة.

جدول رقم (11)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بالتحاق الأبناء بالمدرسة في سن كبير (10-12) سنة

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
	الالتحاق بالمدرسة في سن كبير (10-12)سنة	ليست سبباً	39	40.6	47	48.5	88	44.0	174	44.3	1.211	0.055	0.564
		سبب	57	59.4	50	51.6	112	56.0	219	55.7			



يتضح من الجدول رقم (11) أن قيمة كاي تربيع من إجمالي أفراد العينة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) حيث يلاحظ أن نسبة (55.7٪) ترى أن (الالتحاق بالمدرسة في سن كبير (10-12) سنة) يمكن أن يكون له علاقة بتسرب التلاميذ، ويوافق على هذا الرأي (59.4٪) من أولياء الأمور، و(51.6٪) من المتسربين، و(56.0٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب غير دال إحصائياً، وقد يعزى ذلك الاتفاق بين الفئات الثلاث إلى واقع المعايشة لمواقف كل من الأباء، والتلاميذ من هذا العامل حيث يحجم التلاميذ عن الالتحاق بالمدارس بسبب ما ينتابهم من مشاعر الحياء من جراء كبر سنهم بالنسبة للعمر المحدد للالتحاق، أما أن الآباء فإنهم يرون أن الأبناء قد وصلت أعمارهم إلى سن يسمح لآبائهم بتكليفهم بممارسة أعمال مختلفة، ويفرحون أن يتحمل أبنائهم جزءاً من أعمالهم اليومية، وأنشطتهم الاقتصادية السائدة في البيئة وقد أوضح بعض المتسربين في إجابتهم على السؤال المفتوح في الاستبيان أنهم يخجلون من الجلوس إلى جوار أقرانهم الصغار في المدرسة بسبب كبر سنهم، ويعزون تسربهم إلى هذا العامل.

جدول رقم (12)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بارتفاع معدل الخصوبة البشرية

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
	ارتفاع معدل الخصوبة البشرية	ليست سبباً	56	58.3	44	45.4	68	34.0	168	42.7	16.052	0.198	0.000
		سبب	40	41.7	53	54.6	132	66.0	225	57.3			

يتضح من الجدول رقم (12) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.000) ويلاحظ أن نسبة (57.3٪) من مجموع أفراد العينة ترى أن (ارتفاع معدل الخصوبة البشرية) له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية، وهو الرأي الذي يذهب إليه (54.6٪) من المتسربين، و(66.0٪) من القادة التربويين، في حين يرى (58.3٪) من أولياء الأمور أن ارتفاع معدل الخصوبة ليست سبباً في تسرب التلاميذ، وهذا الاختلاف يوضحه أن قيمة معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً.

ويمكن عزو رأي القادة التربويين، والمتسربين إلى أن الأباء في تلك البيئة يفضلون الإكثار من النسل استجابة لحاجة الأستقواء بهم والانتفاع بنشاطهم

الاقتصادي، وضغوط حياتهم المعيشية، والقبلية، كما أن ندرة تعليم النساء، والافتقار إلى المعرفة بوسائل تنظيم النسل، وغياب التوعية الصحية الكافية، وارتفاع نسبة الأمية بين الرجال، والنساء، وتدني المستوى الثقافي من شأنها أن ترفع معدل الخصوبة، وهذا قد يحول دون قدرة الآباء على تحميل أعباء إعالة جميع أبنائهم، وتلبية مستلزمات حاجاتهم إلى التعليم مما قد يعرضهم إلى التسرب، أما رأي أولياء الأمور، فيمكن أن يعزى إلى رغبتهم في العديد من الأولاد إلى عجز الاقتصاد عن توفير دخل كافٍ لهم، وقصور النظام التعليمي هما المسؤولان إلى حد كبير عن ما قد يتعرض له أولادهم من تسرب، وليس إلى ارتفاع معدل الخصوبة وحده.

جدول رقم (13)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بكبر حجم الأسرة

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل الارتباط التصاحبي	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
	كبر حجم الأسرة	ليست سبباً	36	37.5	45	46.4	38	19.0	119	30.3	26.352	0.251	00.001
		سبب	60	62.5	52	53.6	162	81.0	274	69.4			

يتضح من الجدول رقم (13) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001) حيث يلاحظ أن نسبة (69.4٪) من مجموع أفراد العينة ترى أن (كبر حجم الأسرة) يمكن أن يكون له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية وهو ما يراه (62.5٪) من أولياء الأمور، و(53.6٪) من المتسربين، و(81.0٪) من القادة التربويين، وهذا يوضح وجود علاقة بين حجم الأسرة وتسرب التلاميذ، حيث لا يتوافر في ظل الأسرة الكبيرة المناخ المناسب للطالب لإعداد وتحضير الدروس داخل المنزل، تتصف معظم المنازل في محافظة صعده بقلة عدد حجراتها وافتقارها إلى خدمات الإنارة، والكهرباء، والتدفئة المناسبة، كما أن كثرة الأولاد في ظل انخفاض الدخل، وارتفاع نسبة التضخم يضاعف من تكاليف الإعالة، وهذا يمكن أن يؤثر سلباً على الوضع التعليمي لأبناء الأسرة.



جدول رقم (14)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بارتفاع تكاليف الإعالة

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
	ارتفاع تكاليف الإعالة	ليست سبباً	30	31.03	31	32.0	38	19.0	99	25.3	2.295	0.144	0.016
		سبب	66	68.8	66	68.0	162	81.0	294	74.8			

يتضح من الجدول رقم (14) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.016) حيث يلاحظ أن (74.8٪) من مجموع أفراد العينة ترى أن **(ارتفاع تكاليف الإعالة)** له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية، وهذا ما ذهب إليه (68.8٪) من أولياء الأمور، و(68.0٪) من المتسربين، و(81.0٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب، دال إحصائيا، ويبدو أن كثرة الإنجاب في ظل انخفاض الدخول، وارتفاع وتيرة التضخم، وانتشار البطالة، والافتقار إلى العمالة الماهرة، وعدم إقبال المجتمع على وسائل تنظيم النسل، يخلق صعوبة عملية للآباء في مجال مسئولياتهم في سد احتياجات العدد الكبير من أفراد أسرهم وهذا قد يؤدي إلى مشاركة الأبناء بضغوط من آبائهم في مسئولية الإعالة، وتزايد تلك المسئولية كلما تقدم عمر التلاميذ، حتى إذا وصلوا إلى سن (15) سنة فإنهم قد يتعرضون بنسبة أكبر إلى ترك المدارس لتحمل واجب الإنفاق على شيوخ الأسرة، وصغارها معاً.

الخلاصة:

من خلال ما سبق من إجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة اتضح أن معظم الخصائص السكانية الواردة في فقرات الاستبيان لها علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية في محافظة صعده، ما عدا فقرة واحدة والتي نصها **(زيادة النمو السكاني المتسارع)** وهذا يدل على أن أفراد العينة لا يدركون المخاطر السكانية التي تنجم عن التزايد السكاني.

ثانياً: الإجابة على السؤال الثاني الخاص بالخصائص الاجتماعية:

وللإجابة على هذا السؤال ونصه (ما علاقة التسرب في المدرسة الأساسية بالخصائص الاجتماعية؟).

وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب التكرار، والنسبة المئوية، بحسب إجابات المستجيبين على الاستبيان، كما تم حساب قيمة كاي تربيع لحسن المطابقة، ومعامل الارتباط، ومستوى الدلالة، والجدول التالي رقم (15) يوضح نتائج الخصائص الاجتماعية.

والجدول رقم (15)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بالخصائص الاجتماعية

م	الفقرات	الاستجابة	أولياء الأمور		المشرفون		القيادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
9	الخلافات وانقسام الأسرة	ليست سبباً	26	27.1	36	39.2	10	5.0	74	18.8	55.577	0.310	0.001
		سبب	70	72.9	95	60.8	190	95.0	319	81.2			
10	هجرة الزوج	ليست سبباً	27	28.1	35	36.1	14	7.0	76	19.3	41.705	0.310	0.001
		سبب	69	71.9	62	63.9	186	93.0	317	80.7			
11	الزواج المبكر	ليست سبباً	29	30.2	38	39.2	56	28.0	123	31.3	3.064	0.089	0.215
		سبب	67	69.8	59	60.8	144	72.0	270	68.7			
12	حاجة الأم للبنت لجلب الماء والحطب	ليست سبباً	32	33.3	18	18.6	36	18.0	86	21.9	9.755	0.156	0.008
		سبب	64	66.7	79	81.4	164	82.0	307	78.1			
13	شعور المجتمع بدونية تعليم البنت	ليست سبباً	37	38.5	38	39.2	22	11.0	97	24.7	44.070	0.317	0.001
		سبب	59	61.5	59	60.8	178	89.0	296	75.3			
14	غياب الآباء عن المنزل	ليست سبباً	18	18.8	23	23.7	20	10.0	61	15.5	10.325	0.160	0.006
		سبب	78	81.3	74	76.3	180	90.0	332	84.5			
15	انتشار الثأر	ليست سبباً	21	21.9	42	43.3	36	18.0	99	25.2	22.926	0.235	0.000
		سبب	75	78.1	55	56.7	164	82.0	294	74.8			
16	انتشار الأمية	ليست سبباً	35	36.5	29	29.9	18	9.0	82	20.9	35.901	0.290	0.001
		سبب	61	63.5	68	70.1	182	91.0	311	79.1			
17	تدني المستوى الثقافي بالعمال	ليست سبباً	31	32.3	16	16.5	12	6.0	59	15	35.564	0.287	0.001

	مختلفة	سبب	65	67.7	81	81.5	186	94.8	334	85			
18	تكليف الأبناء لأبنائهم بأعمال مختلفة	ليست سبباً	32	33.3	16	18.6	10	5.0	66	15.3	41.330	0.300	0.001
		سبب	64	66.7	79	81.4	190	95.0	333	84.7			
19	المتعلم لا يحظى بتقدير كاف من المجتمع	ليست سبباً	40	41.7	41	42.1	60	30.0	141	35.9	6.124	0.124	0.047
		سبب	56	58.3	56	57.9	140	70.0	252	64.1			
20	سحب البنت من المدرسة عند بلوغها	ليست سبباً	32	33.3	34	35.0	40	20.0	106	27	10.123	0.159	0.006
		سبب	64	66.7	63	65.0	160	80.0	287	73			
21	عندما تخطب البنت تسحب من المدرسة	ليست سبباً	30	31.3	25	25.8	40	20.0	95	24.2	4.699	0.108	0.097
		سبب	66	68.8	72	74.2	160	80.0	298	75.8			
22	التعليم المختلط	ليست سبباً	21	21.9	13	13.4	12	6.0	46	11.7	16.196	0.199	0.000
		سبب	75	78.1	84	86.6	188	94.0	347	88.3			
23	العادات والتقاليد المحلية	ليست سبباً	43	44.8	33	34.0	28	14.0	104	26.5	35.303	0.287	0.001
		سبب	53	55.2	64	66.0	172	86.0	289	73.5			
24	وجود مراكز تعليم دينية تستقطب التلاميذ	ليست سبباً	58	60.4	60	61.9	101	50.5	219	55.7	4.547	0.107	0.103
		سبب	38	39.6	37	38.1	99	49.5	174	44.3			

يتضح من الجدول رقم (15) أن الفقرات (9)، (10)، (12)،(13)،(14)، (15)، (16)، (17)، (18)، (19)، (20)، (22)، (23) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001) أما فيما يتعلق بالفقرات: (11)، (21)، (24) والتي تضمنت العوامل الثلاثة الآتية: (**الزواج المبكر**)، (**عندما تخطب البنت تسحب من المدرسة**)، (**ووجود مراكز تعليم دينية تستقطب التلاميذ**)، فلم تكن قيمة كاي تربيع بالنسبة لها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) وهذا يدل على أن الزواج المبكر ليس له تأثير في تسرب التلاميذ من المدرسة لأنه ليس ظاهرة عامة وإنما نادرة، وبالنسبة للفقرة عندما تخطب البنت تسحب من المدرسة هذا يرجع إلى اتفاق الزوجين فلذلك من النادر أن يتفق الخطيبان على ترك المدرسة، وأما الفقرة (24) فذهب أفراد العينة إلى أن المراكز الدينية التعليمية ليس لها علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة وأنها ليست سبباً، وهذا يدل على أن معامل ارتباط

التصاحب غير دال إحصائياً، ويعزو الباحث إلى أن المراكز التعليمية الشرعية ليس لها علاقة بتسرب التلاميذ وإنما تحسن من مستوى تعلمهم، حيث يتعلمون بها النحو، والصرف، والفقه وغيرها من العلوم الدينية لذلك تعتبر تلك المراكز معيناً للطالب في تحسين مستواه التعليمي والجداول التالية:

(16)،(17)،(18)،(19)، (20)، (21)، (22)، (23)، (24)، (25) (26)، (27)، (28)، (29)، (30)، (31) تتضمن النتائج الخاصة بالخصائص الاجتماعية وسوف يتم شرح كل فقرة من فقرات الجدول على حدة مع تكوين جدول لكل فقرة.

جدول رقم (16)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بالخلافات وانقسام الأسرة

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القـــادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
	الخلافات وانقسام الأسرة	ليست سبباً	26	27.1	38	39.2	10	5.0	74	18.8	55.577	0,310	00.001
		سبب	70	72.9	95	60.8	190	95.0	319	81.2			

يتضح من الجدول رقم (16) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001) حيث يلاحظ أن (81.2٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن **(الخلافات وانقسام الأسرة)** لها علاقة بتسرب تلاميذ المدرسة الأساسية، وهذا الرأي ذهب إليه(72.9٪) من أولياء الأمور، و(60.8٪) من المتسربين، و(95.0٪) من القادة التربويين، وهذا الاتفاق يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، ويعزي الباحث ذلك إلى أن كثرة الخلافات العائلية في الريف قد تنتهي بالطلاق، وعندئذ تتعرض الأسرة إلى التفكك، وفي ظل مناخ أسري يتخلله الشقاق والتفكك، يتعرض التلاميذ إلى ما يهدد نموهم السوي، حيث يتنابهم القلق، والصراع النفسي وهذا قد يؤثر على مسار تعلمهم، وانتظامهم في المدارس مما قد يؤدي بهم إلى التسرب والتشرد.



جدول رقم (17)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بهجرة الزوج

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
	هجرة الزوج	ليست سبباً	27	28.1	35	36.1	14	7.0	76	19.3	41.705	0.310	00.001
		سبب	69	71.9	62	63.1	186	93.0	317	80.7			

يتضح من الجدول رقم (17) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، حيث يلاحظ أن (80.7٪) من أفراد العينة يرون أن **(هجرة الزوج)** لها علاقة بتسرب تلاميذ المدرسة الأساسية قد ذهب إلى ذلك (71.9٪) من أولياء الأمور، و(63.1٪) من المتسربين، و(93.0٪) من القادة التربويين، وهذا الاتفاق بين أفراد العينة يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً. ويعزي الباحث ذلك إلى أن الهجرة لها تأثير على الأحول التعليمية، يترتب عليها تحمل المرأة وأبناؤها أعباء النشاط الزراعي، وبسبب غياب الآباء قد لا يجد الأبناء من يحثهم أو يلزمهم بالبقاء في المدرسة والاستمرار في التعليم، وقد تفاقم تأثير غياب الآباء عند تقصيرهم في مسؤوليات الإنفاق على أسرهم وهذان السببان قد يدفع الأبناء إلى الإقدام على قرار ترك المدارس.

جدول رقم (18)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بالزواج المبكر

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
1	الزواج المبكر	ليست سبباً	29	30.2	38	39.2	56	28.0	123	31.3	3.864	0.099	0.145
		سبب	67	69.8	59	60.8	144	72.0	270	68.7			

يتضح من الجدول رقم (18) أن قيمة كاي تربيع لم تكن دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث يلاحظ (68.7٪) من مجموع أفراد العينة يرون بأن

(الزواج المبكر) يعتبر سبباً في تسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية، وهو ما ذهب إليه أولياء الأمور بنسبة (69.8٪)، والمتسربون بنسبة (60.8٪)، والقادة التربويون بنسبة (72.0٪) وهذا الاتفاق يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب غير دال إحصائياً، يعزي الباحث ذلك إلى اعتقاد الأهالي بأن الزواج المبكر يعتبر صوناً لشرف البنت، وأن تزويج الأبناء ذكوراً وإناثاً في سن مبكر، ينم عن مقدرة الأسرة الاقتصادية، وهذا مصدره تقاليد التفاخر، كما أن ضغوط وأعراف القبائل، والتقاليد السائدة تحث على الزواج المبكر تحت سلطان الحكم، والمعارف، والأمثال الشعبية المتداولة، التي تلعب دوراً كبيراً في استمرار ذلك الموقف ومن تلك الأمثال: (مَنْ زَوَّجْ زَلَّجْ)، (زَوِّجْ بنت الثمان، وعليها الضمان).

جدول رقم (19)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بحاجة الأم للبنت لجلب الماء والحطب

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
2	حاجة الأم للبنت لجلب الماء والحطب	ليست سبباً	32	33.3	18	18.6	36	18.0	86	21.9	9.755	0.156	0.008
		سبب	61	66.7	79	81.4	164	82.0	303	78.1			

يتضح من الجدول رقم (19) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.008)، حيث يلاحظ أن (78.1٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن (حاجة الأم للبنت لجلب الماء والحطب) له علاقة بتسرب تلاميذ المدرسة الأساسية، وهذا الرأي يذهب إليه (66.7٪) من أولياء الأمور، و(81.4٪) من المتسربين، و(82.0٪) من القادة التربويين، هذا الاتفاق بين أفراد العينة يوضحه أن قيمة معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً. ويعزي الباحث ذلك إلى أن أفراد العينة يدركون ضخامة ما يلقي على الأم من أعمال داخل المنزل، وخارجه حيث تشمل أعمال البيت: نظافة المنزل، ورعاية الأطفال، والطبخ، وتشمل أعمالها الخارجية جلب الماء، والحطب من مسافة بعيدة، والقيام بنشاطي الرعي، وجني المحاصيل الزراعية، وغير خافٍ على أحد أن الأم لا تستطيع وحدها القيام بتلك



الأعمال، ومن ثم فهي في حاجة شديدة لمساعدة بناتها مما قد يدفعهن إلى ترك المدرسة.

جدول رقم (20)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بشعور المجتمع بدونية تعليم البنت

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
2	شعور المجتمع بدونية تعليم البنت	ليست سبباً	37	38.5	38	39.2	22	11.0	97	24.7	41.020	0.807	0.001
		سبب	59	61.5	59	60.8	178	89.0	293	75.3			

يتضح من الجدول رقم (20) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001) حيث يلاحظ أن (75.3٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن (**شعور المجتمع بدونية تعليم البنت**) يعتبر سبباً للتسرب من المدرسة وهو الرأي الذي يذهب إليه (61.5٪) من أولياء الأمور، و(60.8٪) من المتسربين، و(89.0٪) من القادة التربويين، وهذا الاتفاق بين أفراد العينة يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، ويعزي الباحث ذلك إلى أن الأسر تنظر إلى تعليم البنت نظرة يلازمها الشعور بالعار، بسبب تعرضها إلى الاختلاط بالذكور في المدارس، ناهيك عن شيوع الشعور لدى الرجل بدونية الأنثى، والتقاليد الاجتماعية السائدة تعزز من أهمية الرجل، وتقلل من مكانة المرأة ومن وجوب تعليمها، وهي تقاليد سلبية راكدة لا تمت إلى ديننا الإسلامي بصلة.

جدول رقم (21)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بغياب الآباء عن المنزل

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
3	غياب الآباء عن المنزل	ليست سبباً	18	18.8	23	23.7	20	10.0	61	15.5	10.375	0.160	0.006
		سبب	78	81.3	74	76.3	180	90.0	332	84.5			



يتضح من الجدول رقم (21) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.006) حيث يلاحظ أن (84.5٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن (غياب الآباء عن المنزل) له علاقة بتسرب تلاميذ المدرسة الأساسية، وهذا يؤيده ما ذهب إليه (81.3٪) من أولياء الأمور، و(76.3٪) من المتسربين، و(90.0٪) من القادة التربويين، هذا الاتفاق بين أفراد لعينة يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً. ويعزي الباحث ذلك إلى أن غياب الآباء عن المنزل وانشغالهم عن متابعة تعلمهم في المدارس واستذكارهم في المنازل بأعمالهم يحرم التلاميذ من المتابعة، ولذلك قد يقضي الأولاد معظم أوقاتهم في الشارع، ولا من يوفر لهم الجو المنزلي المناسب للاستذكار، ويسبب غياب الدور التربوي، والإرشادي للآباء قد يضحي قرار الاختيار بين الاستمرار في الدراسة أو التسرب عنها قد يؤدي بالتلاميذ إلى القرار الثاني دون رؤية واستبصار.

جدول رقم (22)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بانتشار الثأر

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
5	انتشار الثأر	ليست سبباً	21	21.9	42	43.3	36	18.0	99	25.2	22.926	0.235	0.000
		سبب	75	78.1	55	56.7	164	82.0	294	74.8			

يتضح من الجدول (22) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.000)، حيث يلاحظ أن (74.8٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن (انتشار الثأر) له علاقة بتسرب تلاميذ المدرسة الأساسية، وهو الرأي الذي يذهب إليه (78.1٪) من أولياء الأمور، و(56.7٪) من المتسربين، و(82.0٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، أما وجود هذه الظاهرة واستمرارها فيعزوها الباحث إلى عدد من العوامل منها:

- تدني الوعي الديني لدى أفراد القبائل بعد أن حَرَّمَ الإسلام هذه العادة الجاهلية، وشرع القصاص مكان ذلك وأوكل تطبيق شريعة القصاص للدولة وليس للأفراد.

- عجز الدولة عن استئصال الأمية بشقيها الأبجدي، والحضاري من المجتمع.
- تراخي السلطة القضائية في تطبيق حد القصاص، مما أفقد الثقة بين أهل القتيل والدولة. ويعزى ذلك التراخي إلى:
  - فساد الجهاز القضائي.
  - ضغوط مراكز القوى في الدولة، والقبيلة، والمجتمع على الجهاز القضائي.
  - ضعف هيبة الدولة، ومن ثم عجزها عن بسط الأمن في كل أرجاء البلاد.

جدول رقم (23)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بانتشار الأمية

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
6	انتشار الأمية	ليست سبباً	35	36.5	29	29.9	18	9.0	82	20.9	35.981	0.290	0.001
		سبب	61	63.5	68	70.1	182	91.0	311	79.1			

يتضح من الجدول رقم (23) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.001)، حيث يلاحظ أن (79.1٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن **(انتشار الأمية)** لها علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية، وهذا الرأي ذهب اليه (63.5٪) من أولياء الأمور، و(70.1٪) من المتسربين، و(91.0٪) من القادة التربويين، وهذا الاتفاق يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، ويرى الباحث أن الأمية لها آثار سلبية عديدة على تعليم الأبناء، ومن أهمها:

- عدم إيمان الأهالي بوجوب تعليم البنات ولو كان هذا متوفراً لديهم لساووا بينهن وبين الذكور في التعليم، وهذا يعكس نقصاً في المعرفة الدينية.
- التأثر بالتقاليد العربية الجاهلية التي تنظر للمرأة نظرة متدنية.

- تدني مستوى الوعي الثقافي التعليمي، حيث لا يدرك الآباء منافع التعليم للأبناء، والأسرة مما قد يدفعهم إلى عدم إلحاق أبنائهم بالمدارس أو إلى سحبهم منها بعد شوط قصير من التعليم.
- وجود اتجاهات خاطئة لدى الأهالي ومن أبرزها اعتقاهم بأن البنت لا تحتاج بعد زواجها إلى أكثر من تعلم القراءة والكتابة.

جدول رقم (24)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بتدني المستوى الثقافي للأسرة

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القيادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
7	تدني المستوى الثقافي للأسرة	ليست سبباً	31	32.3	16	16.5	12	6.0	59	15	35.364	0.287	0.001
		سبب	65	67.7	81	83.5	188	94.0	334	85			

يتضح من الجدول رقم (24) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، حيث إن (85٪) من أفراد العينة يرون أن **(تدني المستوى الثقافي للأسرة)** له علاقة بتسرب التلاميذ، وهذا الرأي ذهب إليه (67.7٪) من أولياء الأمور، و(83.5٪) من المتسربين، و(94.0٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، ويفسر الباحث علاقة تدني المستوى الثقافي بالتسرب على النحو التالي:

- أن الأهالي لا يدركون أهمية التعليم للأبناء، والبنات ولا سيما في التعرف على واجبات وحقوق الجنسين، داخل الأسرة، وفي المجتمع، في كل ميادين الحياة.
- معظم الأهالي لا يقرؤون، ولا يكتبون، ومن ثم ففرص توسيع دائرة ثقافتهم ومعارفهم محدودة مما يطيل من عمر اتجاهاتهم الخاطئة نحو التعليم، ونحو تعليم البنات على وجه الخصوص.
- الضعف الشديد لدور وسائل الثقافة في التحفيز المستمر من الأهالي على تعليم الأبناء، والبنات، وعلى استمرار ذلك التعليم إلى آخر مرحلة.

- إن مثل هذه العوامل مع عدم إغفال العوامل الأخرى، قد تجعل الأهالي لا ينظرون لتعليم أبنائهم، وبناتهم على نحو يتسق مع أهمية ذلك التعليم، وهذا قد يفسره عدم الحرص على متابعة تعليمهم وقلة إدراكهم لخطورة تسربهم على مستقبلهم ومستقبل أسرهم.

جدول رقم (25)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بتكليف الآباء لأبنائهم بأعمال مختلفة

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
8	تكليف الآباء لأبنائهم بأعمال مختلفة	ليست سبباً	32	33.3	18	18.6	10	5.0	60	15.3	41.330	0.308	0.001
		سبب	64	66.7	79	81.4	190	95.0	333	84.7			

يتضح من الجدول (25) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، حيث يلاحظ أن (84.7٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن **(تكليف الآباء لأبنائهم بأعمال مختلفة)** له علاقة بتسرب تلاميذ المدرسة الأساسية، وهذا الرأي ذهب إليه (66.7٪) من أولياء الأمور، و(81.4٪) من المتسربين، و(95.0٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن قيمة معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً. ويعز الباحث ذلك إلى انخفاض دخول الآباء واضطرار الإدارة إلى السعي لزيادة دخلها من خلال الأنشطة المتاحة في البيئة، وعلى عدم موائمة النظام التعليمي مع حاجات الأسرة وخصائص البيئة، وهذا يعني أن الآباء عندما يكلفون أبنائهم، وبناتهم بتلك الأعمال لا يتيحون الوقت الكافي لأبنائهم لاستذكار دروسهم، ويتسببون في تغيبهم عن المدارس، حيث يجبرون على القيام بخدمات وأنشطة اقتصادية عديدة للأسرة ويشمل: الغرس، والسقي، والتسميد، وجني الثمار، ورعي المواشي، وتلبية ما يطلب منهم وجلب الماء، والحطب، والعمل الزراعي الجماعي مع الآخرين، وتسويق المنتجات وفي ظل شعور التلاميذ بحاجة آبائهم الماسة إلى جهودهم، وخدماتهم، وفرح الآباء باستجابتهم لذلك قد يؤدي إلى انشغالهم، وصعوبة الجمع بين التعلم، والعمل على تسربهم.

جدول رقم (26)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب لضآلة تقدير المجتمع للمتعلم

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
9	ضآلة تقدير المجتمع للمتعلم	ليست سبباً	40	41.7	41	42.3	60	30.0	141	35.9	6.124	0.124	0.047
		سبب	56	58.3	56	57.7	140	70.0	252	64.1			

يتضح من الجدول رقم (26) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى لدلالة (0.047)، حيث يلاحظ أن (64.1٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن المتعلم (**لا يحظى بتقدير كافٍ من المجتمع**) ويعد ذلك سبباً للتسرب، وهذا الرأي ذهب إليه (58.3٪) من أولياء الأمور، و(57.7٪)، من المتسربين، و(70.0٪) من القادة التربويين، وهذا الاتفاق يدعمه أن قيمة معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً. ويعزي الباحث ذلك إلى أن المجتمع يعاني من الأمية، وتدني المستوى الثقافي، وهو مجتمع قبلي تؤثر على اتجاهاته العادات والتقاليد السلبية، وهي تقاليد تعطي قيمة كبيرة لمن يحمل السلاح، ويمارس أعمالا حرة، وكثيراً ما يقارن دخل المتعلم بدخل الرجل الأمي الذي يوفر دخلاً لا يوفره المتعلم، حيث يتميز الأخير عن الأول لأنه يمارس نشاط التهريب فيدر عليه دخلاً كبيراً يمكنه من بناء بيته، وشراء سيارته الفاخرة، في حين يعجز المتعلمون عن ذلك، كما أن أغلب المتعلمين يعانون من البطالة وهم موضع تقدير المزارعين وقد يضاعف من سلطان هذا الموقف الاجتماعي من المتعلم، تدني مستوى كفايات المتعلمين في المرحلة الأولى، واتسام التعليم بالطابع اللفظي وبالنمطية، الأمر الذي غيب الوظيفة الاقتصادية للمدارس، وبدأ التعليم للأهالي وكأنه مشارك قوي في إفقارهم، وفي فك الارتباط بين أبنائهم وبين أنشطة البيئة.

جدول رقم (27)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بسحب البنت من المدرسة عند بلوغها

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
6	سحب البنت من المدرسة عند بلوغها	ليست سببا	32	33.3	34	35.0	40	20.0	106	27	10.123	0.158	0.006
		سبب	64	66.7	63	65.0	160	80.0	287	73			

يتضح من الجدول رقم (27) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.006)، حيث يلاحظ أن (73.0٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن (**سحب البنت من المدرسة عند بلوغها**) سبباً لتسرب الفتيات من المدرسة الأساسية، وهذا الرأي الذي ذهب إليه (66.7٪) من أولياء الأمور، و(65.0٪) من المتسربين، و(80.0٪) من القادة التربويين، وهذا الاتفاق بين فئات العينة يوضحه أن قيمة معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، ويرى الباحث أن التقاليد السلبية الراكدة قد تدفع قسماً من الأهالي إلى سحب البنات من المدارس عند ظهور أمارات البلوغ، توطئة لتزويجهن في وقت مبكر، ويؤدي غياب الفهم الناضج للدين، ونقص الثقافة إلى استمرار ضغوط تلك التقاليد.

جدول رقم (28)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بقرار الأهالي سحب البنات من المدرسة عند خطوبتهن

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
1	عندما تخطب البنت تسحب من المدرسة	ليست سببا	30	31.3	25	25.8	40	20.0	95	24.2	4.659	0.108	0.097
		سبب	66	68.8	72	74.2	160	80.0	290	75.8			

يتضح من الجدول رقم (28) أن قيمة كاي تربيع لم تكن دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث يلاحظ أن (75.8٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن (**البنت تسحب من المدرسة عندما تخطب**)، وهذا الرأي ذهب إليه (68.8٪) من أولياء الأمور، و(74.2٪) من المتسربين، و(80.0٪) من القادة التربويين، وهذا



الاتفاق يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب غير دال إحصائياً. ويعزو الباحث ذلك إلى أن الخاطب قد يشترط عند الشروع في الخطبة عدم مواصلة خطيبته للتعليم، وهذا الطلب قد يجد صدى إيجابياً لدى قطاع من الآباء الذين يرون في تزويج الفتاة في وقت مبكر حفظاً لشرفها، وشرف الأسرة، وقد يرون أيضاً أن تعلمها للقراءة والكتابة كاف لحياتها الأسرية.

الجدول رقم (29)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بالتعليم المختلط

م	العبارة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
2	التعليم المختلط	ليست سبباً	112	21.9	5	13.4	12	6.0	46	11.7	36.176	0.199	0.000
		سبب	75	78.1	28	86.6	188	94.0	347	88.3			

يتضح من الجدول رقم (29) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.000)، حيث يلاحظ أن (88.3٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن **(التعليم المختلط)** له علاقة بتسرب التلميذات من المدرسة الأساسية، وهذا الرأي ما ذهب إليه (78.1٪) من أولياء الأمور، و(86.6٪) من المتسربين، و(94.0٪) من القادة التربويين، وهذا الاتفاق يدعمه أن قيمة معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، ويرى الباحث أن موقف الأهالي الرافض للاختلاط بين الذكور، والإناث له مبرراته الدينية حيث تصل البنت إلى مرحلة البلوغ خلال المرحلة الأساسية، وهذا يتطلب مراعاة النظام التعليمي لهذه الدوافع، لأن عدم الالتفات إليها يسبب حرمان قطاع كبير من البنات من الالتحاق بالمدارس، وتسرب قطاع مماثل منهن بعد الالتحاق، وقد يضاعف من مشكلة الاختلاط على نفوس الأهالي ما يلي:

- ازدحام الفصول المختلطة.
- وجود نظام الصفوف الجمعة، ووجود مستويات تعليمية عديدة في حجرة واحدة بما يعرض البنات للاختلاط بكبار التلاميذ.

- عدم توفر المدرسات وارتفاع عدد الطلاب بالنسبة للطالبات في الفصل الواحد مما يحول دون جلوس البنات متجاورات في قاعات الدرس ولذلك يطالب الأهالي بتأنيث هيئة التدريس في الصفوف الأولى، وتخصيص مدارس مستقلة للبنات.

جدول رقم (30)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بالعادات والتقاليد السلبية

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
3	العادات والتقاليد السلبية	ليست سبباً	43	44.8	33	34.0	28	14.0	104	26.5	35.383	0.287	0.001
		سبب	35	55.2	64	66.0	172	86.0	289	73.5			

يتضح من الجدول رقم (30) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001) حيث يلاحظ أن (73.5٪) من مجموع أفراد العينة يرون **أن (العادات والتقاليد السلبية)** لها علاقة بحدوث ظاهرة التسرب في المدرسة الأساسية في صعده، وهذا الرأي ذهب إليه (55.2٪) من أولياء الأمور، و(66.0٪) من المتسربين، و(86.0٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن قيمة معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، وربما قصد المستجيبون من ربط التسرب بتلك التقاليد، بيان العوامل التي تقف وراء اتجاهات الأهالي السلبية نحو تعليم البنات ويروا عدم ضرورة تعليم الفتاة باعتبار أن المرأة لها وظيفة لا تتطلب الانخراط في مراحل التعليم وتنحصر في خدماتها المنزلية التقليدية، وأن عليها أن تقوم بمجموعة من الأعمال التي تشتد حاجة الأسرة إليها، وهي: جلب الماء، والحطب، ورعي الأغنام، والأبقار، وهذه التقاليد راسخة في عقول الأهالي، ومن الأقوال الشائعة لديهم على - سبيل المثال- أن البنات لا يجوز ذكر أسمائهن إلا في ثلاثة مواطن:

- عند ولادتها.
- عند زواجها.
- عند موتها.

غياب الكفاية الداخلية، والخارجية للتعليم، وكبر حجم الأمية وتدني المستوى الثقافي، وغيرها من العوامل من شأنها أن تساعد على ترسيخ تلك التقاليد.

جدول رقم (31)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بوجود مراكز تعليم دينية تستقطب التلاميذ

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
4	وجود مراكز تعليم دينية تستقطب التلاميذ	ليست لها	58	60.4	60	61.9	101	50.5	219	55.7	4.547	0.107	0.103
		لها	38	39.6	37	38.1	99	49.5	174	44.6			

يتضح من الجدول رقم (31) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث يلاحظ (55.7٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن (**وجود مراكز تعليم دينية تستقطب التلاميذ**) ليس لها علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية، وهذا ذهب إليه (60.4٪) من أولياء الأمور، و(61.9٪) من المتسربين، و(50.5٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب غير دال إحصائياً، وقد أفاد بعض أفراد العينة عند إجاباتهم على هذه الفقرة أن تلك المراكز تمارس دوراً مكملاً للمدرسة، وتفتح أبوابها بعد انتهاء العام الدراسي وخلال الإجازة، فينخرط فيها الراغبون من التلاميذ كي يتعلموا عدداً من العلوم اللغوية، والدينية، مما جعلهم متميزين في مستوى ثقافتهم الدينية، واللغوية عن أقرانهم الذين لا ينخرطون فيها، ومن العلوم التي تدرس في تلك المراكز :

- النحو.
- الصرف.
- البلاغة.
- علوم القرآن.
- الحديث.
- الفقه.

الخلاصة

يتضح مما سبق من إجابة على السؤال الثاني من أسئلة الدراسة الميدانية والذي يتضمن الخصائص الاجتماعية، اتضح أن معظم الفقرات الواردة في الاستبيان لها علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية في محافظة صعده ما عدا ثلاث فقرات التي نصها: (الزواج المبكر) (وعندما تخطب البنت تسحب من المدرسة) (والمراكز الدينية الشرعية) وهذه الفقرات الثلاث أثبت الدراسة الميدانية أنه ليس لها علاقة بتسر التلاميذ من المدرسة.

ثالثاً: الخصائص والأنشطة الاقتصادية:

وللإجابة على السؤال الثالث والمتمثل في: (ما علاقة التسرب في المدرسة الأساسية بالخصائص والأنشطة الاقتصادية) وللإجابة عن هذا السؤال بحساب التكرار، والنسب المئوية، وبحسب إجابة المستجيبين على الاستبيان، واختبار قيمة كاي تربيع، ومعامل ارتباط التصاحب، ومستوى الدلالة، والجدول التالي رقم (32) يوضح نتائج العوامل والأنشطة الاقتصادية.

جدول رقم (32)

يوضح آراء فئات العينة في التسرب بالخصائص والأنشطة الاقتصادية

م	الفقرات	الاستجابة	أولياء الأمور		التربويون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
25	الاكتفاء بتعلم القراءة والكتابة لممارسة النشاط الزراعي	ليست سببا	54	56.2	50	51.6	50	25.0	154	39.2	34.838	0.285	0.001
		سبب	42	43.8	47	48.5	150	75.0	239	60.8			
26	الانشغال بتجارة التهريب والمتاجرة المرتبط بموقع المحافظة الحدودي	ليست سببا	39	40.6	50	51.6	48	24.0	137	34.9	32.686	0.238	0.000
		سبب	57	59.4	47	48.5	152	76.0	256	65.1			
27	كبر حجم الإنفاق على الأسرة	ليست سببا	28	29.2	16	16.5	16	8.0	60	15.3	22.615	0.233	0.000
		سبب	68	70.8	81	83.5	184	92.0	333	84.7			
28	التعليم السائد لا يلبي المتطلبات الاقتصادية	ليست سببا	35	36.5	33	34.0	22	11.0	90	22.9	32.840	0.276	0.001
		سبب	61	63.5	64	66.0	178	89.0	303	77.1			
29	حاجة الآباء لعمل أبنائهم في الزراعة	ليست سببا	32	33.3	28	28.9	22	11.0	82	20.9	24.587	0.243	0.001
		سبب	64	66.7	69	71.1	178	89.0	311	79.1			

30	انتشار الفقر	ليست سبباً	28	29.2	23	22.7	24	12.0	74	18.8	13.756	0.184	0.001
		سبب	68	70.8	75	77.3	176	88.0	319	81.2			
31	تفضيل توفير العمل الكافي للأسرة على التعليم	ليست سبباً	34	35.4	30	30.9	24	12.0	88	22.4	25.867	0.249	0.001
		سبب	62	64.6	67	69.1	176	88.0	305	77.6			
32	الاعتماد على صغار السن في العمل	ليست سبباً	46	47.9	21	21.7	42	21.0	109	27.7	25.827	0.248	0.001
		سبب	50	52.1	76	78.4	158	79.0	214	72.3			
33	وجود فرص عمل تقليدية للتلاميذ	ليست سبباً	43	44.8	13	13.4	46	23.0	102	26.0	26.567	0.252	0.001
		سبب	53	55.2	84	86.6	154	77.0	251	74.0			
34	أصبح التلاميذ جزءاً من قوة العمل	ليست سبباً	49	51.0	21	21.7	60	30.0	130	33.1	20.573	0.233	0.000
		سبب	47	49.0	76	78.4	140	70.0	263	66.9			
35	عدم تواؤم توقيت الدراسة مع مواقيت النشاط الزراعي	ليست سبباً	56	58.3	48	49.5	70	35.0	174	44.3	15.731	0.196	0.000
		سبب	40	41.7	49	50.5	130	65	219	55.7			
36	انخراط التلاميذ في قوة العمل	ليست سبباً	44	45.8	35	36.1	40	20.0	119	30.3	22.559	0.233	0.000
		سبب	52	54.2	62	63.9	160	80.0	274	69.7			
37	ارتفاع تكاليف الدراسة	ليست سبباً	46	47.9	40	41.2	58	29.0	144	36.6	11.170	0.166	0.004
		سبب	50	52.1	57	58.8	142	71.0	249	63.4			
38	البلاد ريف وكل الناس مزارعون	ليست سبباً	52	54.2	56	57.7	54	27.0	162	41.2	34.247	0.283	0.001
		سبب	44	45.8	41	42.3	146	73.0	231	58.8			
39	انتشار شجرة القات	ليست سبباً	37	38.5	47	48.5	38	19.0	122	31.0	29.808	0.266	0.001
		سبب	59	61.5	50	51.6	162	81.0	271	69			
40	العمل في التهريب	ليست سبباً	48	50.0	47	48.5	68	34.0	163	41.5	9.424	0.153	0.009
		سبب	48	50.0	50	51.6	132	66.0	230	58.5			

يتضح من الجدول رقم (32) أن الفقرات: (25)، (26)، (27)، (28)، (29)، (30)، (31)، (32)، (33)، (34)، (35)، (36)، (37)، (38)، (39)، (40)، أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، وهذا يدل على أن جميع الفقرات لها علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية في محافظة صعده، وتعتبر سبباً للتسرب، وهذا يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً. ويعزو الباحث ذلك إلى أن تدني المستوى الاقتصادي، وزيادة متطلبات المعيشة، وانتشار الفقر، وغياب التعليم الذي لا يلبي حاجات السكان الاقتصادية وعدم توائمه مع مواقيت النشاط الزراعي، والحصاد، وكبر حجم الأسر كل تلك العوامل



قد تدفع الآباء إلى الاكتفاء بتعليم أبنائهم القراءة والكتابة، وإلى زيادة شعورهم بحاجة أبنائهم إلى ممارسة أعمال مختلفة تدر عليهم دخولاً مادية إضافية مثل: العمل في الزراعة، وتسويق المنتجات الزراعية، وممارسة الزراعة وبيع القات، واحتراف مهنة التهريب، وهذا يدل على أن للخصائص والأنشطة الاقتصادية لها علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية.

والجداول التالية: (33)، (34)، (35)، (36)، (37)، (38)، (39)، (40)، (41)، (42)، (43)، (44)، (45)، (46)، (47)، (48) تتضمن عرض ومناقشة النتائج الخاصة بعلاقة التسرب بالخصائص والأنشطة الاقتصادية كلاً على حده.

جدول رقم (33)

يوضح آراء فئات العينة بعلاقة التسرب بالاكتفاء بتعلم القراءة والكتابة لممارسة النشاط الزراعي

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
5	الاكتفاء بتعلم القراءة والكتابة لممارسة النشاط الزراعي	ليس سبباً	54	56.3	50	51.6	50	25.0	154	39.2	34.838	0.285	0.001
		سبب	42	43.8	47	48.5	150	75.0	239	60.8			

يتضح من الجدول رقم (33) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، حيث يلاحظ أن (60.8٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن (**الاكتفاء بتعلم القراءة والكتابة لممارسة النشاط الزراعي**) له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية، ويخالف ذلك ما ذهب إليه (56.3٪) من أولياء الأمور، وما ذهب إليه المتسربون، حيث لا يرون في ذلك سبباً للتسرب، وقد بلغت نسبة رأيهم (51.6٪)، وعلى خلاف القادة التربويين الذين يرون ذلك سبباً لتسرب التلاميذ وبنسبة (75.0٪)، وهذا الاختلاف يوضحه أن قيمة معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، ويرى الباحث أن الرأي الأكثر واقعية هو ما ذهب إليه القادة التربويون لأنهم هم الذين يدركون قرارات تحديد أفق تعلم الأبناء ويعرفون أن الآباء يكتفون بتعليمهم القراءة والكتابة بهدف قيامهم بممارسة أنشطة تسويق وبيع المنتجات الزراعية، وهذا قد يسهم في بلورة قرارات سحب الأبناء من المدارس.

جدول رقم (34)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بتجارة ا لتهريب والهجرة المرتبط بموالم المحافظة الحدودي

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل الارتباط بالتصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
6	الانشغال بتجارة التهريب والهجرة المرتبط بموقع المحافظة الحدودي	ليست سبباً	39	40.6	50	51.6	48	24.0	137	34.9	23.686	0.238	0.000
		سبب	57	59.4	47	48.0	152	76.0	256	65.1			

يتضح من الجدول رقم (34) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.000)، حيث من يلاحظ أن (65.1٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن (**الانشغال بتجارة التهريب، والهجرة بسبب موقع المحافظة الحدودي**) له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية، وهذا الرأي ذهب إليه (59.4٪) من أولياء الأمور، و(76.0٪) من القادة التربويين، ويخالف ذلك ما ذهب (51.6٪) من المتسربين فهم يرون أن موقع المحافظة الحدودي ليس له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية، وهذا ما يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً. يعزو الباحث رأي الأغلبية إلى أن قطاعاً من التلاميذ قد يهاجرون إلى السعودية لممارسة أعمال مختلفة، ويسهل تلك الهجرة تداخل الأراضي السعودية مع أراضي صعده، لذلك يترقبون أوقات انشغال حرس الحدود فيتسللون خفية في جنح الليل إلى عمق الأراضي السعودية، وهناك يعملون في المزارع، والرعي وغير ذلك من الأعمال غير الماهرة بعيداً عن الأعين، حيث لا يغادرون مكان أعمالهم إلا إذا قرروا العودة إلى بلادهم، وهذا يدر دخلاً وفيراً، لذلك فقد أضحى الموقع الحدودي للمحافظة عاملاً من عوامل تشجيع التلاميذ على الخروج من المدرسة بحثاً عن دخول كافية لأسرهم وتحقيقاً لأحلام الثراء، كما أن الانشغال بتجارة التهريب أحد الحلول المتاحة للأسرة لمواجهة ما تعانيه من ضنك معيشي.

جدول رقم (35)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بكبر حجم الإنفاق على الأسرة

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
7	كبر حجم الإنفاق على الأسرة	ليس سبباً	28	29.20	16	16.5	16	8.0	60	15.6	22.615	0.233	0.000
		سبب	68	70.8	81	83.5	184	92.0	333	84.7			

يتضح من الجدول رقم (35) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.000)، حيث يلاحظ أن (84.5٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن (**كبر حجم الإنفاق على الأسرة**) له علاقة بتسريب التلاميذ عن المدرسة الأساسية، وهذا الرأي ذهب إليه (70.8٪) من أولياء الأمور، و(83.5٪) من المتسربين، و(92.0٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً.

ويرى الباحث أن ذلك قد يعود إلى أن الأسرة الكبيرة في ذات المستوى الاقتصادي المنخفض تكون في حاجة ملحة إلى تشغيل أبنائها ليكونوا عوناً اقتصادياً لها لتحمل أعباء الإنفاق الأسري وخاصة في مجتمع زراعي مثل صعده.

جدول رقم (36)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بنمط التعليم السائد الذي لا يلبي الحاجات الاقتصادية

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
8	التعليم السائد لا يلبي الحاجات الاقتصادية	ليس سبباً	35	36.5	33	34.0	22	11.0	90	22.9	32.838	0.278	0.001
		سبب	61	63.5	64	66.0	178	89.0	303	77.1			

يتضح من الجدول رقم (36) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، حيث يلاحظ أن (77.1٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن (**التسرب له علاقة بالتعليم السائد الذي لا يلبي الحاجات الاقتصادية للسكان**)،

ويؤكد هذا ما ذهب إليه (63.5٪) من أولياء الأمور، و(66.0٪) من المتسربين، و(89.0٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن التعليم له طابع نظري لا يجد فيه السكان ما يفيدهم في حياتهم المادية حالياً ومستقبلاً، فالمتعلمون من خريجي الجامعة يلتحقون بسوق البطالة لأن سياسة التعليم - قبل إنشاء وزارتي التعليم الفني، والتدريب المهني، وكليات المجتمع - تقتصر على إعداد برامج تعليمية لا تلبي حاجات البيئة التي يعيش فيها التلاميذ ولا تكسبهم مهارات جديدة عصرية تدر على أسرهم دخولاً كافية، ونظراً لأن السكان لا يرون أي فائدة اقتصادية ترجى من التعليم السائد على المدى القريب، لذلك يتركون المدرسة ويسعون إلى ما يلبي حاجتهم الاقتصادية خارج المدرسة.

جدول رقم (37)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بحاجة الآباء لعمل أبنائهم في الزراعة

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل الارتباط التصاحبي	مستوى الدلالة
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
29	حاجة الآباء لعمل أبنائهم في الزراعة	ليست سبباً	32	33.3	28	28.9	22	11.0	82	20.9	24.587	0.243	0.001
		سبب	64	66.7	69	71.1	178	89.0	311	79.1			

يتضح من الجدول رقم (37) أن قيمة كآي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، حيث يلاحظ أن (79.1٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن (**حاجة الآباء لعمل أبنائهم في الزراعة**) له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية، وهذا هو ما ذهب إليه (66.7٪) من أولياء الأمور، و(71.1٪) من المتسربين، و(89.0٪) من القادة التربويين، وهذا الاتفاق يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، ويبدو أن حاجة الأسرة إلى مساعدة الأبناء في فعاليات النشاط الزراعي باعتباره النشاط السائد في المحافظة - يتطلب تغيير نمط التعليم في المنطقة، بحيث يتصف بمرونة تتلاءم مع احتياجات الأهالي، فليس من المقبول أن



يتصف بنمطية جامدة لا تتغير أمام البيئات المتنوعة بعد مرور أربعين سنة من عمر الثورة.

جدول رقم (38)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بانتشار الفقر

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
30	انتشار الفقر	ليست سبباً	28	29.2	22	22.7	24	12.0	74	18.8	13756	0.184	0.001
		سبب	68	70.8	75	77.3	176	88.0	319	81.2			

يتضح من الجدول رقم (38) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، حيث يلاحظ أنَّ (81.2٪) من أفراد العينة يرون أن (انتشار الفقر) له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية بمحافظة صعده، وهذا ما ذهب إليه (70.8٪) من أولياء الأمور، و(77.3٪) من المتسربين، و(88.0٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً.

ويعزي الباحث ذلك إلى تدني المستوى المعيشي مما جعل الآباء يصرفون أبناءهم عن التعليم للبحث عن لقمة العيش، وقد أبدى كثير من أفراد العينة في إجاباتهم عن السؤال المفتوح أن انتشار الفقر وتردي الوضع الاقتصادي في البلاد هو من الأسباب الرئيسية للتسرب من المدارس.

جدول رقم (39)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بتفضيل توفير الدخل المادي الكافي للأسرة على التعليم

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
31	تفضيل توفير الدخل المادي الكافي للأسرة على التعليم	ليست سبباً	34	35.4	30	30.9	24	12.0	88	22.4	25.867	0.249	0.001
		سبب	62	64.6	67	69.1	176	88.0	305	77.6			



يتضح من الجدول رقم (39) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، حيث يلاحظ أن (77.6٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن **(تفضيل توفير الدخل المادي الكافي للأسرة على التعليم)** له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية في صعده، وهذا ما ذهب إليه (64.6٪) من أولياء الأمور، و(69.1٪) من المتسربين، و(88.0٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً.

ويعزي الباحث ذلك إلى أن الأهالي لا يلمسون قيمة وأهمية التعليم، بل يعتبرونه ضياعاً لأعمار أبنائهم بدون فائدة، حيث لا توجد فرص عمل للمتعلمين، وهناك متعلمون حصلوا على شهادات الجامعية ولم ينتفعوا بها ورجعوا إلى بيوتهم يمارسون أنشطة سكانية عادة عليهم بالفائدة، لذلك يفضل الأهالي انشغال أبنائهم بأعمال وأنشطة سكانية متاحة لتوفير دخول تسد حاجات الأسرة، في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ويرون في ذلك أولوية تتقدم على تعليم يصرف الأبناء عن أرضهم وينتهي بهم إلى عالم البطالة.

جدول رقم (40)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بالاعتماد على صغار السن في العمل

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور: العدد	أولياء الأمور: ٪	المتسربون: العدد	المتسربون: ٪	القادة التربويون: العدد	القادة التربويون: ٪	المجموع: العدد	المجموع: ٪	قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
32	الاعتماد على صغار السن في العمل	ليست سببا	46	47.9	21	21.7	42	21.0	109	27.7	25.827	0.248	0.001
		سبب	50	52.1	76	78.4	158	79.0	284	72.3			

يتضح من الجدول (40) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، حيث يلاحظ أن (72.3٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن **(الاعتماد على صغار السن في العمل)** له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية في محافظة صعده، وهذا الرأي ذهب إليه (52.1٪) من أولياء الأمور، و(78.4٪) من المتسربين، و(79.0٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن معامل

ارتباط التصاحب دال إحصائياً. ويرى الباحث أن كبر حجم الأسرة، وتدني مستواها المعيشي، وغياب أسلوب الميكنة الزراعية الحديثة قد دفع الأهالي إلى الاعتماد على التلاميذ الصغار في ممارسة الأعمال الزراعية، والحرفية البسيطة بهدف توفير الدخل الضروري لأسرهم، لاسيما تلك الأعمال التي لا تتطلب مهارات عالية، وهذا قد يؤثر على مسار انتظامهم في المدارس ويعرضهم للتسرب في ظل غياب (مرونة النظام التعليمي) الذي يلائم خصائص البيئة وحاجات السكان.

جدول رقم (41)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بوجود فرص عمل تقليدية للتلاميذ

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
33	وجود فرص عمل تقليدية للتلاميذ	ليس سبباً	43	44.8	13	13.4	46	23.0	102	26.0	26.587	0.252	0.001
		سبب	53	55.2	84	86.6	154	77.0	291	74.0			

يتضح من الجدول رقم (41) أن قيمة مربع كآي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، حيث يلاحظ أن (74.0٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن **(وجود فرص عمل تقليدية للتلاميذ في سن مبكرة)** له علاقة بتسربهم، وهذا ما ذهب إليه (55.2٪) من أولياء الأمور، و(86.6٪) من المتسربين، و(77.0٪) من القادة التربويين.

ويعزو الباحث ذلك إلى حاجة الأسرة إلى دخل كاف لسد احتياجاتها، وإلى عدم مرونة طبيعة النظام القبلي السائد في بيئتهم، ونظراً لتوفر فرص عمل تقليدية يمكن أن يمارسها الأبناء لتوفير ذلك الدخل، فإن الضرورة قد تدفع الآباء إلى تكليف أبنائهم بالانخراط في تلك الأعمال، ونظراً لصعوبة الجمع بين التعليم وممارسة تلك الحرف والفعاليات التقليدية، فإن التسرب يصبح من الاحتمالات الواردة، وتشمل الأعمال والفعاليات والحرف التقليدية المتاحة في البيئة عدداً من

الفعاليات الزراعية تشمل: جمع محاصيل الخضار، والفواكه، الطماطم، البطاط، البامية، الفاصوليا، التفاح، البطيخ... الخ، وعدداً من الحرف اليدوية مثل: صناعات المقالي، والحلي، والتحف، والجنابي، والأحذية، والفخار.

جدول رقم (42)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب باندماج التلاميذفي قوة العمل

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور - العدد	أولياء الأمور - %	المتسربون - العدد	المتسربون - %	القادة التربويون - العدد	القادة التربويون - %	المجموع - العدد	المجموع - %	قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
34	اندماج التلاميذ في قوة العمل	ليست سبباً	49	51.0	21	21.7	60	30.0	130	33.1	28.573	0.273	0.000
		سبب	47	49.0	76	78.4	140	70.0	263	66.9			

يتضح من الجدول رقم (42) أن قيمة كأي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، حيث يلاحظ أن (66.9٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن (**اندماج التلاميذ في قوة العمل**) في المحافظة له علاقة بتسربهم من المدارس، وهذا ما ذهب إليه (78.4٪) من المتسربين، و(70.0٪) من القادة التربويين، ويخالفهم الرأي أولياء الأمور، حيث إن نسبة (51.0٪) منهم لا يعتبرون ذلك سبباً في التسرب، وهذا الاختلاف يوضحه أن قيمة معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً.

ويعزي الباحث ذلك إلى حاجة الآباء إلى أبنائهم ليساعدوهم في أنشطة الزراعة، وتربية المواشي، والرعي وسائر الأعمال التي تدر دخلاً يسد حاجات الأسرة، لذلك فقد أصبحوا جزءاً من قوة العمل في المحافظة مما قد يعرضهم للتسرب.

جدول رقم (43)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بعدم توائم توقيت الدراسة مع مواقيت النشاط الزراعي

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور - العدد	أولياء الأمور - %	المتسربون - العدد	المتسربون - %	القادة التربويون - العدد	القادة التربويون - %	المجموع - العدد	المجموع - %	قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
35	عدم توائم توقيت الدراسة مع مواقيت النشاط الزراعي	ليست سبباً	56	58.3	48	49.5	70	35.0	174	44.3	15.731	0.196	0.000
		سبب	40	41.7	49	50.5	130	65.0	219	55.7			



يتضح من الجدول رقم (43) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.000)، حيث يلاحظ أن (55.7٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن **(عدم توائم توقيت الدراسة مع مواقيت النشاط الزراعي)**، وهذا يعتبر سبباً لتسرب التلاميذ من المدرسة، وهو ما ذهب إليه (50.5٪) من المتسربين، و(65.0٪) من القادة التربويين بعكس ما ذهب إليه (58.3٪) من أولياء الأمور حيث لا يرون في ذلك سبباً في تسربهم من المدرسة، وهذا الاختلاف يوضحه أن قيمة معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً.

ويرى الباحث أن مشكلة التعارض بين توقيت الدراسة، وتوقيت النشاط الزراعي الذي يشغل الأبناء التلاميذ يحس بوقعها بشكل كبير أولياء الأمور لأنهم هم الذين يقومون بتكليف أبنائهم بممارسة أعمال الزراعة أثناء دوام المدارس، ويوافقهم على ذلك القادة التربويون، وإن كانت موافقتهم ليست بنفس الدرجة، بينما لا يدرك أولياء الأمور خطورة المشكلة، ربما لسبب أميتهم.

جدول رقم (44)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بتحمل التلاميذ للعبء الاقتصادي

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور - العدد	أولياء الأمور - ٪	المتسربون - العدد	المتسربون - ٪	القادة التربويون - العدد	القادة التربويون - ٪	المجموع - العدد	المجموع - ٪	قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
36	تحمل التلاميذ للعبء الاقتصادي	ليس سبباً	44	45.8	35	36.1	40	20.0	116	30.3	22.559	0.233	0.000
		سبب	52	54.2	62	63.9	160	80.0	274	69.7			

يتضح من الجدول رقم (44) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.000)، حيث يلاحظ أن (69.7٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن **(تحمل التلاميذ للعبء الاقتصادي)** له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية، وهذا ما ذهب إليه (54.2٪) من أولياء الأمور، و(63.9٪) من المتسربين، و(80.0٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، ويرجع ذلك إلى سوء أحوال المعيشة وتعذر توفير الدخل الكافي للأسرة قد دفع الأباء إلى تحميل التلاميذ مسئولية المشاركة في تحمل الأعباء

الاقتصادية للأسرة، وقد أفاد بعض المتسربين عند إجابتهم على هذه الفقرة بأن أهم الأسباب التي جعلتهم يتركون المدرسة هو أنهم يتحملون مسئولية الإنفاق على أسرهم، وأنهم لو جدوا من ينفق على أسرهم لرجعوا إلى المدارس لمواصلة التعليم.

جدول رقم (45)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بارتفاع تكاليف الدراسة

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		الجميع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
37	ارتفاع تكاليف الدراسة	[illegible]	46	47.9	40	41.2	58	29.0	144	36.6	11.179	0.166	0.004
		سبب	50	52.1	57	58.8	142	71.2	249	63.4			

يتضح من الجدول رقم (45) أن قيمة كآي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.004)، حيث يلاحظ أن (63.4٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن **(ارتفاع تكاليف الدراسة)** له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية في محافظة صعده، وهذا ما ذهب إليه (52.1٪) من أولياء الأمور، و(58.8٪) من المتسربين، و(71.2٪) من القادة التربويين، وهذا الاتفاق بين أفراد العينة يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً، وهذا يعني أن تردي الأحوال المعيشية للأسرة لا يمكنها أن تتحمل نفقات تعليم الأبناء في ظل تنامي الجباية تارة من إدارة المدرسة، وتارة من المدرسين، ووجود رسوم رسمية، وأخرى غير رسمية، وتحت عدة مسميات عديدة مثل: رسوم التسجيل، والشهادة، والنتيجة، والطبع، والاختبار، وترميم الفصل، وإقامة الحفلات، وغيرها من المتطلبات اليومية، والشهرية، والسنوية، لذلك يقرر الآباء إخراج أبنائهم من المدارس نظراً لتدني دخولهم، وعجزهم عن مواجهة أعباء الإنفاق التعليمي.

جدول رقم (46)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بخصائص الريف الزراعية

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل ارتباط التصاحب	مستوى الدلالة
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
38	خصائص الريف الزراعية	ليست سبباً	53	54.2	56	57.7	54	27.0	162	41.2	34.247	0.283	0.001
		سبب	44	45.8	41	42.3	146	73.0	231	58.8			

يتضح من الجدول رقم (46) أن قيمة كآي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، كما يلاحظ أن (58.8٪) من مجموع أفراد العينة يرون أن (**خصائص الريف الزراعيه**) لها علاقة بتسرب التلاميذ، وهذا ما ذهب إليه (73.0٪) من القادة التربويين فقط، بينما نسبة (54.2٪) من أولياء الأمور، ونسبة (57.7٪) من المتسربين لا يعتبرون ذلك سبباً في تسرب التلاميذ، وهذا يوضحه أن قيمة معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً.

ويعزو الباحث هذا الاختلاف إلى أن المتسربين، وأولياء الأمور لا يحسون بقسوة المعاناة المعيشية، وهم يرون التعليم بطابعه اللفظي النظري يصرف أبناءهم عن النشاط الزراعي الذي يمثل مصدر دخلهم، ولا يلمسون من مخرجاته فائدة تذكر في مجال تحسين أحوالهم المعيشية، مما جعلهم يرددون كلمات تعكس نظرتهم المتدنية للتعليم والمتعلمين مثل:

- ما الفائدة من التعليم؟
- ما أهمية التعليم والمجتمع كله زراعي، لا يعطي أية قيمة للمتعلم بسبب بطالته وهجره لأرضه الزراعية؟ وترديد الأهالي لمثل هذه الأقوال يقلل من حماس وإقبال التلاميذ على التعليم، وقد يسهم في تسربهم من المدارس.

جدول رقم (47)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بانتشار شجرة القات

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل الارتباط التوافقي	مستوى الدلالة
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
39	انتشار شجرة القات	ليست سببا	37	38.5	[illegible]	48.5	38	19.0	122	31.0	29.808	0.266	0.001
		سبب	59	61.5	50	51.6	162	81.0	281	69.0			

يتضح من الجدول السابق رقم (47) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، حيث يلاحظ أن (٪69) من مجموع أفراد العينة يرون أن **(انتشار شجرة القات)** لها علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية في محافظة صعده، وهذا يؤكد ما ذهب إليه (٪61.5) من أولياء الأمور، و(٪51.6) من المتسربين، و(٪81.0) من القادة التربيين، وهذا الاتفاق بين المستجيبين يعني أنهم مدركون لتأثير انتشار شجرة القات على تعلم التلاميذ، حيث تكلف الأسر أبناءها بقطف أغصان هذه الشجرة، وتسويق محصولها في الأسواق لتدر عليهم دخلاً عالياً لاسيما وأن زراعتها لا يتطلب مهارات معقدة، كما أن ممارسة الأبناء التلاميذ لتهريب هذا المحصول إلى ما وراء الحدود يجلب لأسرهم عوائد مادية كبيرة، وفي ظل اشتغال الأبناء بذلك تعودوا على تناول أوراق القات حتى أضحى سلوكهم عادة مستقرة لديهم، وبسبب ذلك قد يقررون عدم مواصلة التعليم، والانصراف إلى ذلك النشاط الذي يحقق دخلاً لا يتأتى الحصول عليه حتى بعد إنها كل مراحل التعليم.

جدول رقم (48)

يوضح آراء فئات العينة في علاقة التسرب بالعمل في التهريب

م	الفقرة	الاستجابة	أولياء الأمور		المتسربون		القادة التربويون		المجموع		قيمة كاي تربيع	معامل الارتباط التوافقي	مستوى الدلالة
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
40	العمل في التهريب	ليست سببا	48	50.0	47	48.5	68	34.0	163	41.5	9.424	0.153	0.009
		سبب	48	50.0	50	51.6	132	66.0	230	58.5			

يتضح من الجدول رقم (48) أن قيمة كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001)، حيث يلاحظ أن (٪58.5) من مجموع أفراد العينة يرون أن



(العمل في التهريب) له علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية في محافظة صعده، وهذا ما ذهب إليه (50.0٪) من أولياء الأمور، و(51.6٪) من المتسربين، و(66.0٪) من القادة التربويين، وهذا يدعمه أن معامل ارتباط التصاحب دال إحصائياً. ويرجع ذلك إلى حاجة الأهالي إلى دخل كافٍ يغطي كافة احتياجاتهم وفي ظل تردي الأحوال الاقتصادية في البلاد أضحى التهريب ظاهرة يسهم فيها الآباء، والأبناء الملتحقون بالمدارس، مما أدى إلى صعوبة استمرار الأبناء في التعليم، وهذا قد يكون مسئولا عن تسربهم، وانصرافهم إلى نشاط التهريب بسلع مطلوبة في دول الجوار وأهمها:

- القات، والمسدسات، والبرتقان (الشمة)، (من سلع الكيف) وغيرها من السلع الممنوعة.
- صغار المواشي.
- العنب، والرمان، العسل، وهذا النشاط يوفر للأسرة دخلاً كبيراً لا يوفره القطاع العام، والخاص في المحافظة.

ويبدو أن ضعف سلطة الدولة وعدم فاعلية التشريع، والقضاء، وغياب الأمن، وتدهور مستوى المعيشة، وتخلف التعليم بسبب طابعه النظري قبل إنشاء وزارتي التعليم الفني، والتدريب المهني، ووجود مراكز قوى في المجتمع تستفيد من تجارة التهريب، كل تلك العوامل من شأنها أن تسهم في جزء من ظاهرة التسرب.

الخلاصة:

يتضح مما سبق من إجابة على السؤال الثالث من أسئلة الدراسة الميدانية والذي يتضمن الخصائص والأنشطة الاقتصادية والتي أثبت الدراسة أن جميع فقرات الاستبيان الخاص بهذا السؤال لها علاقة بتسرب التلاميذ من المدرسة الأساسية في محافظة صعدة وهذا يدل على تدني المستوى المعيشي والاقتصادي، وانتشار الفقر، وغياب التعليم الذي لا يلبي الحاجات الاقتصادية للسكان، وحاجة الآباء إلى مشاركة أبنائهم في الكسب المادي.

رابعاً: التوصيات والمقترحات:

- تحديث التشريعات التربوية اللازمة للحد من ظاهرة التسرب، وعلى وسائل الإعلام ، الثقافية، والرسمية، والشعبية، القيام بتوعية الجمهور بأهمية التعليم وعوائده المؤكدة على الأسرة، والمجتمع، والترغيب فيه، وذلك عن طريق نشر الوعي الثقافي بين الأسر من خلال التعاون بين أجهزة الدولة لتقديم البرامج، والتمثيليات التي تبرز أهمية التعليم.
- ينبغي نشر الوعي بين أفراد المجتمع لكي تزال النعرات الطائفية، والسلالية، والعشائرية، والمناطقية، كما يجب على الدولة أن تفعل أجهزة الأمن، والقضاء لكي تزال ظاهرة الثأر من المجتمع.
- العمل على تغير النظرة التقليدية إلى تعليم المرأة، وحث الأهالي على أهمية تعليم المرأة، وخاصة أن التعليم يرفع من مستوى دخل الأسرة ومن مكانتها الاجتماعية.
- فيما يخص معالجة ظاهرة الزواج المبكر يجب على الإعلام الصحي والأسري والتوعية بمضار الزواج المبكر الصحية، والاجتماعية، والحث على الالتزام بالسن القانون للزواج المبكر.
- العمل على تغير نمط التنمية التابع (للخارج)، وإطلاق طاقات المجتمع لاستثمار موارد البلاد الهائلة، وترشيد إنفاق الدخل وإيقاف عملية الفساد الإداري والمالي بهدف توفير موارد كافية لتمويل الخدمات التعليمية اللازمة لتطبيق تعميم التعليم، وإلزاميته، وتنويعه، وتغيير نمطيته، وتحقيق ملائمته مع البيئات والمجتمعات المحلية المختلفة في البلاد ومنها مجتمع صعده.
- العمل على إيجاد البديل الزراعي لشجرة القات الذي يحقق دخولاً كافية للمزارعين تعوضهم عن الأرباح التي تعود بها شجرة القات.
- يجب التوسع في المساحات الزراعية بحيث تغطي احتياجات السكان، وإيجاد فرص عمل للحد من ظاهرة الهجرة، ولا يتم ذلك إلا بإنشاء السدود والحواجز المائية، وخاصة أن حوض صعده مهدد بالجفاف.

- على أجهزة الأمن المختلفة وبالذات حرس الحدود محاربة ظاهرة التهريب، لأنها تسهم في ضياع تسرب الكثير من التلاميذ.
- يجب على الآباء عدم ترك الأولاد دون رعاية ومتابعة في حالة هجرة الإباء أو غيابهم أو الغياب من المنزل، ويقترح الباحث بأن على ولي الأمر أن يترك أبناءه في رعاية من يستطيع حسن رعايتهم أثناء هجرته وغيابه، ويمكن أن يؤدي تفعيل التعاون بين المدرسة، والمنزل دوراً هاماً في هذا المجال وذلك من خلال جهود مجالس الآباء والمعلمين جهودها في رعاية الأبناء.
- يجب توعية الأسرة على التخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق التلاميذ، والتلميذات سواء داخل المنزل، أو خارجه.
- الاهتمام برعاية الأسرة للأبناء، ومتابعتهم، ودوام الاتصال بالمدرسة عند عدم انتظام أبنائهم في المدرسة.
- حث الآباء على الاهتمام بتعليم الجنسين دون تفريق بين الذكر والأنثى، باعتبار أن تعليم الأبناء جميعاً أمانة ملقاة على عاتقهم بدون تفضيل، أو تمييز.
- توعية الآباء على عدم إلحاق أبنائهم بسوق العمل قبل إكمال تعليمهم، وعدم تشجيعهم على ترك المدرسة، أو التحاقهم بالعمل حتى ولو كانوا في أمسّ الحاجة إلى عملهم.
- حث الآباء على توفير الجو المناسب لاستذكار أبنائهم، وعلى عدم تشتت جهودهم في أعمال أخرى تخلق لهم الصعوبات المدرسية.
- العمل على توفير المناخ الأسري المناسب للأبناء لتشجيعهم على الاستمرار في الدارسة، وذلك بتوعية الآباء بأهمية المسؤولية الملقاة على عاتقهم.
- إن النمو السكاني ينبغي أن يصاحبه توسع في الخدمات الأساسية وفي مقدمتها المنشآت التعليمية التي تستوعب الأعداد الكبيرة من الأطفال في سن التعليم.

- تأهيل كل معلمي المرحلة الأساسية بالبكالوريوس، واستحداث عدد من برامج إعداد المعلم تناسب حلقات المرحلة الأساسية في كلية التربية بهدف إحداث تغير جذري لمستويات إعداد وكفايات المعلمين.
- ينبغي أن تبنى مدارس مستقلة للبنات في كل أنحاء المحافظة والعمل على إيجاد كادر نسائي مؤهل يحل محل المدرسين.
- من أجل منع الارتداد إلى الأمية، ينبغي حث المتسربين من المدرسة على العودة إلى المدارس، والتوضيح لهم بأن كبر السن لا يعتبر عيباً يحول دون معاودة الالتحاق بالمدرسة، وإعداد اختبارات تحديد المستوى لتمكين المتسربين من العودة إلى المدارس.
- منح النظام التعليمي في الريف مرونة تمكنه من مراعاة الظروف البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، السائدة وذلك بتكيف العام الدراسي، واليوم الدراسي بما يتلاءم والعمل الزراعي الموسمي بتسهيل منح إجازات، أو عطلات معينة تنسجم مع هذه الظروف، أو مراعاة أن تكون بداية ونهاية الدوام السنوي، والفصلي، والشهري، واليومي، في مدارس الريف متوافقاً مع توقيت العمل الزراعي.
- العمل على استحداث وزارة خاصة بتعليم الكبار ومحو الأمية متعلقة بأهداف، ومناهج، وأساليب تمويل مستقلة، عن منحى تعليم الصغار الذي فرض تقاليده، وأغراضه على تعليم الكبار، وتعبئة كل الجهود في المؤسسات الرسمية، والشعبية، في كل القطاعات، والمنظمات، والجمعيات، والأحزاب، والاتحادات لبلورة إستراتيجية وحملة وطنية جادة لاستئصال أخطر مشكلة يعاني منها المجتمع اليمني.
- العمل على تنويع المناهج على نحو يلبي الحاجات الاقتصادية للسكان في البيئة المحيطة بالنظام التعليمي، ويشجع على استمرار تعلم التلاميذ في المدارس.
- العمل على إيجاد فرص تعليمية موازية للتلاميذ الذي يعملون من أجل إعالة أنفسهم وأسرهم وتطبيق نظام التعليم المتناوب بالتدريج.

الملاحق

جداول تتضمن البيانات المتعلقة بالمؤشرات السكانية والاقتصاد والتعليمية

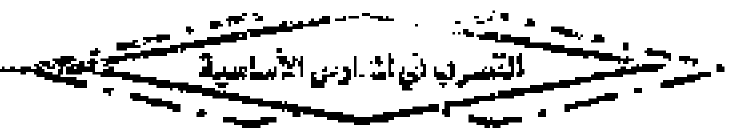
المؤشرات الديمغرافية العامة

محافظة صعدة تعداد 1994م

جدول رقم (1)

نوع المؤشر	ريف	حضر	إجمالي
معدل النمو السنوي للسكان المقيمين (%)	4.31	5.85	4.48
عدد السنوات اللازمة لتضاعف السكان	1623	-11.96	15.16
نسبة النوع عند العمر أقل من سنة	106	99	105
نسبة النوع لإجمالي السكان	106	117	107
نسبة السكان أقل من 15 سنة			
ذكور	52.68	46.32	51.89
إناث	52.47	51.52	52.36
كلا الجنسين	52.57	48.72	52.12
نسبة السكان	88.16	11.84	100.00
متوسط حجم الأسرة	7.07	7.30	7.09
العمر الوسيط للسكان			
ذكور	12.85	15.33	13.18
إناث	12.90	13.40	12.97
كلا الجنسين	12.87	14.43	13.08
متوسط العمر للسكان			
ذكور	20.39	21.54	20.53
إناث	20.35	20.05	20.32
كلا الجنسين	20.37	20.85	20.43
متوسط عدد الأفراد بالمسكن	7.22	7.32	7.23
متوسط عدد الأفراد لكل غرفة	2.04	2.00	2.04

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير الثاني لصعدة ، مصدر سابق ص149.



التوزيع العددي والنسبي حسب النوع في محافظات الجمهورية

من نتائج تعداد ديسمبر 1994م

جدول رقم (2)

م	المحافظة	نتائج تعداد ديسمبر				نسبة النوع لكل 100 أنثى
		ذكور	التوزيع النسبي	إناث	التوزيع النسبي	
1	أمانة العاصمة	544.804	6.84	427.207	5.45	127.5
2	صنعاء	968.339	12.17	941.947	21.01	102.8
3	عدن	277.405	3.49	284.757	3.63	97.4
4	تعز	1.069.129	13.43	1.136.818	14.49	94.4
5	الحديدة	883.583	11.10	866.361	11.04	102.0
6	لحج	319.328	4.01	315.294	4.02	101.3
7	إب	957.685	12.03	1.001.628	2.77	59.6
8	أبين	207.026	2.60	207.517	2.65	99.8
9	ذمار	508.935	6.39	541.431	6.90	94.0
10	شبوة	196.676	2.49	180.404	2.30	109.0
11	حجة	658.320	8.27	604.270	7.70	108.9
12	البيضاء	260.775	3.28	248.490	3.17	104.9
13	حضرموت	423156	5.32	446.865	5.70	94.7
14	صعدة	250.911	3.15	235.148	3.00	106.7
15	المحويت	199.684	2.51	203.731	2.60	98.0
16	المهرة	58.196	0.73	54.316	0.69	107.1
17	مارب	89.622	1.13	77.766	0.99	115.2
18	الجوف	859.906	1.08	71.190	0.91	120.7
إجمالي الجمهورية		7.959.480	100	7.845.174	100	10.15

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام ، مصدر سابق ، ص35 .



مؤشرات الخصوبة والوفيات
محافظة صعدة تعداد 1994م

جدول رقم (3)

نوع المؤشر	ريف	حضر	إجمالي
19-15	0.221	0.292	0.231
24-20	1.494	1.738	1.524
29-25	3.287	3.453	3.315
34-30	4.897	5.223	4.934
39-35	6.088	6.410	6.125
44-40	6.283	6.978	6.357
49-45	6.375	7.241	6.465
معدل الخصوبة الكلية (المشاهد)	5.64	6.36	5.73
مؤشر الوفيات	ريف	حضر	إجمالي
معدل وفيات الأطفال الرضع (في الألف)			
ذكور	80.24	93.43	81.88
إناث	66.58	78.30	68.04
كلا الجنسين	73.80	86.27	75.36
معدل الوفيات الخام (في الألف)			
ذكور	10.46	11.25	10.56
إناث	9.29	10.24	9.39
كلا الجنسين	9.89	10.79	10.00
توقع الحياة عند الميلاد بالسنوات			
ذكور	57.64	55.36	57.34
إناث	60.99	58.58	60.67
كلا الجنسين	59.27	56.93	58.97

المصدر : الجهاز المركز للإحصاء ، مصدر سابق ، ص150.

توزيع المباني بحسب أنواعها للتعليم العام في مديريات صعدة لعام 1998م

جدول رقم (4)

المديرية	نوع المبنى المدرسي															
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	الإجمالي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	الإجمالي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	الإجمالي	الإجمالي العام
باقم	16	4	–	1	21	–	–	1	1	22	1	1	–	–	2	24
قطابر	7	2	–	–	9	–	–	–	–	9	–	–	1	–	1	10
منبه	23	6	–	2	31	2	2	1	5	36	–	5	–	–	5	41
غمر	14	–	1	2	17	–	–	–	–	17	–	–	–	–	–	17
رازح	40	2	2	–	44	–	–	1	10	54	–	2	–	–	2	56
شداء	8	–	–	–	8	–	1	–	1	9	–	–	–	–	–	9
الظاهر	11	–	–	–	11	–	–	–	1	12	–	–	–	–	–	12
حيدان	46	–	–	–	46	–	–	–	–	46	–	1	–	–	1	47
ساقين	64	3	–	1	68	–	–	–	–	68	–	–	–	–	–	68
مجز	29	2	–	–	31	–	–	–	–	31	–	–	–	–	–	31
سحار	87	3	2	–	92	–	–	–	–	92	2	–	–	–	2	94
الصفراء	39	1	–	–	40	–	–	–	–	40	–	–	–	–	–	40
الحشوة	18	1	–	–	19	1	1	–	2	21	–	4	–	–	4	25
كتاف	56	8	–	1	65	–	1	–	1	66	–	4	2	–	6	72
إجمالي المحافظة	458	32	5	7	502	12	5	4	21	523	3	17	3	–	23	546

المصدر: تقرير العمليات الميدانية، مصدر سابق، ص 51.

بيان بنسبة تعليم البنات (صعدة)

للمرحلة الأساسية (1-9) لعام 1993م

جدول رقم (5)

المديريات	عدد الطلاب (1-6)				عدد الطلاب (7-9)			
	ذكور	إناث	الجملة	النسبة	ذكور	إناث	الجملة	النسبة
رازح	5107	1512	6619	%23	1389	105	1494	%7
شداء	605	86	691	%12	182	-	182	-
غمر	1162	-	1162		245	-	245	-
صعدة	2828	1692	4520	%37	1589	310	1899	%16
سحار	9501	691	10192	%7	1922	35	1957	%2
الصفراء	3312	527	3839	%14	618	50	668	%8
الحشوة	1208	-	1208	-	343	-	343	
كتاف	3092	332	2424	%10	849	-	849	-
ساقين	4708	207	4915	%4	710	32	742	%4
حيدان	4570	310	4880	%6	676	4	680	%1
الظاهر	1249	56	1305	%4	135	6	141	%4
مجز	3069	787	3856	%20	660	107	767	%14
باقم	1259	116	1375	%8	187	-	187	-
قطابر	652	44	696	%6	194	-	194	-
منبه	1874	-	1874	-	169	-	169	-
الإجمالي	44196	6360	50556	%12.5	9868	649	10517	%6

المصدر: وزارة التربية والتعليم ، مؤشرات تعليم البنات في الجمهورية اليمنية ، ص22.

نسبة الأمية على مستوى المحافظات (ريف وحضر)

جدول رقم (6)

المحافظات	نسبة الأمية بين الجنسين	نسبة الأمية في الحضر		نسبة الأمية في الريف	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
أمانة العاصمة	39.1	34.12	59.73	-	-
عدن	38.0	14.89	38.63	54.05	80
صنعاء	76.0	36.15	85.93	55.65	95.2
لحج	53.0	19.13	53.85	28.05	75.82
تعز	66.0	24.81	60.39	42.93	91.41
أبين	49.3	17.91	41.59	29.93	72.19
الحديدة	78.6	43.76	76.29	74.76	97.71
شبوة	57.0	19.11	65.58	30.19	80.08
إب	71.7	31.97	71.43	48.89	94
حضرموت	45.3	17.81	45.15	30.11	69.92
ذمار	76.3	35.81	78.82	55.94	96.4
المهرة	63.7	31.95	64.36	64.27	84.81
حجة	80.1	35.55	74.8	65.75	96.14
صعدة	79.6	34.5	81.73	66.21	97.69
البيضاء	71.4	39.88	71.65	51.29	92.88
المحويت	78.8	36.07	85.47	60.43	96.45
مأرب	71.4	28.91	76.15	51.04	95.98
الجوف	77.1	30.08	85.58	59.34	95.96

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مركز الدراسات السكانية ،1991م ، ص411 .

ملحق رقم (2)
صورة مبدئية للاستبيان

يرجي التكرم بالاجتبة على هذا الاستبيان وذلك بوضع علامة (   ) تحت إحدى الاختيارات الثلاثة، (موافق، موافق بشدة، غير موافـق)، وأمـام العبـارة أو الفقـرة الـتي تناسب وجهة نظركم بكل دقة، وصراحة، وتأني.

الاسم:

المهنة:

المنطقة:

السن:

الفقرات	موافق	موافق بشدة	غير موافق
أولا: أسباب ديموغرافية:			
1. زيادة النمو السكاني المتسارع يقلل من استمرار التلاميذ في التعليم.			
2. ارتفاع عدد الاولاد في الاسرة يقف عقبة أما استمرار جمع الابناء في المدرسة.			
3. ارتفاع نسبة الجيل الصغير في سن (6-7 سنوات) يشكل ضغطا الأبناء في المدرسة.			
4. اهتمام الآباء بتعليم الذكور أكثر من الاناث يسهم في التسرب.			
5. كبر التلاميذ من سن 10-12 سنوات يجعلهم يخجلون من التعليم			
6. كبر حجم الاسرة وبارتفاع مدل الانجاب بقلل من استمرار التلاميذ .			
ثانيا: أسباب اجتماعية:			
1. زيادة أفراد العائلة لا يوفر للتلاميذ الجو المناسب للمذاكرة.			
2. الخلافات وانقسام الأسرة يؤثر في انتظام التلاميذ.			
3. يرى الآباء أن زواج البنت في مبكرة صونا لشرفها.			
4. حاجة الم للبنت لجلب الماء والحطب.			

5. تفضيل الآباء تعليم الذكور على الاناث باعتبار أن مصير البنت الزواج.			
6. غياب الآباء عن المنزل يشجع على ترك المدرسة			
7. انتشار الامية جعل الآباء لا يهتمون بمتابعة أبنائهم في المدرسة			
8. تكاليف الآباء لأبنائهم سبب في تسربهم.			
9. متى ما ظهرت علامات البلوغ تسحب البنت من المدرسة.			
10. عندما تخطب البنت تسحب من المدرسة.			
11. العادات والتقاليد السلبية ترى بأن تعليم البنت يعتبر عيبا.			
12. يقتنع بعض الآباء بان البنت يكتفي من تعليمها حتى تفك الخط.			
ثالثا: أسباب اقتصاديا:			
1. الأسرة الكبيرة في حاجة إلى تشغيل أبنائها.			
2. محتوى التعليم لا يلبي احتياجات التنمية في الريف			
3. تدني المستوى الاقتصادي جعل الآباء في حاجة إلى عمل أبنائهم في الزراعة.			
4. انتشار الفقر جعل الآباء يفضلون الدخل المادي على التعليم.			
5. الاقتصاد الريفي بطبيعته يعتمد على صغار السن.			
6. وجود فرص عمل تقليدية للتلاميذ في سن مبكرة.			
7. مشاركة التلاميذ في العمل يحرمهم من التعليم.			
8. إن الدراسة تأتي وقت مواسم الزراعة.			
9. ارتفاع تكاليف الدراسة يجعل الآباء يسحبون أبنائهم من المدرسة.			
10. انتشار شجرة القات اسهمت في سحب التلاميذ من المدرسة			

ملحق رقم (3)
قائمة الاستبيان المقدمة للتحكيم

يرجى منكم التكرم بقراءة كل فقرة من الفقرات الواردة في القائمة وابداء الملاحظات والمقترحات حول مدى وضوحها وصياغتها، وانتمائها للمجال مع العلم آن هذه الفقرات ستتحول الى بناء استبانة لمعرفة العوامل التي تسهم في ظاهرة لتسرب وموجهاً الى كل من (أولياء الموور، والمتسربون، والتربويون).

م	العبارات	الوضوح		الانتماء للمجال		التعديل المقترح
		واضحة	واضحة	منتمية	غير منتمية	
.1	زيادة النمو السكاني					
.2	ارتفاع عدد الأولاد في الاسرة					
.3	ارتفاع نسبة الجيل الصغير في سن (6-7)					
.4	اهتمام الآباء بتعليم الذكور أكثر من الإناث.					
.5	كبر التلاميذ من سن (10-12 سنوات)					
.6	ارتفاع معدل الخصوبة.					
.7	كبر حجم الاسرة.					
.8	ارتفاع نسبة الاعالة.					
.9	الخلاف وانقسام الاسرة.					
.10	الخلافات وانقسام الاسرة.					
.11	هجرة الزوج.					
.12	الزواج المبكر.					
.13	حاجة الم للبنت لجلب اماء والحطب.					
.14	شعور المجتمع با ونية تعليم البنت.					
.15	غياب الآباء عن المنزل					
.16	انتشار الثار بين القبائل					
.17	انتشار الأمية.					
.18	تدني المستوى الثقافي للأسرة.					
.19	تكاليف الآباء لأبنائهم بأعمال مختلفة.					
.20	التعلم لا يحظي بتقدير المجتمع.					
.21	سحب البنات من المدرسة عن بلوغهن.					
.22	عندما تخطب البنت تسحب من المدرسة.					
.23	التعليم المختلط.					

.24	العادات والتقاليد السلبية.					
.25	وجود مراكز تعليم غير نظامية.					
.26	الاكتفاء بتعليمهن القراءة والكتابة.					
.27	موقع المحافظة الحدودي.					
.28	الاسرة الكبيرة.					
.29	محتوى التعليم لا يلبي احتياجات التنمية في الريف.					
.30	حاجة الآباء إلى عمل أبنائهم في الزراعة.					
.31	انتشار الفقر.					
.32	تفضيل الدخل المادي على التعليم.					
.33	الاعتماد على صغار السن في العمل.					
.34	وجود فرص العمل التقليدية للتلاميذ في سن مبكرة.					
.35	مشاركة التلاميذ المبكر قوة العمل.					
.36	إن الدراسة تأتي في وقت مواسم الزراعة.					
.37	تحمل التلاميذ العبء الاقتصادي.					
.38	ارتفاع تكاليف الدراسة.					
.39	البلاد ريف وكل الناس مزارعون.					
.40	انتشار شجرة القات.					
.41	العمل في التهريب.					

ملحق رقم (4)
قائمة الاستبيان في ضوء النهائية

الاستبيان الموجه الى المتسربين

يهدف الكاتب الى معرفة ظاهرة التسرب، ومعرفة العوامل التي أدت الى تسرب التلاميذ وعلاقة ذلك بما يتميز به المجتمع من خصائص، وبما يمارسه من أنشطة.

يرجى التكرم بالاجابة على هذا الاستبيان، وذلك بوضع علامة ( ) تحت احدى الاخيارات (سبب رئيسي ليس سبب) أما العبارات أو الفقرات التي تناسب وجهة نظركم بكل دقة وصراحة وتأني:

م	الفقرات	سبب رئيسي	ليس سبباً
1.	زيادة نسبة النمو السكاني المتسارع.		
2.	ارتفاع عدد الولاد في الاسرة.		
3.	ارتفاع نسبة الجيل الصغير من سن (6-7) سنوات.		
4.	اهتمام الآباء تعليم الذكور أكثر من الاناث.		
5.	الالتحاق بالمدرسة في سنة كبيرة (10-12) سنة.		
6.	ارتفاع معدل الخصوبة.		
7.	كبر حجم الاسرة.		
8.	ارتفاع نسبة الاعالة.		
9.	الخلافات وانقسام الأسرة.		
10.	هجرة الزوج.		
11.	الزواج المبكر.		
12.	حاجة الام للبنت لجلب الماء والحطب.		
13.	شعور المجتمع بدونية تعليم البنت		
14.	غياب الآباء من المنزل.		
15.	انتشار الثار.		
16.	انتشار الية.		
17.	تدني المستوى الثقافي.		
18.	تكليف الآباء لأبنائهم بأعمال مختلفة.		
19.	المتعلم لا يحظى بتقدير المجتمع.		
20.	سحب البنت من المدرسة عند بلوغها.		

.21	عندما تخطب البنت تسحب من المدرسة.			
.22	التعليم المختلط.			
.23	العادات والتقاليد السلبية.			
.24	وجود مراكز تعليم دينية تستقطب التلاميذ.			
.25	الاكتفاء بتعليم القراءة والكتابة لممارسة النشاط الزراعي.			
.26	الانشغال بتجارة التهريب، والهجرة المرتبطة بالموقع المحافظة الحدودي.			
.27	كبر حجم الانفاق على الاسرة.			
.28	التعليم السائد لا يلبي الحاجات الاقتصادية.			
.29	حاجة الآباء لعمل ابنائهم في الزراعة.			
.30	انتشار الفقر.			
.31	تفضيل الدخل المادي الكافي للأسرة على التعليم.			
.32	الاعتماد على صغار السن في العمل.			
.33	وجود فرص عمل تقليدية للتلاميذ.			
.34	اندماج التلاميذ في قوة العمل.			
.35	عدم تواءم توقيت الدراسة مع مواقيت النشاط الزراعي.			
.36	تحمل التلاميذ للعبء الاقتصادي.			
.37	ارتفاع تكاليف الدراسة			
.38	خصائص الريف الزراعية.			
.39	انتشار شجرة القات.			
.40	العمل في التهريب			

إذا كان هناك أسباب أخرى اذكرها.........

.1
.2
.3
.4
.5



المـــراجــــع العربية

أولاً: الرسائل العلمية:

- أبتسام عبد التواب: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التعليم بمنطقة الزاوية الحمراء، رسالة ماجستيرغير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 1999م.
- إبراهيم على السادة: التسرب في التعليم الابتدائي في دولة قطر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الازهر، القاهرة، 1982م.
- أحمد محمد السمان:العوامل المدرسية المؤثرة في التسرب في المرحلة الابتدائية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، 1977م.
- سالم عبد العزيز: المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1976م دراسة تطبيقية على ظاهرة التسرب في التعليم الابتدائي في مصر.
- عبد العظيم عبد السلام: الفقد في التعليم الأساسي، دراسة (حالة لمدينة أبو حمادة) رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة،1992م.
- على زكي ثابت: الفاقد الكمي في التعليم الإعدادي في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنيا، 1980م.
- على محمود رسلان: مشكلة تسرب تلاميذ المدرسة الابتدائية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس،1969م.
- فاروق،أحمد حيدر: تسرب تلاميذ المدرسة الابتدائية في الجمهورية العربية اليمنية دراسة ميدانية على مدارس محافظة صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، 1986م.



- محمد وجيه الصاوي: أسباب انصراف التلاميذ من التعلم الابتدائي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، 1976م.
- وهيبة فارع الفقيه: تعلم البنات في الجمهورية العربية اليمنية بين الإحجام وتكافؤ الفرص التعليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1985م.
- نوريه علي أحمد: التحولات الاجتماعية والاقتصادية والبناء الأسري اليمني، دراسة مقارنة في الريف والحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1986م.

ثانياً: الكتب والتقارير:

- إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، جـ1، دار العودة، استانبول، (1989م).
- أحمد محمد شجاع الدين: التعليم والسكان، مركز التدريب والدراسات السكانية، صنعاء،1997م.
- الجهاز المركزي للإحصاء: تقرير العمليات الميدانية الخاصة بمسح تحديث الخرائط والأطر الإحصائية والخدمات في محافظة صعده، صنعاء، 2001م.
- الجهاز المركزي للإحصاء: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، صنعاء،1994م.
- الجهاز المركزي للإحصاء: المسح التربوي الشامل لمحافظة صعده، صنعاء، 1999م.
- الجهاز المركزي للإحصاء: المسح الديموغرافي اليمني لصحة الأم والطفل، صنعاء، 1997م.
- الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير الثاني لمحافظة صعده، النتائج النهائية، صنعاء، 1996م.

- الجهاز المركزي للإحصاء: المؤتمر الأول للسياسات السكانية، صنعاء، 1991م.
- الجهاز المركزي للإحصاء: المرأة والتنمية في الجمهورية اليمنية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صنعاء بدون تاريخ.
- اللجنة العليا للاحتفالات: عقد من العطاء، 22مايو 2000م، محافظة صعده، لجنة المشاريع، وزارة التخطيط.
- الجهاز المركزي للإحصاء : الجماعات والفئات الهامشية في المجتمع اليمني، صنعاء، 1996م.
- الإسكو اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا: النساء والرجال في الجمهورية اليمنية، صنعاء، بدون تاريخ.
- المؤتمر الشعبي العام: المنجزات الإنمائية والخدمية 1997م -2000م محافظة صعده، وزارة التخطيط.
- المجلس الوطني للسكان: الاتجاهات الديموغرافية في الجمهورية اليمنية، صنعاء، 1997م.
- المجلس الوطني للسكان: الانفجار السكاني والتنمية في الجمهورية اليمنية، صنعاء، بدون تاريخ.
- المجلس الوطني للسكان: الحراك السكاني، صنعاء،1997م.
- الخيية، وآخرون: الهجرة الداخلية في اليمن، اتجاهاتها، خصائصها، الجهاز المركزي للإحصاء، 1996م.
- حسين علي الويسي: جغرافية اليمن الكبرى، ط2 مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1992م.



- جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: حلقة تسرب التلاميذ وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي، الهيئة العامة لمطابع الشؤون الأميرية، القاهرة، 1973م.

- جابر عبدالحميد، وآخرون: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992م.

- شهاب محسن وجابر السنباني: مدخل إلى جيومورفولوجية اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 1999م.

- عادل مجاهد الشرجبي: تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، على اتجاهات الخصوبة البشرية في الجمهورية اليمنية، مركز الدراسات السكانية، صنعاء، 2000م.

- عبد الرحمن عدس: أساسيات البحث التربوي، دار الفرقان للنشر، عمان، 1992م.

- عبد العباس فصيح، وآخرون: جغرافية اليمن، المكتبة المركزية، تعز، 2000م.

- عبد العزيز ناصر الداود: أسباب التسرب في المرحلة المتوسطة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية التربية، الرياض، 1993م.

- عبد الرحمن كدوك، وآخرون: ديناميكية القبول والتدفق في المرحلة الابتدائية، مركز البحوث التربوي، صنعاء، 1985م.

- عبدالله هزاع، وآخرون: السكان وخصائص القوى العا ملة، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الأول للسياسات السكانية، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، 1991م.



- عبد الله عبدالدائم: تسرب التلاميذ في البلاد العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1973م، ص90.

- عبده محمد ناصر قباطي، وآخرون: التعليم وتأنيث الأمية في اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، 1995م.

- علي هود باعباد: التعليم في الجمهورية اليمنية، ماضيه، حاضره، مستقبله، دار الفكر المعاصر، لبنان، 1994م.

- علي أحمد العسلي، وأحمد عبدالله الكبسي: خصائص القوى العاملة والظروف السكنية للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، 1996م.

- عوض محمد قاسم: المشكلات الإدارة التي تواجه الإدارة المدرسية في مرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية التربية، ص7.

- فان دالين: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نوفل، وآخرين، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985م.

- فتحية أحمد النمر، وسميحة الشريدة: التسرب والرسوب في التعليم العام، بدولة الكويت، دراسة إحصائية وثائقية، مركز البحوث التربوي، الكويت، 1989م.

- فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1986م، ص243.

- حميد علي غانم، ومحمد محمد مطهر: السكان والتعليم في الجمهورية اليمنية المؤتمر الأول للسياسات السكانية، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، 1991م.



- محمد أحمد الزغبي : الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1994م.
- محمد الشهاري، وآخرون: أسباب تدني التحاق البنات بالتعليم الابتدائي في الريف اليمني، مركز البحوث والتطور التربوي، صنعاء، 1997م.
- مصطفى السلماني: الزواج والأسرة، دار الكتب، صنعاء، 1982م.
- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: العوامل المؤثرة في تدني مستوى التعليم في الريف الأردني، إعداد مكتب التربية الدولي للتربية، عمان، 1985م.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف): تعليم الفتاة في طور الباحة، إعداد مركز البحوث التربوي، عدن، 1986م.
- منظمة اليونسيف: دراسة أسباب تدني التحاق البنات بالتعليم الابتدائي في الريف اليمني، المحافظات الشمالية، مركزالبحوث والتطوير التربوي، صنعاء، 1993م.
- منظمة اليونسيف: تحليل حالة الأطفال والنساء في اليمن، صنعاء، 1998م.
- مهني محمد غنايم: الإهدار التربوي في التعليم العام أسبابه، وطرق علاجه، ط5، مكتب التربية لدول الخليج العربي، 1990م.
- نديم الشرعي: الوضع التعليمي للبنت اليمنية، دراسة حالة شبوة، مركز البحوث التربوي، 1995م.
- نوريه علي حمد: تعليم الإناث في الجمهورية اليمنية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، والتربوية، المؤثرة فيها، دراسة نظرية تحليلية، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، 1990م.
- وزارة التربية والتعليم: اللائحة المدرسية، الإدارة العامة للنشر التربوي، صنعاء، 1998م.

- وزارة التربية والتعليم: الهروب والغياب والتسرب في المرحلة الابتدائية، مركز التوثيق التربوي الخرطوم، 1973م.
- وزارة التربية والتعليم: دراسة ميدانية حول التسرب ومشكلات تعليم الفتاة في المدارس الموحدة والثانوية العامة، دائرة التخطيط الإحصائي، عدن، 1988م.
- وزارة التربية والتعليم: مؤشرات نسب تعليم البنات في الجمهورية اليمنية، صنعاء 1994م.
- وزارة التربية والتعليم: مشكلات تعليم الفتاة في المدارس الموحدة، دراسة عن التسرب، دائرة التخطيط والإحصاء، عدن، 1988م.
- وزارة التأمينات: الأسرة في الجمهورية اليمنية ومظاهر التغير الاجتماعي والاقتصادي، قطاع التنمية الاجتماعية، صنعاء، 1992م.
- وزارة التأمينات: وضع الأطفال في اليمن، الإدارة العامة للمرأة والطفل، صنعاء، 1994م.
- وزارة التربية والتعليم: المعيدون، والمتسربون، والناجحون في محافظات الجمهورية، مكتب الإحصاء، صنعاء، 1999م.
- وهيبة فارع الفقيه: نتائج دراسة الثقافات الفرعية وأثرها في السلوك السكاني، ندوة السياسة السكانية، صنعاء، 2000م.
- يحي العرومي: جيومورفولوجية اليمن، دار المنار، صنعاء، 1996م.

ثالثاً: الدوريات:

- أحمد محمد شجاع الدين: التنمية والسكان، مجلة دراسات يمانية، عدد (59)، مركز البحوث اليمني، صنعاء، 1998م.



- صندوق الأمم المتحدة للسكان: يوم رجل، ويوم امرأة، القضايا السكانية، العدد (23)، 1995م.
- عبد الغني قاسم الشرجي: محاور التوعية بأهمية تعليم المرأة، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد (5) جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 1998م.
- عديله احمد حزام: التسرب بين تلاميذ المدرسة الموحدة، التربية الجديدة، العدد (4)، 1982م.



الدكتور محمد قاسم علي قحوان

أستاذ مساعد

كلية التربية - جامعة عمران





دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله - مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

تلفاكس: 5353402 6 962+ - خلوي: 95667143 7 962+

ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن - E-mail: darghidaa@gmail.com